FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

آليّات الاستغلال: التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا خلال النزاع

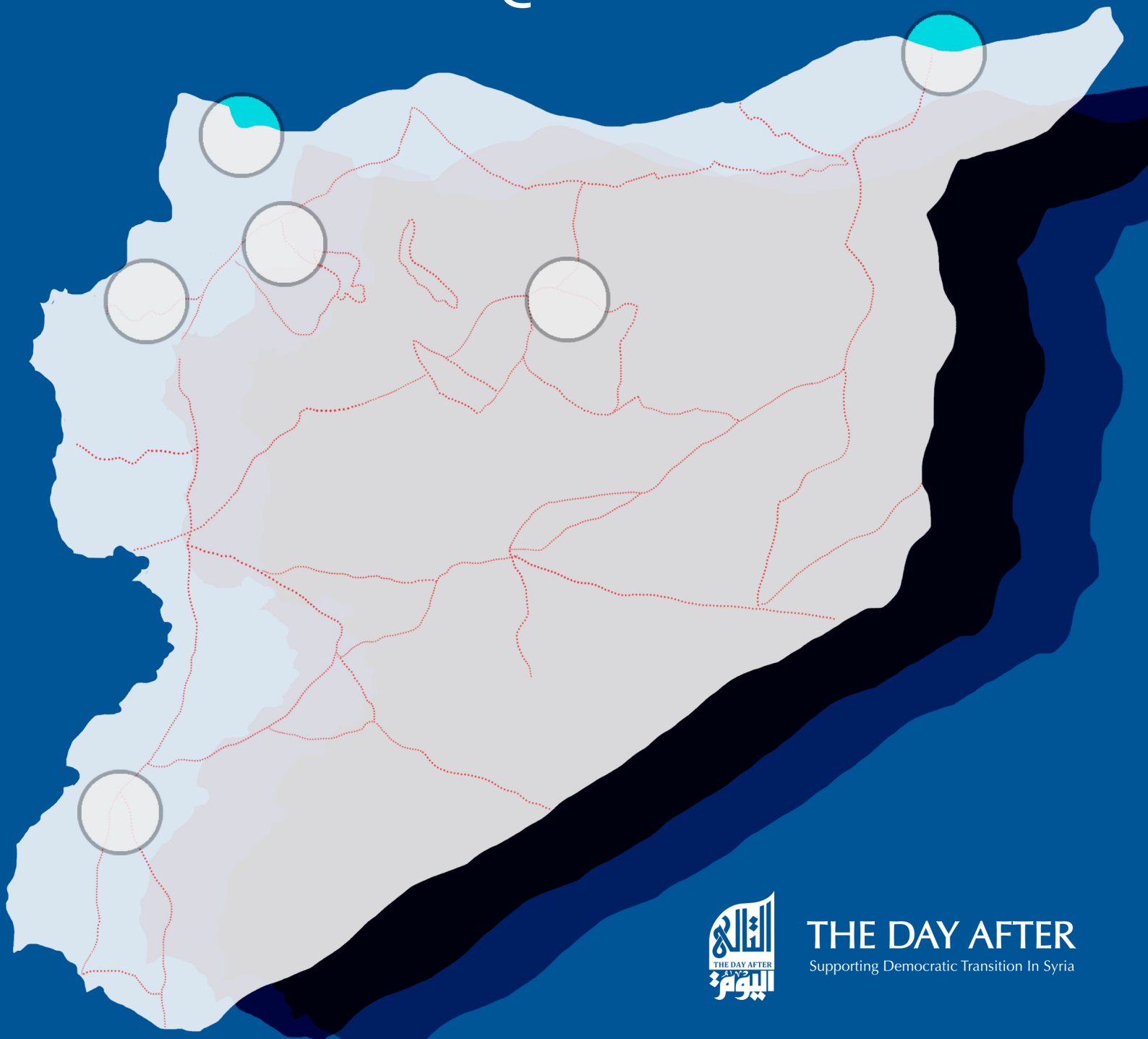

THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

آليّات الاستغلال: التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا خلال النزاع

أيلول 2022

أُنجز هذا التقرير من قبل
اليوم التالي (The Day After)

بدعم من

مؤسسة فريدريش إيبرت
Stiftung-Ebert-Friedrich

الآراء الواردة في التقرير لا تعبر بالضرورة عن رأي المؤسسة.
جميع الحقوق محفوظة لصالح مؤسسة فريدريش ايبرت©

فريق العمل

بشار مزيك مدير البرامج في منظمة اليوم التالي
عباس الموسى منسق مشروع في منظمة اليوم التالي
أحمد مراد منسق مشروع في منظمة اليوم التالي

الباحث الرئيسي **زكي محشي**
الباحثة **حلا حاج علي**
الباحث **سامر النقيب**

تصميم: **هالة سطوحي**

ترجمة: **نورا حناوي**

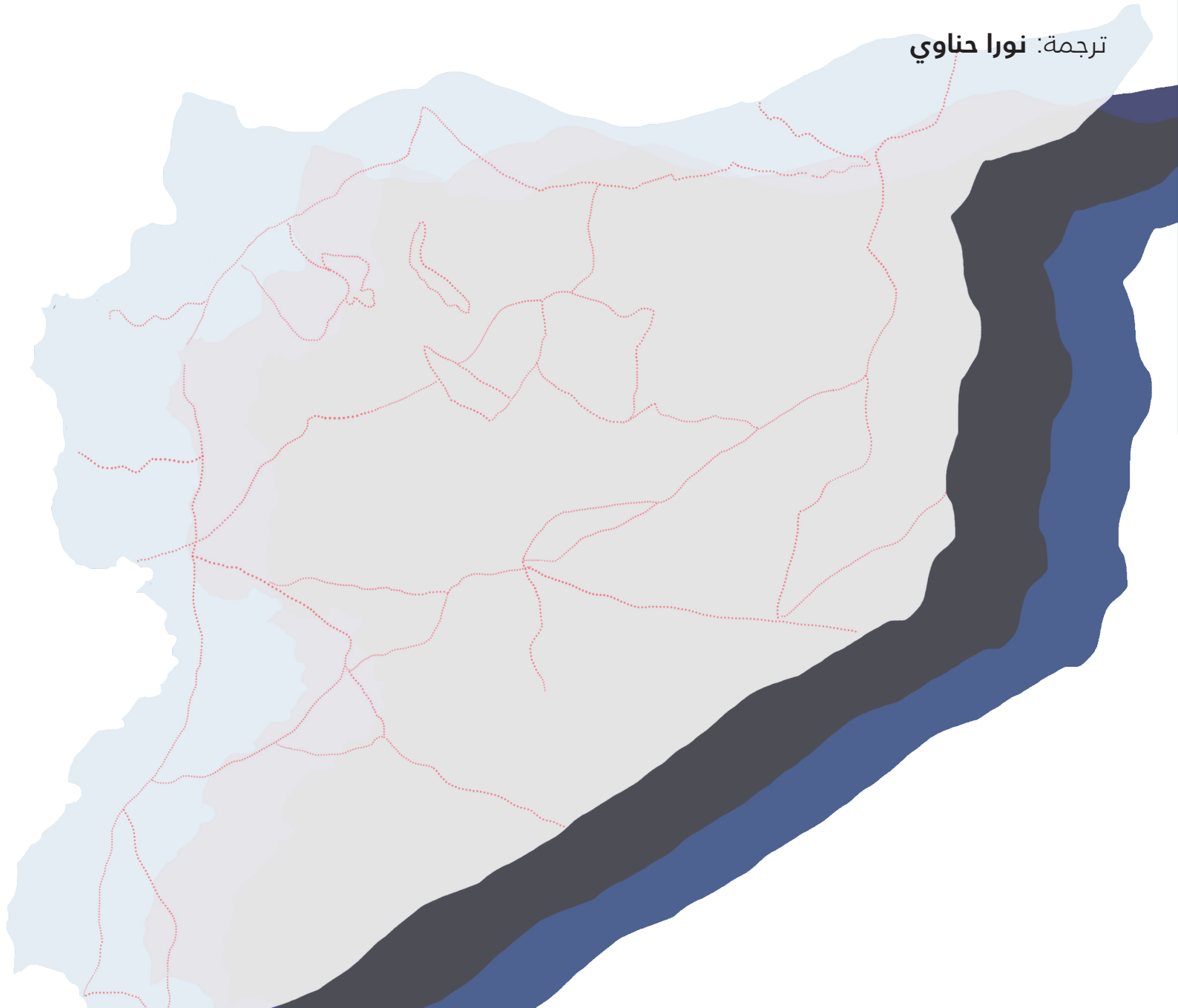

الفهرس

ملخص تنفيذي ٥

المقدمة ١٤

منهجية البحث ١٦

أولًا: آليات الاستغلال في السياق السوري ١٨

ثانياً: التحليل الكلي لآثار النزاع الاقتصادية-الاجتماعية ٢٠

I. أثر النزاع على القطاعات الاقتصادية ٢٠

II. أثر النزاع على القطاع المالي والنقدي ٤٠

III. الأثر الديموغرافي للنزاع ٤٥

IV. أثر النزاع على التعليم ٤٨

V. أثر النزاع على القطاع الصحي ٥٢

ثالثاً: أثر النزاع على مستوى الأسرة السورية ٥٦

I. منهجية التحليل الجزئي ٥٦

II. التركيب الجندري والعمري للأسر ٥٨

III. الحالة التعليمية ٥٩

IV. العلاقة مع سوق العمل ٦٣

V. الشروط المعيشية للأسر ٦٨

VI. تركيبة الدخل والاستهلاك للأسر ٧٥

VII. البيئة المؤسساتية والاجتماعية ٧٧

توصيات سياساتية ٨٣

المراجع العربية ٨٨

المراجع الإنكليزية ٩٠

ملحق (١): دليل مقياس مؤشرات الشروط المعيشية ٩٣

ملخص تنفيذي

يتبنى التقرير مقاربة شاملة لفهم الحالة والديناميات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا أثناء النزاع، وذلك من خلال تحليل عدد من المتغيرات الاقتصادية-الاجتماعية على المستويين الكلي والجزئي. ويشخّص التحليل الكلي الحالة العامة وأثر النزاع عليها، أما الجزئي فيقدم انعكاس للمتغيرات الكلية على الحالة المعيشية للأسرة في كافة المناطق السورية، مما يساعد على التحليل المقارن الدقيق بين هذه المناطق. ويقدم البحث فهماً لآليات الاستغلال التي تتبناها قوى الأمر الواقع المختلفة في سوريا، ويربط بين تلك الآليات والطبيعة الاستبدادية لهذه القوى، مع التركيز على آليات النظام الاستبدادي في سوريا قبل النزاع وكيفية تغوّله بعده.

منذ عام 1963، عمل النظام الاستبدادي القائم على سلطة حزب البعث في سوريا على المماهاة بين البعث ومؤسسات الدولة، وذلك لاستغلال موارد البلاد ووضعها في خدمة مصالح الحزب وأيديولوجيته. إلا أن الاستبداد الحزبي استُبدل تدريجياً بالاستبداد الفردي مع استلام حافظ الأسد للسلطة، والذي استمر بالاستثمار في السياسات الشعبوية القائمة على معاداة إسرائيل وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع تطبيق سياسات انفتاح اقتصادي صبت نتائجها في صالح المحاسيب. وقد توسّع هؤلاء المحاسيب في استغلال موارد البلاد ومواطنيها بحماية من الشبكات الأمنية المهيمنة، والتي تقوم بدورها على ولاءات وانتماءات ما قبل دولتية.

وعند استلام بشار الأسد السلطة عام 2000، توقع السوريون أن يتبنى الرئيس الجديد منهجية حكم مغايرة تتضمن إصلاحات سياسية واقتصادية جذرية. وبالفعل، شهدت الأشهر الأولى من حكمه توسعاً في الحراك المجتمعي المدني. لكن ما لبث أن عاد الرئيس لتبني النهج الأمني، فقام بإغلاق المنتديات واعتقال العشرات من الناشطين. أما من الناحية الاقتصادية، فقد تبنى النظام قرارات نيوليبرالية التوجه، تضمنت تحريراً جزئياً لأسعار عدد من السلع الرئيسية، وإصدار قوانين لتشجيع الاستثمار الخاص. ولم يترافق ذلك مع زيادة في إنتاجية الاقتصاد السوري، إذ توجهت أغلب الاستثمارات الخاصة إلى القطاعات الريعية مثل العقارات. وبذلك تمركزت الثروة لدى محاسيب النظام وأقربائه، وتجذرت آليات الاستغلال مع ظهور أشخاص يمتلكون المشاريع الكبرى في كافة القطاعات الاقتصادية، وبحماية من وتنسيق مع الأجهزة الأمنية.

في آذار 2011، حاول النظام السوري امتصاص الغضب الشعبي من خلال ثنائية الأنظمة الاستبداد المتمثلة بالمساومة والعنف. فقد رفع من سقف المساومة مع المجتمع من خلال موافقته الظاهرية على بعض المطالب الشعبية، إلا أن ذلك ترافق مع تغول العنف وأجهزته، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية وانفجار النزاع المسلح في كافة المناطق السورية. ومع استمرار النزاع ونضوب الموارد المتاحة، والحاجة لتمويل الأجهزة الأمنية والعسكرية، بدأ النظام بتفعيل آليات استغلال جديدة مرتبطة أكثر بالنزاع. كما لجأت معظم قوى الأمر الواقع في سوريا إلى استخدام آليات استغلال مشابهة لتلك التي يستخدمها النظام، مع اختلاف الحجم والأدوات، الأمر الذي أدى إلى تدهور الحالة المعيشية لأغلب الأسر في مختلف المناطق السورية.

أثر النزاع على القطاعات الاقتصادية

أدى النزاع المستمر في سوريا إلى دمار البنية التحتية والقدرة الإنتاجية للاقتصاد بقطاعاته الزراعية والصناعية والخدمية. كما غيّر من أساليب حوكمة هذه القطاعات بما يساعد على تحويل القسم الأكبر من مواردها لخدمة سلطات الأمر الواقع المختلفة على حساب أغلبية السكان. وعلى الرغم من الاستقرار النسبي للوضع الأمني في كثير من المناطق، إلا أن الإنتاج الاقتصادي استمر في التدهور. وكانت معدلات النمو في أغلب القطاعات عام 2020 قد تراجعت بعد أن حققت بعض المكاسب في 2019.

القطاع الزراعي

أدرك حزب البعث أهمية هذا القطاع، وسعى إلى بناء قاعدته الشعبية من خلال الترويج لسياسات تحقق العدالة والرفاه للفلاحين وبالتالي تبني قرارات الإصلاح الزراعي. ومع استلام حافظ الأسد السلطة، تحول حزب البعث إلى أداة تطويع واختبار لولاء القوى المنتجة، وعلى رأسها الفلاحين. كما تجذرت سلطة الاتحاد العام للفلاحين كأداة لتنفيذ سياسات السلطة والسيطرة على كافة الأنشطة الفلاحية. خلال هذه الفترة، سعت السلطة في سوريا من خلال دعم القطاع الزراعي إلى تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف الاعتماد على الخارج، إضافة إلى استخدام هذا الدعم في مقابل قبول المزارعين الضمني عدم الالتحاق بأي نشاط سياسي أو نقابي حقيقي وفعال. وفي هذا السياق، استثمرت الحكومات السورية في العديد من مشاريع البنية التحتية الزراعية، إضافة إلى تأمينها المدخلات الزراعية بأسعار مدعومة، كما تم أيضاً دعم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية. إلا أن غياب التخطيط الزراعي المستدام أدى إلى العديد من الآثار السلبية على الأراضي، من أهمها زيادة العجز المائي وتملح التربة.

وخلال العشر سنوات الأولى من حكم بشار الأسد، ضعفت إنتاجية القطاع الزراعي وتراجعت مساهمته الاقتصادية، وذلك نتيجة العديد من العوامل المترابطة، منها: السياسات الزراعية، وخاصة تحرير الأسعار وتخفيض الدعم؛ غياب أي إصلاح مؤسساتي للحد من الهدر والفساد؛ ضعف التكنولوجيا الزراعية؛ الظروف المناخية وقلة الأمطار؛ الملكيات الصغيرة للأراضي الزراعية؛ وعدم مطابقة الإنتاج الزراعي في سوريا للكثير من المعايير الدولية، وبالتالي ضعف تنافسية المنتج على المستوى الدولي. ويعكس انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي وعدد المشتغلين به خلال هذه الفترة اتجاهاً معاكساً لما كان قد تبناه حزب البعث الحاكم، وخاصة في بداياته، كما يعكس التغير في ديناميات القوى داخل سوريا، حتى بشكلها الاسمي، لصالح طبقة التجار والمحاسيب التي أخذت تسيطر وتتحكم بجزء مهم من الاقتصاد الوطني. وهكذا، حين بدأ النزاع في سوريا، كان القطاع الزراعي يشهد تحولات كبيرة فيما يخص دوره في الإنتاج والتشغيل، إضافة إلى انسحاب السلطة التدريجي من مسؤولية دعمه لصالح الاقتصاد الريعي.
لقد دمر النزاع في سوريا جزءاً كبيراً من البنية التحتية للقطاع الزراعي، كما أثر سلباً على سلسلة الإنتاج الزراعي، إذ تعرض القطاع لنزيف في اليد العاملة ودمار شبكات الري ومصادر المياه، وسرقة ونهب الآليات والمحاصيل، والانخفاض الحاد في توريدات الفيول اللازم للبيوت البلاستيكية وضخ المياه، والعجز عن تأمين المدخلات اللازمة للإنتاج الزراعي من سماد وبذار وأدوية، إضافة إلى صعوبة وصول المزارعين إلى أراضيهم نتيجة الحواجز والعمليات العسكرية والاعتداء على ملكية الأراضي الزراعية وتسييس الإنتاج الغذائي. كما أثر النزاع بشكل كارثي على قطاع النقل الزراعي داخلياً وخارجياً مع دول الجوار، الأمر الذي انعكس سلباً على سلاسل التوريد والبيع.

وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي بأسعار عام 2000 الثابتة بأكثر من 30% عام 2020 مقارنة مع عام 2010، وتشير الدراسة إلى الانخفاض التدريجي للناتج الزراعي منذ 2011 وحتى عام 2015، الذي شهد نمواً بحدود 10% مدفوعاً بالظروف المناخية الجيدة نسبياً في هذا العام، ليُعاود بعدها الانخفاض ويبلغ أدنى مستوى له عام 2018، ليُعادل تقريباً نصف ناتج عام 2010. وشهد عام 2019 أعلى معدلات نمو للناتج الزراعي منذ بدء النزاع، ليبلغ 56% نتيجة الارتفاع الكبير في الإنتاج النباتي وخاصة القمح والشعير، إلا أن تقديرات عام 2020 تشير إلى نمو سلبي للقطاع الزراعي بمقدار 16%، متأثراً بالظروف المناخية غير المناسبة والانهيار الحاد للقدرة الشرائية في مختلف المناطق السورية. وعلى الرغم من انخفاض الناتج الزراعي، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 18% عام 2010 إلى حوالي 33% عام 2020. ويمكن تفسير ذلك بأن انخفاض ناتج القطاعات الاقتصادية الأخرى كان أكثر حدة من انخفاض الناتج الزراعي، ما زاد من الأهمية النسبية للأخير في الاقتصاد الكلي.

القطاع الصناعي

منذ سبعينات القرن الماضي، جرى الاستثمار بشكل كبير في القطاع العام الصناعي، وذلك رغبة من السلطة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتطبيق سياسة إحلال الواردات. إلا أن هذا القطاع واجه تحديات عديدة أهمها: ضعف التسويق، وغياب الرقابة الفعالة على الجودة؛ وكثرة العمالة الفائضة؛ إضافة إلى بيع السلع، وخاصة المنتجات النفطية، بأقل من تكاليف إنتاجها، مما راكم بشكل هائل خسائر بعض المنشآت العامة مثل المصافي. أدى ذلك الأمر إلى تحول القطاع العام الصناعي إلى عبء كبير على موازنة الدولة في الثمانينات. ومع بداية التسعينات، ضعف دور الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني كنتيجة لبدء إنتاج النفط بكميات اقتصادية وإهمال الإنتاج الصناعي الخاص، مع توجه القطاع الخاص إلى الاستثمار في الأنشطة الخدمية ذات الربح السريع. وبين عامي 2000 و2010، انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 24% إلى أقل من 14%، وكانت مساهمة الصناعة التحويلية خجولة إذ بلغت حوالي 3% عام 2010.

لقد دمر النزاع في سوريا منذ عام 2011 جزءاً كبيراً من المنشآت الصناعية والبنية التحتية اللازمة للعمل الصناعي من شبكات كهرباء ومياه طرق ومواصلات. كما أثر سلباً على سلاسل قيمة الإنتاج الصناعي، إذ انخفضت وبشكل حاد قدرة الصناعيين على الحصول على مدخلات الإنتاج من مواد أولية ونصف مصنّعة وآلات صناعية. كذلك تم نهب وسرقة المنشآت الصناعية الضخمة من قبل مختلف الأطراف المتحاربة، وهربت رؤوس الأموال الصناعية إلى خارج البلاد، كما غادرت سوريا معظم الخبرات والعمالة الصناعية. وقد انخفض ناتج الصناعة التحويلية بحوالي 43% عام 2020 مقارنة عما كان عليه في عام 2010، لتبلغ الخسارة المقدرة أكثر من عشرة أضعاف قيمة ناتج الصناعة التحويلية عام 2010، مع الإشارة إلى أن هذه الخسارة مرتبطة بالإنتاج فقط، ولا تتضمن الخسائر الناتجة عن تدمير ونهب وسرقة رأس المال المادي.
أما بالنسبة للصناعات الاستخراجية، فقد بدأ الانخفاض في الناتج منذ النصف الثاني من عام 2011 مع خروج الشركات الأجنبية المستثمرة لحقول النفط في سوريا. وشهدت السنوات اللاحقة انهياراً في قطاع الصناعة الاستخراجية نتيجة خروج العديد من حقول النفط والغاز من العملية الإنتاجية، والازدياد الكبير في عمليات التخريب والنهب للمنشآت النفطية. وفي عام 2020، بلغت القيمة التقديرية لناتج هذه الصناعة حوالي 10%

مما كانت عليه عام 2010. كما قدرت الدراسة إجمالي خسارة القطاع الإنتاجية لنهاية عام 2020 بأكثر من 1500 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام 2000، أي حوالي عشرة أضعاف قيمة ناتج الصناعة الاستخراجية عام 2010. أما الخسائر الناتجة عن تدمير ونهب وسرقة المنشآت وآليات استخراج النفط والغاز الطبيعي فقُدرت بـ19.3 مليار دولار أميركي لنهاية 2020.

قطاع البناء والتشييد

منذ استلام حزب البعث للسلطة في سوريا عام 1963، أصبحت الدولة الاشتراكية ومؤسساتها هي اللاعب الرئيسي في تأمين المساكن وتوزيع الأراضي وعملية البناء والتشييد. واستمر هذا النهج، عند استلام حافظ الأسد الحكم، مع إعطاء التعاونيات السكنية دوراً أكبر وتأسيس عدد من الجهات الحكومية ذات الصلة بقطاع البناء والتشييد، من أهمها مؤسسة الإسكان العسكرية. وعجزت الحكومة في ذلك الوقت عن تغطية الطلب على الإنشاءات وخاصة المساكن منخفضة التكلفة، الأمر الذي ساهم في تنامي التجمعات السكنية العشوائية في المناطق الحضرية. ومع وصول بشار الأسد إلى السلطة عام 2000، بدأ التوجه نحو دور أكبر للقطاع الخاص، الذي أطلق العديد من المشاريع السكنية. إلا أن هذه المشاريع كانت محدودة التغطية ومرتفعة القيمة والتكلفة، وبالتالي عمقت مشكلة الإسكان في سوريا. وشهد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع البناء والتشييد معدلات نمو مرتفعة بين عامي 2001 و2006 نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار المساكن والأراضي بسبب تدفق الاستثمارات، وخاصة الخليجية، وعليه زادت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي الضعف، مع بقاء هذه المساهمة منخفضة نسبياً عند حدود 4%.

أثر النزاع والأعمال العسكرية بشكل كبير على إنتاجية قطاع البناء والتشييد، إضافة إلى تدميره لجزء كبير من مخزون رأسمال هذا القطاع نتيجة الاستهداف المباشر للأصول الثابتة من أبنية سكنية وتجارية في معظم المناطق السورية. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بحوالي 45% سنوياً في عامي 2012 و2013، ليستمر الانخفاض حتى عام 2017. شهد هذا العام معدلات نمو إيجابية نتجت بشكل أساسي عن البدء بعمليات البناء، وخاصة بشكلها العشوائي، في كافة المناطق السورية. وفي عام 2020 بالتحديد حقق قطاع البناء معدلات نمو بلغت حوالي 20%، وهو ما ترافق مع استقرار نسبي على جبهات القتال الداخلية. ومع ذلك فإن ناتج القطاع لا يتجاوز 35% مما كان عليه عام 2010. وشهدت حوكمة القطاع البناء والتشييد تفعيل آليات النهب والاستغلال، وخاصة في المناطق التي يسيطر عليها النظام، حيث اتسع نطاق عمليات الهدم في المناطق التي استعاد السيطرة عليها، والتي ارتبطت مع هدف التوسع في المشاريع السكنية الخاصة والتحضير للإطار التشريعي اللازم لعمل شركات الاستثمار العقاري المملوكة بأغلبها لمحاسيب النظام.

قطاع الخدمات

لعبت الدولة في سوريا الدور الرئيسي في قطاع الخدمات منذ ستينات القرن الماضي، وأتى هذا الدور تماشياً مع أيديولوجية حزب البعث الحاكم. إلا أن دور القطاع الخاص تزايد بعد استلام حافظ الأسد السلطة في سوريا، ليصبح صاحب النفوذ الأكبر في قطاع الخدمات من خلال رجال أعمال نافذين. ومع انتقال السلطة لبشار الأسد، توسع دور القطاع الخاص بشكل كبير وملحوظ، وتم تبني سياسات أكثر ميلاً نحو النيوليبرالية الاقتصادية. ظهر ذلك الدور جلياً في مجال الاتصالات الخلوية، إضافة إلى قطاع التأمين والبنوك. حافظ القطاع على معدلات نمو إيجابية سنوياً بين عامي 2000 و2010، كما ارتفعت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي من 42% عام 2000 إلى حوالي 60% عام 2010. وحقق قطاع الخدمات آنذاك أرباحاً طائلة لعدد قليل من المحاسيب. ولم يكن نمو القطاع تضمينياً بالشكل الذي يُنتج فرص عمل كافية، وللاستدلال على ذلك فإن نمو قطاع الخدمات بين عامي 2000 و2010 بلغ أكثر من الضعفين في حين لم تتجاوز الزيادة في عدد مشتغلي القطاع 30% خلال الفترة ذاتها.

دمر النزاع المسلح منذ عام 2011 البنية التحتية التي يحتاجها هذا القطاع، إضافة إلى الدمار الكبير في أصول وممتلكات المؤسسات الخدمية. كما تأثرت بيئة الأعمال الخدمية بالعديد من العوامل، منها: غياب الأمن والاستقرار؛ وهروب الاستثمارات ورؤوس الأموال؛ وهجرة أصحاب المؤهلات؛ وانهيار وتذبذب سعر الصرف؛ والانكماش الحاد في حجم الطلب؛ والارتفاع الهائل في التكاليف نتيجة عدم توفر حوامل الطاقة وفرض الأتاوات من قبل سلطات الأمر الواقع؛ وهي التي قامت أيضاً برفع الرسوم والضرائب المفروضة على هذا القطاع بشكل كبير، وجيّرت مكتسبات القطاع لخدمة الآلة العسكرية والمصالح الفردية لأفراد السلطة ومحاسيبها. وعليه، شهد قطاع الخدمات بكافة أنشطته معدلات نمو سلبية بلغت أعلاها حوالي 35%- عام 2013، وفي عامي 2018 و2019 شهد القطاع نمو إيجابياً بلغ وسطياً 1%. إلا أن هذا النمو، المتواضع أصلاً، طرأ على ناتج متدنٍ وبالتالي لم يكن له أي أثر ملموس على الاقتصاد، وفي عام 2020، عاودت معدلات النمو السلبية إلى قطاع الخدمات مع انهيار سعر الصرف وعدم توفر السلع وتبخّر القدرة الشرائية لدى غالبية السوريين.

أثر النزاع على القطاع المالي والنقدي

أدى النزاع إلى استنزاف موارد الدولة السورية التي كان يستحوذ النظام على جزء كبير منها. فقد تدمرت البنية التحتية للصناعات الاستخراجية، وخرجت أغلب الحقول النفطية من سيطرة النظام السوري، إضافة إلى فقدان البنية الإنتاجية المحلية قدرتها على الاستمرار. وأدى ذلك إلى الاعتماد بشكل شبه مطلق على الخارج، الأمر الذي يضع أعباء مالية كبيرة على الاقتصاد السوري حالياً وعلى المدى البعيد، إذ يُقدر إجمالي العجز في الميزان التجاري بأكثر من 90% من الموازنة العامة لسنة 2021. كما فقدت سوريا الجزء الأكبر من احتياطيها من العملات الصعبة من خلال استخدامها في تثبيت سعر الصرف أو تمويل عجز الموازنة أو نتيجة تجميد جزء منها بفعل العقوبات، إذ تشير التقديرات أن 20% من هذه الاحتياطيات لا تستطيع الحكومة السورية الوصول إليها.

لجأ النظام إلى عدد من الآليات لزيادرة ملاءته المالية، وذلك للاحتفاظ بقدرته على تمويل ماكينته العسكرية والأمنية، ولتأمين الحد الأدنى من السلع الأساسية بهدف امتصاص الغضب الشعبي واحتواء حالة السخط من الحالة المعيشية لدى عموم السوريين. ومن هذه الآليات تخفيض الإنفاق العام، وتحديداً الإنفاق على الأجور ودعم أسعار السلع والخدمات الأساسية. فقد انخفضت قيمة كتلة الرواتب والأجور بحوالي 75% بين عامي 2011 و2021، على الرغم من الارتفاع الاسمي لهذه الكتلة بأكثر من 8 أضعاف خلال هذه الفترة. كما انخفضت قيمة الدعم الاجتماعي مقوَّماً بسعر الصرف الرسمي إلى أكثر من النصف بين عامي 2012 و2020، علماً أن اعتمادات الموازنة لا تُصرَف بالضرورة. كما لجأ النظام إلى زيادة الإيرادات الضريبية العامة من خلال التهديدات الأمنية ضد عدد من أصحاب الأعمال، وبالتالي إجبارهم على دفع مبالغ مالية طائلة تحت مظلة استرداد حق الدولة من الضرائب. كذلك اعتمد النظام على الأرباح الناتجة من تجارة المواد غير القانونية، وخاصة المخدرات، وعلى التحويلات المالية، سواءً من المغتربين إلى عائلاتهم في الداخل السوري أو من المنظمات الدولية التي تتولى تنفيذ مشاريع تعافي مبكر وإرسال مساعدات إنسانية.

تلعب العديد من العوامل المتداخلة دوراً في الارتفاع الهائل لمستوى الأسعار في كافة المناطق السورية خلال فترة النزاع، ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى زيادة الضغط على العملة المحلية الانهيار الذي أصاب كافة القطاعات الاقتصادية في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى السياسات النقدية التي مارسها المصرف المركزي. فقد ركز هذا الأخير على تحقيق هدف أساسي وهو تثبيت سعر الصرف على المدى القصير، دون الأخذ بعين الاعتبار للأثر السلبي للتدخلات المباشرة التي يقوم بها في سوق النقد على الاقتصاد الكلي. وكان لغياب سيادة القانون وعدم فعالية المؤسسات النقدية، إضافة إلى التغير الكبير في سعر صرف الليرة السورية، أثر في تشجيع العديد من الأشخاص والشركات للمضاربة على الليرة وتحقيق أرباح خيالية على حساب القدرة الشرائية لأغلب السوريين. ويساهم العجز الكبير في الميزان التجاري وارتفاع الدين الخارجي في انخفاض قيمة الليرة السورية وزيادة الضغوط التضخمية. كذلك عمقت العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوري، إضافة إلى الأزمة المصرفية اللبنانية منذ تشرين الأول 2019، ثم تبعات انتشار فيروس كورونا على الصعيد العالمي، من الآثار التضخمية في سوريا.

تم تقدير مؤشر أسعار المستهلك في سوريا والتضخم السنوي حتى نهاية عام 2021. وتشير النتائج أن الأسعار في نهاية عام 2021 ارتفعت بحوالي 61 ضعفاً مقارنة مع مستواها عام 2010. وشهد عامي 2020 و2021 الجزء الأكبر من هذا الارتفاع، فحتى نهاية عام 2019، ارتفعت الأسعار حوالي 11 ضعفاً مقارنة مع عام 2010، لتصل إلى 37 ضعفاً مع نهاية 2020، و61 ضعفاً مع نهاية عام 2021، الأمر الذي يفسر الارتفاع الكبير في معدل التضخم السنوي (من شهر إلى الشهر ذاته في العام التالي) منذ منتصف عام 2020 وحتى بداية الربع الثاني من عام 2021. ارتفاع الأسعار المستمر والكبير ترافق مع غياب فرص العمل المنتِج في كافة القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انهيار القدرة الشرائية وبالتالي الحالة المعيشية لأغلب الأسر في سوريا، ومن ثم دفع أكثر من 90% من السوريين إلى ما دون خط الفقر وجعل أكثر من نصفهم في مواجهة خطر الفقر الغذائي. حاولت بعض قوى الأمر الواقع في شمال وشمال غرب سوريا فك ارتباطها مع الليرة السورية واستخدام الليرة التركية، وفي بعض الأحيان الدولار الأميركي، الأمر الذي قد يساعد على نوع من الاستقرار في بعض المعاملات النقدية، إلا أن الحد من ارتفاع الأسعار يتطلب تحقيق انتعاش وإصلاح هيكلي لكافة قطاعات الاقتصاد المنتِج.

الأثر الديمغرافي للنزاع

تسبب النزاع في تغيرات جذرية في الخارطة السكانية للبلاد نتيجة عدة عوامل، منها اللجوء والهجرة والنزوح وارتفاع معدل الوفيات، بالإضافة إلى التغيرات في معدلات الخصوبة في بعض المناطق. ويُعتبر الانخفاض الكبير في عدد السكان، مقارنة بما كان يمكن أن يكون عليه لولا النزاع، خسارة لا تعوَّض في الرأسمال

البشري داخل سوريا. إذ تشير التقديرات أنه، ولغاية عام 2020، بلغ عدد السكان داخل سوريا حوالي 20.5 مليون نسمة، بينما كان يمكن أن يبلغ العدد 29.7 مليون في حال لم يندلع النزاع، أي أن البلاد خسرت طاقات وإمكانيات حوالي 9.2 مليون سوري. كما أدى النزاع إلى ارتفاع كبير في معدل الوفيات الخام، ليصل أقصاه إلى 10.8 بالألف عام 2014، ليعاود الانخفاض في الفترة الأخيرة في السنوات الأخيرة ويصل إلى حوالي 7 بالألف، أي 60% أعلى مما كان عليه معدل الوفيات الخام قبل النزاع. أما بالنسبة إلى معدلات الخصوبة والولادات الخام، فإنها تختلف بحدة بين المناطق وتبعاً للظروف المعيشية والأمنية، ولكن من المرجح أن معدلات الخصوبة والولادات الخام انخفضت خلال فترة النزاع.

أدى النزاع إلى مغادرة ملايين السوريين أماكن سكنهم إلى مناطق أخرى داخل أو خارج سوريا. وتشير بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد السوريين المسجلين كلاجئين وطالبي لجوء بلغ 6.8 مليون في عام 2021، حوالي 85% منهم متواجدون في دول الجوار. ولا يشجع الوضع في مختلف المناطق السورية اللاجئين السوريين على العودة إلى مناطقهم، إذ سجلت بيانات مفوضية اللاجئين عودة حوالي 38 ألف لاجىء إلى سوريا عام 2020، لينخفض هذا العدد إلى 18 ألف عام 2021. ويواجه اللاجئون الكثير من العقبات التي تمنعهم من العودة: على رأسها المخاوف الأمنية؛ وعدم وجود منزل للعودة إليه، نتيجة الدمار أو المصادرة أو عدم وجود ثبوتيات الملكية الكافية؛ والخوف من السَّوق إلى الخدمة العسكرية بالنسبة للشباب الذكور؛ وتدهور الأوضاع الاقتصادية والحالة المعيشية. أما في ما يتعلق بالنزوح، فقد بلغ إجمالي النازحين بين المناطق السورية المختلفة حوالي 6.7 مليون نسمة مع بداية عام 2021، وشهد عام 2020 فقط حركة نزوح وعودة لحوالي 1.8 مليون نسمة، منهم 440 ألف عادوا إلى مناطقهم. وتعتبر محافظات حلب وإدلب من أكثر المناطق التي تشهد حركة سكان داخلية.

وبلغ تقدير إجمالي عدد السوريين في الداخل والخارج مع بداية عام 2020 حوالي 28.7 مليون نسمة، 52% منهم غادر مكان إقامته الأصلية ليصبح نازحاً أو لاجئاً أو مهاجراً. وقد غيرت هذه الحركة السكانية العنيفة، والتي جرت خلال فترة قصيرة جداً، من الواقع الديمغرافي في سوريا بشكل جذري، سواء من ناحية التوزيع الجندري والعمري أو الإثني والطائفي. فقد ارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور في أغلب المناطق، كما خسرت سوريا عدداً كبيراً من شبابها، سواء نتيجة النزاع المسلح وكل ما يرتبط به من اعتقال واختفاء قسري، أو بسبب الهجرة واللجوء. وتشير التقديرات إلى انخفاض نسبة الشباب بين 15 و39 سنة إلى إجمالي عدد السكان بحوالي خمس نقاط مئوية خلال فترة النزاع. واستثمرت كافة قوى الأمر الواقع في تسييس الهويات وربط انتماء الأفراد بخلفياتهم الطائفية والإثنية، ويعتبر التغيير الديمغرافي أحد مخرجات هذا الاستثمار الذي يزيد من انهيار رأس المال الاجتماعي على مستوى سوريا ويعمق الخلافات بين المناطق. كما يوجد العديد من المؤشرات على تدخل دول خارجية، مثل إيران وتركيا، للتأثير في إعادة رسم الخارطة الديمغرافية والطائفية في سوريا بما يخدم مصالحها.

أثر النزاع على التعليم

منذ استلام حزب البعث للسلطة في سوريا وحتى عام 2010، شهد القطاع التعليمي في سوريا العديد من الأمور التي أثرت إيجاباً على مؤشرات التعليم الكمية في البلاد: ومن هذه الأمور إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته؛ وارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي؛ وزيادة كبيرة في عدد المدارس والهيئات التعليمية؛ والارتفاع الملحوظ في معدلات التعليم لدى الإناث، وخاصة التعليم الجامعي؛ إضافة إلى انخفاض معدلات الأمية. إلا أن ذلك ترافق مع الكثير من الأمور السلبية، من أهمها تحول التعليم إلى أداة أدلجة عقائدية، حيث قام حزب البعث بالتدخل المباشر في صياغة أهداف العملية التعليمية ومفرداتها لكافة المراحل، بشكل يقضي على مساحة التفكير الحرة للطلاب ويؤدي إلى تكوين جيل متعلم ولكن مدجَّن يمتلك ثقافة واحدة تستخدمها السلطة للاستمرار في الحكم. ومن الأمور السلبية أيضاً تدني فعالية التعليم وجودته، إذ احتلت سوريا عام 2010 المرتبة رقم 100 في العالم من حيث إنتاج البحوث والأوراق المحكمة، الأمر الذي يعكس ضعف المؤسسات المسؤولة عن الإنتاج المعرفي، وشكلية التحديث في هذه المؤسسات مثل إدخال مادة المعلوماتية على بعض المناهج.

أدى النزاع إلى دمار هائل في البنية التحية من مدارس ومعاهد وجامعات، وأثر سلباً وبشكل كبير على توفر الكوادر التدريسية وقدرة الطلاب على الالتحاق بالتعليم. كما حوّل النزاع المناهج التعليمية إلى أداة يتم استخدامها من قبل مختلف قوى الأمر الواقع في كافة المناطق السورية لترسيخ الانقسامات وتعزيز العنف وكراهية الآخر المختلف. وقد انخفض عدد مدارس مرحلة التعليم الأساسي في سوريا ليصل عام 2020 إلى أقل من 9 آلاف مدرسة، بعد أن تجاوز العدد 17 ألف مدرسة عام 2010. وفي المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، بلغت نسبة المدارس خارج الخدمة حوالي 15% وسطياً، وكان الطيران الحربي سبباً في دمار 43% من المدارس المدمرة بشكل كلي أو جزئي. وشكلت المدارس التابعة لمنظمات وهيئات غير حكومية أكثر من

20% من إجمالي المدارس في هذه المناطق. كما شهد قطاع التعليم انخفاضاً كبيراً في الكادر التدريسي المؤهل نتيجة اللجوء أو الهجرة أو الاعتقال أو الاختفاء القسري، ليتراجع العدد من حوالي 221 ألف معلم عام 2010 إلى أقل من 150 ألف معلم عام 2020.

وعملت سلطات الأمر الواقع المختلفة على ترويج مناهج خاصة بها وتبني أساليب تدريس معينة كوسيلة لفرض أفكارها وأيديولوجيتها الموجهة غالباً ضد سوريين آخرين، الأمر الذي يؤثر حالياً وفي المدى الطويل على التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي، كما يخلق مستويات متفاوتة من المعرفة والثقافة عند الطلاب. وقد خلت المناهج المعدّلة في مناطق حكومة الإنقاذ أو الحكومة المؤقتة من أي تضمين للقيم الإنسانية التي قامت على أساسها الثورة السورية، بما في ذلك المساواة والعدالة والشفافية والمواطنة. وبسبب الدعم المقدم من الجانب التركي، أُدخلت اللغة التركية كلغة رسمية أساسية من ضمن المنهاج المعدل، كما تمت زيادة المواد الإسلامية. أما في مناطق الإدارة الذاتية، فقد تم فرض منهاج خاص في 38% من المدارس العاملة هناك، بما في ذلك إدخال اللغة الكردية والتركيز على تمجيد القادة الأكراد ومنجزاتهم. أما في مناطق سيطرة النظام، فيتم تعديل المناهج و«تطويرها» وإدخال تفسيرات للنزاع من قبيل أن ما حصل في سوريا لم يكن سوى إرهاب ومؤامرة نفذها «عملاء» من السوريين في الداخل. إضافة إلى ذلك، فقد زاد نفوذ إيران وروسيا الثقافي والتعليمي في هذه المناطق.

أثر النزاع على الصحة

تعد مجانية الخدمات الصحية في سوريا قبل النزاع جزءاً من العقد الاجتماعي بين المجتمع والنظام، حيث يضمن الأخير توفر السلع والخدمات الأساسية للجميع وبالمقابل يمنع أي شكل من أشكال المشاركة في الحياة السياسية. إلا أن ذلك دفع السياسات الصحية للتركيز على الجانب الكمي وإهمال الجانب النوعي في الخدمات الصحية المقدمة من قبل القطاع العام والخاص. وقد ارتفع عدد المشافي في سوريا من 390 مشفى عام 2000 إلى 493 عام 2010، معظمها مشافٍ خاصة، لكن ترافق هذا الارتفاع مع انخفاض في متوسط عدد السكان لكل سرير في المستشفيات على مستوى سوريا. ولم يأخذ التوسع في عدد المشافي والخدمات الصحية بعين الاعتبار التوزع الجغرافي لهذه الخدمات حسب السكان. وبشكل عام، شهدت العديد من المؤشرات الصحية تحسناً بين عامي 1970 و2010، إلا أن ذلك ترافق مع تحديات وعقبات كبيرة منها غياب التأمين الصحي الفعال؛ وعدم كفاية الكوادر الطبية المؤهلة وخاصة في القطاع العام؛ إضافة إلى ضعف الشفافية فيما يتعلق بالمؤشرات الصحية، الأمر الذي ينبغي الانتباه إليه.

أدى النزاع إلى دمار جزء كبير من المنشآت الصحية في كافة المناطق السورية. تشير البيانات إلى دمار جزئي أو كلي أصاب حوالي 40% من المشافي، و45% من الوحدات الصحية في سوريا، وذلك لنهاية عام 2020. وتسببت الغارات الجوية التي قام بها النظام السوري وحلفاؤه بالجزء الأكبر من الدمار في المرافق الصحية، وبالتالي كانت المرافق في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام هي الأكثر تضرراً. وبالإجمال، تم رصد حوالي ستة آلاف هجوم على 350 منشأة طبية، أكثر من 90% منها كانت على يد النظام السوري. وحتى المنشآت الصحية التي لم تتعرض إلى الدمار نتيجة العمليات العسكرية، فقد عانت وما تزال من الضغط الكبير على خدماتها نتيجة حركة النزوح الداخلي، إضافة إلى فقدان الكثير من المواد والتجهيزات الطبية، الأمر الذي يعود في جزء منه إلى العقوبات المفروضة على النظام السوري. كما شهد القطاع الصحي انخفاضاً كبيراً في الكوادر الطبية، وذلك نتيجة عدة عوامل منها الاعتقال والقتل، سواء تحت التعذيب أو نتيجة استهداف المؤسسات الطبية. ويعتبر الخروج الجماعي من سوريا عاملاً أساسياً في فقدان الكفاءات والخبرات الطبية، حيث تشير التقديرات إلى مغادرة حوالي 70% من العاملين في القطاع الصحي البلاد، ما أدى إلى انخفاض كبير نسبة الأطباء إلى السكان والتي بلغت طبيب واحد لكل عشرة آلاف نسمة داخل سوريا.
وتشير التقديرات أيضاً إلى أنه يوجد حوالي مليون ونصف إصابة بسبب الحرب في سوريا، يعاني عدد كبير من أصحابها من صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية اللازمة. ولا تقتصر صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية على الوصول الفيزيائي، بل إن أغلب الأسر السورية تعاني من الحصول على الخدمات الصحية المناسبة نتيجة انخفاض دخلها مقارنة مع الارتفاع الكبير في تكاليف العلاج والتشخيص والدواء والتحاليل والصور الطبية. كما أن انتشار فيروس كورونا زاد من هشاشة النظام الصحي وحدّ من قدرة المرضى، المنخفضة أصلاً، على الوصول إلى المرافق الصحية. وترافق ذلك مع تدهور كبير في جودة الخدمات الطبية، إضافة إلى تحول هذه الخدمات في بعض الأحيان إلى سلاح بيد سلطات الأمر الواقع المختلفة لمعاقبة المختلفين معها. وقد دفعت تلك التحديات العديد من المرضى إلى الامتناع عن التداوي، أوالاكتفاء بشراء الدواء عند الضرورة دون وصفات طبية، الأمر الذي أضاف إلى انهيار المنظومة الصحية تدهوراً في الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع.

أثر النزاع على الأسرة السورية

اعتمد التحليل الجزئي للوضع الاقتصادي والاجتماعي في سوريا في هذه الدراسة على مسح أسري مبني على عينة ممثلة شملت ست مدن سورية تعكس خريطة قوى الأمر الواقع الرئيسية في البلاد. وهذه المدن هي دمشق وحلب، والتي تقع في مناطق نفوذ النظام السوري؛ القامشلي والرقة، والخاضعتان بشكل رئيسي لنفوذ الإدارة الذاتية؛ ومدينة أعزاز التي تسيطر عليها إدارياً الحكومة المؤقتة، إضافة إلى مدينة إدلب والخاضعة لنفوذ هيئة تحرير الشام. وأظهر تحليل نتائج المسح ما يلي:

* 40.4% من إجمالي المنازل في المدن الستة ثمة فرد أو أكثر غادر البلاد خلال فترة النزاع. وبلغت نسبة الذكور من إجمالي عدد المغادرين 68%. وتبلغ النسبة أعلاها في مدينة أعزاز لتصل إلى 50.2%، وأدناها في مدينة إدلب 28.4%، وتُقارب النسب في القامشلي وحلب القيمة الأعلى، أي حوالي نصف الأسر، بينما تنخفض في دمشق إلى حدود 36%، والرقة إلى حوالي 31%. ويمكن تفسير الانخفاض النسبي في مدينتي إدلب والرقة بما تم ذكره سابقاً من احتمال أن يكون جزء كبير من الأسر غادر هاتين المدينتين بكامل أفراده، وبالتالي لم يتم لحظهم بالنسبة المذكورة.

* وقد بلغ وسطي نسبة الذكور في المدن المدروسة 48.4% كان أدناها في إدلب 46.2% وأعلاها في أعزاز 50.3%. وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة مع التركيب الجندري في سوريا قبل النزاع. أما بالنسبة إلى التركيب العمري، فإن المجتمعات في المدن المدروسة ما زالت مجتمعات فتية، إلا أن النزاع ساهم في انخفاض النسبة الوسطية للشباب بين 15 و34 سنة في المدن الستة، وذلك من 46.5% عام 2010 إلى 36% اليوم.
* يبلغ وسطي نسبة الأمية في هذه المدن 5.1% من إجمالي السكان (15 سنة وما فوق)، إلا أن هذه النسبة تختلف بين المدن لتصل إلى 9.7% في مدينة الرقة، وتنخفض في مدينة دمشق إلى 2.4%. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تراكمات العملية التعليمية في فترة ما قبل النزاع. ويوجد اختلافات كبيرة في المستوى التعليمي حسب الجنس، إذ إن 78.7% من الأميين في المناطق المدروسة هم من الإناث، وتصل هذه النسبة إلى 85.4% في مدينة حلب.

* بلغت معدلات عدم الالتحاق أو التسرب من المدارس في المدن الستة حوالي 8% للأطفال بين 7 و12 سنة، لتصل إلى أكثر من 17% بالنسبة لليافعين بين 13 و15 سنة. وتعتبر هذه النسب منخفضة نسبياً في سياق النزاع السوري. وقد يعود ذلك إلى نوع من الاستقرار الأمني الذي شهدته هذه المناطق، إضافة إلى استهداف المسح إلى المدن الرئيسية في المناطق الحضرية والتي عادة ما تكون معدلات عدم الالتحاق فيها منخفضة.

* 57% من الأسر في مدينة دمشق تعتقد أن التعليم الذي تقدمه المدارس لأبنائها جيد، وأقل من 4% تعتبره سيء الجودة. إلا أن الأمر يختلف في مدينة حلب، والتي تخضع أيضاً لسلطة النظام، إذ تعتبر حوالي 20% من الأسر في تلك المدينة أن جودة التعليم سيئة، ومن يعتبرونها جيدة لا تتجاوز نسبتهم 30%.

* أكثر من نصف الأسر التي ترسل أولادها إلى المدارس في مدينة أعزاز تعتبر أن التعليم جيد، وفي المقابل حوالي 18% وصفوا مستوى الخدمات التعليمية في المدينة بالسيء. وفي إدلب، أغلب الأسر ترى أن جودة التعليم بالنسبة للظروف الحالية مقبولة، وتنخفض نسبة الأسر التي تعتقد أنها سيئة إلى 6%. أما في مناطق الإدارة الذاتية، فترتفع وبشكل واضح نسبة الأسر المستاءة من جودة التعليم الذي تقدمه مدارس المنطقة، لتصل وسطياً بين الرقة والقامشلي إلى 25%.

* تعكس نتائج المسح فجوة هائلة بين الذكور والإناث فيما يخص معدلات المشاركة في سوق العمل، حيث تراوح معدل المشاركة لدى الذكور بين 76% في إدلب و83% في أعزاز، بينما تنخفض هذه النسب بين الإناث إلى قيمة أدناها 22% في مدينة إدلب، وأعلاها بحدود 46% في مدينة القامشلي. كما بينت النتائج أن أكثر من 45% من النساء لا يشاركن في سوق العمل بسبب تفرغهن للعمل المنزلي، أما بالنسبة إلى الذكور فإن 43% من غير الملتحقين في سوق العمل أعادوا ذلك إلى الدراسة.
* أظهر المسح أن 59% من الإناث اللاتي يبلغن من العمر 12 سنة وما فوق في المدن المدروسة يصرفن على الأعمال المنزلية أربع ساعات أو أكثر في اليوم، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 82% ممن تصرفن ساعتين على الأقل في هذه الأعمال. ومن جهة الذكور، فإن 35% ممن تبلغ أعمارهم 12 سنة وما فوق لا يساهموا إطلاقاً في الأعمال المنزلية، و23% منهم يساهم بأقل من ساعة في اليوم في هذه الأعمال، والتي تتضمن العناية بالأطفال.

* 52% من الأسر في مدينتي حلب ودمشق يدفع أحد أفرادها المشتغلين على الأقل الأموال

والإتاوات لتيسير أعمالهم، وتصل هذه النسبة إلى 58% في مدينة حلب. وفي مناطق الإدارة الذاتية، تنخفض النسبة إلى حوالي 35% وسطياً بين مدينتي الرقة والقامشلي. أما أعزاز فقد سجلت فيها هذه النسبة 18%، وتنخفض بشكل كبير في مدينة إدلب إلى 6%.

* تظهر البيانات أن أغلب الأسر في كافة المدن المدروسة تعاني من عدم توفر سلعة أو خدمة رئيسية واحدة على الأقل. ولا يرتبط توفر وجودة الخدمات والسلع الرئيسية بطبيعة السلطة الحاكمة في المدينة فقط، بل يتأثر بالعديد من العوامل: منها حالة الخدمة قبل النزاع؛ والدمار الناتج عن العمليات العسكرية؛ وانعدام القدرة على تجديد وتصليح البنى التحتية. إلا أن البيانات تشير إلى أن مناطق سيطرة النظام وبكثافتها السكانية العالية تعاني من تدهور أكبر في توفر سلع وخدمات أساسية، مثل الوقود والكهرباء، ويظهر هذا التدهور بصورة واضحة في مدينة حلب.

* من حيث الشروط المعيشية، يعتبر نصف سكان مدينة القامشلي أن حالتهم «وسط» وما دون، وترتفع هذه النسبة في مدينة الرقة التي تخضع أيضاً لنفوذ الإدارة الذاتية لتصل إلى 63% من إجمالي عدد سكان المدينة. وفي مناطق نفوذ النظام، تبلغ النسبة حوالي 65% في مدينة حلب، مقارنة مع 51% في مدينة دمشق. أما في مناطق نفوذ القوى الأخرى، فتبلغ النسبة 58% في مدينة أعزاز و68% في مدينة إدلب، التي تعتبر الأسوأ نسبياً فيما يتعلق بدليل الشروط المعيشية، الأمر الذي يمكن تفسير جزء منه بالدمار الناتج عن العمليات العسكرية، إضافة إلى عدم استقرار الوضع الأمني في إدلب والمناطق المحيطة بها.

* تشير النتائج أن نسبة الأسر التي تعتبر أن الفساد يؤثر بشكل كبير على حالتها المعيشية يصل إلى أكثر من 70% في هذه المناطق. وتبلغ النسبة أقصاها في مدينة دمشق عند 81% من الأسر. وتظهر البيانات أن هذه الظاهرة منتشرة، وإن بدرجات أقل، في كافة المناطق الأخرى، إذ تبلغ نسبتها حوالي 57% في مناطق الإدارة الذاتية، وتنخفض إلى حدود 50% في كل من إدلب وأعزاز.

* نسبة الأسر التي تعتقد أن عدم فعالية وكفاءة المؤسسات الحاكمة في مناطق سيطرة النظام تؤثر بشكل كبير في حالتها المعيشية تبلغ 61% من إجمالي الأسر، وتتجاوز في دمشق 75%. أما في مناطق الإدارة الذاتية فتبلغ وسطياً حوالي 57%، وتنخفض قليلاً في أعزاز إلى 56%، فيما تصل إلى 46% في مدينة إدلب. وتعكس هذه النسب اتساع فجوة عدم الثقة بين السكان في المدن المدروسة والمؤسسات الحاكمة من حيث قدرة الأخيرة على تأمين الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية.

* تشير البيانات إلى أن حوالي 60% من الأسر في مناطق نفوذ النظام تعتقد أن العقوبات تؤثر سلباً وبشكل كبير على حالتها المعيشية. كما تصل هذه النسبة إلى حوالي 50% في مناطق الإدارة الذاتية، الأمر الذي يمكن تفسيره باعتماد اقتصاد هذه المناطق على التجارة مع مناطق النظام، إضافة إلى دور العقوبات في إعاقة التعامل مع العالم الخارجي ومنع استثمار النفط بشكل فعال ومستدام. وتنخفض هذه النسبة بشكل كبير في إدلب إلى أقل من 25%، لتصبح في أعزاز بحدود 5%، حيث يعتبر أغلب الأسر أن العقوبات موجهة بالدرجة الأولى ضد النظام السوري الذي لا يمتلك أي سلطة عليهم.

* إن سيادة القانون وفق تقدير أغلب الأسر غير مطبقة في كافة المناطق، فأكثر من 85% من الأسر في المدن الستة تعتقد أن القرارات والقوانين لا تنطبق على الجميع، وتتراوح هذه النسبة بين 95.8% في مدينة إدلب و70.7% في مدينة الرقة، وتبلغ وسطياً في مناطق نفوذ النظام أكثر من 90%، وتقترب من 80% في مناطق الإدارة الذاتية، أما في أعزاز فتبلغ 79.3%.

* تعتقد أغلب الأسر في المدن الستة المدروسة أن قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارت معدومة أو شبه معدومة، إذ إن 82% من إجمالي الأسر المشمولة في الاستبيان أشاروا إلى أنهم لا يستطيعون المشاركة في عملية اتخاذ القرار، أو أنهم يشاركون بشكل نادر في بعض القرارت على المستوى المحلي. وتبلغ هذه النسبة أعلاها في مدينة إدلب، عند 97.3%، وتتقارب بين مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية لتبلغ حوالي 80%. أما في مدينة أعزاز فتصل إلى 78%.

* حوالي 90% من الأسر في هذه المدن تعتبر نفسها غير قادرة على محاسبة السلطات، مع استثناءات نادرة فيما يتعلق ببعض القرارات المحلية. وتتراوح النسبة بين 81% في مدينة دمشق، و98% في مدينة إدلب، وتبلغ وسطياً في مناطق الإدارة الذاتية حوالي 92%، أما في مدينة أعزاز فتصل إلى 87%.

* أكثر من نصف الأسر في المدن الستة المدروسة يثقون بالتعاون مع أحد أفراد منطقتهم، وتتراوح هذه النسبة بين 71.2% في مدينة دمشق و40.6% في مدينة حلب، وقد يدل ذلك على عدم التأثير المباشر لشكل وطبيعة

القوى الحاكمة على مستوى الثقة المجتمعية حيث إن المدينتين تخضعان لنفوذ النظام. أما في مناطق الإدارة الذاتية فتصل هذه النسبة إلى 45%، مقارنة مع 64.5% و41.6% في مدينتي أعزاز وإدلب على التوالي.

* حوالي نصف الأسر المشمولة في الاستبيان في المدن الستة تعتبر أن مشاركة المرأة الاقتصادية والاجتماعية ضعيفة أو ضعيفة جداً. وتتراوح هذه النسبة بين 71% في مدينة إدلب و30% في مدينة الرقة، ويبلغ وسطي نسبة المشاركة في مناطق الإدارة الذاتية حوالي 34%، وهو الأقل بين مناطق النفوذ المختلفة، إذ تصل هذه النسبة إلى 47% في مناطق النظام و58% في مدينة أعزاز.

توصيات سياساتية

إن تجاوز الوضع الكارثي والاختلالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية في كافة المناطق السورية يحتاج إلى تنسيق وتعاون طويل الأجل بين عدد من الفاعلين، بما في ذلك الناشطين المدنيين في المجتمعات المحلية، والمغتربين السوريين، إضافة إلى الجهات والمؤسسات الدولية المناصرة لحقوق الإنسان. ويمكن أن يتم التعاون بين الفاعلين وفق مسارين مترابطين، الأول على المستوى المؤسساتي، ويهدف إلى التغيير التدريجي لآليات الحوكمة في كافة المناطق وتعطيل آليات استغلال قوى الأمر الواقع للسكان، وهو يتضمن المقترحات التالية:

* دعم دور أكبر للمجتمع المدني في آليات صنع السياسات العامة والدفع باتجاه تأمين مساحة حرة وآمنة له؛
* ربط الدعم التنموي المقدم من الدول الغربية إلى هيئات قوى الأمر الواقع مع عملية الإصلاح المؤسساتي؛
* اتخاذ إجراءات تحمي المجتمعات المحلية من الآثار السلبية للعقوبات، مع ضرورة استمرار المجتمع الدولي في المساهمة بتعطيل آليات الاستغلال من خلال فرض عقوبات فعالة على أمراء الحرب والمنتفعين من النزاع؛
* تصميم الدعم الدولي بناء على أولويات يضعها السوريون بشكل تشاركي، تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجميع دون تمييز؛
* التمييز بين مؤسسات النظام ومؤسسات الدولة، والعمل على التواصل مع الخبراء والمهنين في مناطق سيطرة النظام؛
* تقليل الاعتماد على المؤسسات التقليدية للوصول إلى المجتمعات المحلية، واستبدالها بمؤسسات ومبادرات مدنية قائمة على التشاركية والشفافية وعدم التمييز؛
* تنسيق جهود الجهات المانحة والدولية بخصوص دعم اللاجئين السوريين، وعدم تسييس قضيتهم، وتمكينهم اقتصادياً؛
* توثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل كافة أطراف النزاع بطريقة مهنية غير مسيَّسة، إضافة إلى توثيق حقوق السوريين في الأراضي والمساكن والممتلكات.

أما المسار الثاني فيسعى إلى دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأسر وتخفيف حالة الحرمان التي تعاني منه، ومن المقترحات في هذا السياق:

* تقديم الدعم الفني والتقني للهيئات المسؤولة عن الحوكمة الاقتصادية في المناطق التي رُفعت عنها العقوبات الأميركية؛
* تطوير القطاع المالي والمصرفي في هذه المناطق، والسعي إلى التشبيك والتنسيق مع الخبرات الدولية بهدف جذب رأسمال أجنبي للاستثمار في القطاع المصرفي؛
* دعم مشاريع الطاقة البديلة، وخاصة الشمسية، من قبل المستثمرين والفاعلين المهتمين بالشأن السوري؛
* دعم قطاع التعليم بالتنسيق مع مبادرات ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى الهيئات المحلية ذات الصلة؛
* تيسير وصول الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية، إضافة إلى تطوير الكوادر الطبية الحالية، ورفدها بما يلزم من دعم تقني ومالي يساعدها على البقاء في كافة المناطق السورية؛
* تحقيق أمن غذائي مستدام يقوم على الإنتاج الزراعي/الغذائي المحلي والمستورد؛
* تقديم دعم مالي وتقني من قبل منظمات محلية ودولية لتنفيذ مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر في كافة المناطق السورية؛
* تعزيز الدور الرقابي لمبادرات ومنظمات المجتمع المدني على آليات عمل السوق، وذلك لرصد حالات الاستغلال والاحتكار والمحسوبية والفساد والغش والإضاءة عليها والدفع باتجاه محاسبة مرتكبيها.

المقدمة

في آذار 2011، خرج السوريون للمطالبة بتجاوز حالة الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان يمارسه عليهم النظام السوري. وقوبلت هذه المطالبة بعنف شديد من قبل النظام، مما مهّد للعنف المسلح والتدخلات الخارجية والدخول في نفق النزاع على السلطة المستمر منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، سيطرت خلاله قوى أمر واقع متعددة على مناطق مختلفة في سوريا. وطورت هذه القوى آليات استغلال تمارس من خلالها عملية تحويل الموارد الاقتصادية، المتآكلة أصلاً نتيجة النزاع، وتسخير البنى الاجتماعية التقليدية لخدمة أهدافها بما يحقق استدامة سلطتها على حساب مصالح غالبية السوريين. إن تجاوز الآثار الكارثية لهذا النزاع يتطلب فهم الحالة الراهنة للسوريين في مختلف المناطق، وذلك من خلال رصد وتحليل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تحليل آليات الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه قوى الأمر الواقع المختلفة. ويحاول هذا البحث البناء على فهم هذه التغيرات والآليات، للوصول إلى مقترحات سياساتية وعملية تساعد السوريين ليس على التأقلم مع الوضع الحالي بل على تغييره بما يتناسب مع تطلعاتهم، وذلك لتحقيق تنمية تضمينية في مختلف المناطق السورية.

ينقسم البحث إلى قسمين رئيسيين: الأول يشخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الكلي في مختلف المناطق السورية، أما القسم الثاني يحلل الحالة المعيشية على مستوى الأسرة السورية من خلال مسح عينة مُمثلة لست مدن تخضع لسلطات أمر واقع مختلفة. تضمن التحليل الكلي دراسة واقع القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية في سوريا قبل عام 2011 وكيف أثر النزاع عليها، كما يشمل فهم للديناميات الديمغرافية والتعليمية والصحية قبل النزاع وأثناءه. وتشير نتائج البحث إلى الانخفاض الحاد في الناتج الزراعي والصناعي والخدمي نتيجة دمار البنية الاقتصادية التحتية، وكذلك أعمال السلب والنهب من قبل كافة المجموعات المسلحة، إضافة إلى سيطرة أمراء الحرب ومحاسيب سلطات الأمر الواقع على الديناميات الاقتصادية في مختلف المناطق، مع غياب كامل لسيادة القانون وانتشار المحسوبية والفساد، إضافة إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية بشكل شبه كامل لتأمين مدخلات الإنتاج الاقتصادي والسلع الأساسية، مما أدى إلى فقدان السيادة الاقتصادية للبلاد.

وأشار التقرير إلى نضوب الموارد المالية لقوى الأمر الواقع، واعتمادها مالياً على مصادر غير محفزة للإنتاج مثل الأنشطة غير القانونية، وتخفيض الدعم الفعلي على السلع والخدمات، وزيادة الرسوم والضرائب والابتزاز المالي للتجار، والاعتماد على التحويلات الخارجية من المغتربين ودعم الحلفاء. وترافق ذلك مع انهيار سعر صرف الليرة السورية، وانكماش القدرة الشرائية للسوريين، إضافة إلى عدم توفر السلع والخدمات الأساسية. وأصاب سوق العمل الكثير من التشوهات، منها هجرة الكوادر المؤهلة، واستغلال أصحاب العمل للمشتغلين خاصة النساء منهم، وشبه انعدام لفرص عمل لائقة في القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى انتعاش الأنشطة الجرمية والمرتبطة بالنزاع.

يستمر تشتت السوريين بين نازحين ولاجئين، ومعاناة أغلبهم من ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة، إضافة إلى استغلال أوضاعهم من قبل قوى داخلية وخارجية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، والدفع بهم في بعض الأحيان لإحداث تغييرات ديمغرافية في بعض المناطق داخل سوريا خدمة لمصالح هذه القوى. وعلى الرغم من الهدوء الأمني والعسكري النسبي منذ عام 2019، ما يزال قطاعا الصحة والتعليم في حالة من التدهور من حيث الكم والنوع، مع تسييس القوى المختلفة لهذين القطاعين واستخدامهما لتعزيز الولاء للسلطة. كما أشارت النتائج إلى تطور العلاقة بين قوى الأمر الواقع في سوريا والمؤسسات الطائفية والقبلية والمناطقية، مما عزز من مكانة هذه المؤسسات وأدى إلى المزيد من التدهور في رأس المال الاجتماعي على المستوى الوطني، وتراجع لدور المرأة، الضعيف أصلاً، في المساهمة باتخاذ القرارات العامة.

تشير معطيات الدراسة إلى التوسع الكبير لدور مبادرات ومنظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية، إلا أن هذا الدور بقي في أغلب الأحيان محدوداً بالموارد المتاحة ومساحة العمل التي تسمح بها السلطات القائمة. لم تُظهر نتائج الدراسة سعي أي من قوى الأمر الواقع الموجودة في سوريا إلى تأسيس نظام حكم تشاركي وتضميني، بل على العكس، فإن كافة المؤشرات تدل على أن هذه القوى قامت باستنساخ آليات الاستبداد والإقصاء من النظام السوري، بما في ذلك استغلال الموارد المتاحة من أجل ترسيخ سلطتها على حساب مصالح غالبية أفراد المجتمع.

إضافة إلى الملخص التنفيذي والمقدمة ومنهجية البحث، يقع التقرير في أربعة أقسام رئيسية: يتطرق القسم الأول إلى فهم آليات الاستغلال في السياق السوري؛ ويبحث القسم الثاني في التحليل الكلي لأثر

النزاع على القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية، إضافة إلى أثره على الخصائص الديمغرافية في سوريا وعلى فعالية قطاعي الصحة والتعليم؛ أما القسم الثالث فيتضمن دراسة الحالة المعيشية للأسرة السورية، وكيفية تأثير النزاع على هذه الحالة من حيث الحالة التعليمية والعلاقة مع سوق العمل والدخل والاستهلاك والعلاقات الاجتماعية، إضافة إلى العلاقة بين الأفراد والمؤسسات الحاكمة؛ ويختم التقرير في القسم الرابع بالتوصيات السياساتية والمقترحات المبنية على نتائج الدراسة، والتي يمكن أن تساهم في تجاوز آثار النزاع في سوريا والتأسيس لبناء دولة قائمة على مبادىء الحرية والعدالة والمساواة.

منهجية البحث

يتبنى التقرير مقاربة شاملة لفهم الحالة والديناميات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا أثناء النزاع، وذلك من خلال تحليل عدد من المتغيرات الاقتصادية-الاجتماعية على المستويين الكلي والجزئي. يشخّص التحليل الكلي الحالة العامة وأثر النزاع عليها، أما الجزئي فيقدم انعكاساً للمتغيرات الكلية على الحالة المعيشية للأسرة في مناطق مختلفة، مما يساعد على التحليل المقارن الدقيق بين هذه المناطق. إضافة إلى ذلك، يسعى البحث إلى فهم آليات الاستغلال التي تتبناها قوى الأمر الواقع المختلفة، ويربط بين تلك الآليات والطبيعة الاستبدادية للقوى المسيطرة على الأرض، مع التركيز على آليات النظام الاستبدادي في سوريا قبل النزاع وأشكال تغوله بعده. ويساهم هذا التحليل المتكامل بين الكلي والجزئي، وربطه بآليات الاستغلال، في تقديم توصيات سياساتية عملية تأخذ بعين الاعتبار السياق العام مع خصوصية المناطق المختلفة.

ينطلق التقرير من اعتبار كامل الأراضي السورية وحدة البحث الرئيسية، مع الإضاءة على الاختلافات والتداخلات بين مناطق سيطرة قوى الأمر الواقع المتعددة. وقد حدد التقرير أربع قوى رئيسية: النظام السوري الذي يسيطر على المساحة الأوسع من البلاد؛ والإدارة الذاتية المتواجدة في المناطق الشمالية الشرقية، وهي تتضمن أجزاء كبيرة من محافظات الحسكة والرقة ودير الزور، إضافة إلى بعض المناطق في ريف حلب الشمالي؛ وهيئة تحرير الشام التي تسيطر على قسم كبير من محافظة إدلب، بما فيها المدينة؛ والحكومة المؤقتة في مناطق شمال حلب، وكذلك بعض مناطق الحسكة والرقة. وتجدر الإشارة إلى أن تحليل بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ركّز بصورة أكبر على مناطق سيطرة النظام، ويعود ذلك لعدة عوامل: منها وجود الجزء الأكبر من السكان في سوريا داخل هذه المناطق، وتوافر بيانات اقتصادية واجتماعية وفق سلاسل زمنية تتيح تحليل التغيرات خلال السنوات المدروسة، إضافة إلى تواجد مؤسسات الدولة النقدية والمالية في هذه المناطق مثل مصرف سوريا المركزي.
يسعى التحليل الكلي إلى فهم عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية وأثر النزاع عليها، كما يعمل على تحليل آليات الاستغلال التي تتبناها قوى الأمر الواقع المختلفة في كل من الأبعاد المدروسة: القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والصناعة والخدمات والبناء والتشييد؛ والقطاع المالي، مع التركيز على الإيرادات والنفقات العامة؛ والقطاع النقدي، وتحديداً ما يخص الأسعار والتضخم؛ والحالة الديموغرافية التي تشمل اللجوء والنزوح؛ إضافة إلى التعليم والصحة. ويقدم التقرير لمحة عن كل قطاع لفترة ما قبل النزاع، مع التركيز على الفترة الزمنية الممتدة من 2001 إلى 2010، ثم ينتقل إلى تشخيص أثر النزاع على القطاع المدروس مع التطرق إلى آليات الاستغلال في هذا القطاع. ويتضمن البحث أيضاً تحليلاً لأبعاد عابرة للقطاعات، مثل العمل والتمييز ضد النساء وبعض مؤشرات الفقر والحرمان وأثر العقوبات.

يعتمد التقرير على البيانات والمعلومات الثانوية المتوفرة من تقارير سابقة أو تصريحات رسمية، إضافة إلى قيام الباحثين بتقدير عدد من المؤشرات بناء على تلك البيانات والمعلومات وعلى مقابلات غير رسمية مع خبراء من القطاع المدروس. ويغطي التحليل الكلي فترة النزاع حتى نهاية عام 2020، مع التطرق إلى عام 2021 بالنسبة للمؤشرات سريعة التغيّر في سوريا مثل الأسعار والتضخم. ومن حيث المصادر، اعتمد البحث على المنظمات الأممية والدولية والجهات الرسمية، إضافة إلى المراكز البحثية.

تم تقدير الناتج الاقتصادي لعام 2020 وتعديل بعض أرقام ناتج سنوات سابقة بناء على تصريحات رسمية حول المؤشرات الإنتاجية، إضافة إلى مقابلات غير رسمية مع خبراء قطاعيين. وكمثال عن ذلك، تم تعديل الناتج الزراعي للسنوات بين 2012 و2019 وتقدير ناتج 2020 بناء على التصريحات الرسمية لمسؤولين من مختلف سلطات الأمر الواقع حول إنتاج عدد من المحاصيل الرئيسية، إضافة إلى الإنتاج الحيواني. كما تمت مناقشة دقة هذه التعديلات وواقعيتها من خلال مقابلات غير رسمية مع خبراء وعاملين في القطاع الزراعي داخل المناطق المدروسة. فيما يخص الأسعار والتضخم، اعتمد الباحثون في تقديرهم لهذه المؤشرات لأعوام 2019 و2020 و2021 على نموذج العلاقة بين أسعار الصرف ومؤشر أسعار المستهلك بين 2012 و2018.

أما التحليل الجزئي للوضع الاقتصادي والاجتماعي في سوريا، فقد اعتمد على مسح أُسَري مبني على عيّنة تمثيلية لستّ مدن سورية تعكس قوى الأمر الواقع الرئيسية في البلاد: دمشق وحلب، اللتان تقعان في مناطق نفوذ النظام السوري؛ والقامشلي والرقة، الخاضعتين بشكل رئيسي لنفوذ الإدارة الذاتية؛ ومدينة أعزاز التي تسيطر عليها إدارياً الحكومة المؤقتة؛ إضافة إلى مدينة إدلب الخاضعة لنفوذ هيئة تحرير الشام. وشملت عينة المسح 2,314 أسرة موزعة على المدن الست لتكون ممثلة إحصائياً عن كل مدينة بمستوى ثقة 95% وهامش خطأ 5%.
واستخدم البحث الاستبيان أداةً رئيسية للحصول على مدخلات التحليل الجزئي. تضمن هذا الاستبيان 64 سؤالاً

تغطي عدداً كبيراً من المؤشرات على مستوى الأسرة: بما في ذلك الشروط المعيشية من حيث جودة المسكن والموجودات؛ وتوفُّر الخدمات التي تحتاجها الأسرة ومدى استطاعتهم الحصول عليها؛ وآليات التأقلم التي تتبناها الأسرة لتواجه النقص في الخدمات والسلع الأساسية مثل الوقود والكهرباء ومياه الشرب. كما تضمن الاستبيان أسئلة حول الحالة التعليمية والصحية، وجودة الخدمات المقدمة في هذين القطاعين؛ ومصادر دخل الأسرة وسلوكيات استهلاكها؛ والتماسك الاجتماعي وآليات حل النزاع؛ إضافة إلى دور النساء في الأسرة والمجتمع. وتم تحليل هذه المؤشرات على مستوى الأسرة والمدينة ومنطقة النفوذ، وبعض المؤشرات تمت دراستها حسب الجنس والعمر وعدد أفراد الأسرة والحالة العملية والمستوى التعليمي لرب الأسرة.

وتم تحضير «دليل الباحث» ومشاركته مع كافة الباحثين الميدانيين لتقديم شرح وافٍ عن كل سؤال في الاستبيان وتكوين فهماً مشتركاً حول كافة الأسئلة. كما قام فريق البحث الرئيسي بإجراء ورشات عمل مع الفريق الميداني لشرح الاستبيان والهدف منه ومحاوره الرئيسية، إضافة إلى عرض «دليل الباحث» وتوضيح أهمية الاستعانة به أثناء المقابلات. أشرف خبراء من منظمة اليوم التالي على عمل الفريق الميداني مع متابعة يومية لكافة أفراد الفريق، الأمر الذي استمر منذ بداية شهر كانون الثاني حتى نهاية الأسبوع الأول من شباط 2022. وتمتلك اليوم التالي الخبرة اللازمة لتنفيذ المسوح الميدانية في كافة المناطق، مع إعطاء الأولوية دائماً لسلامة الفريق الميداني. وعمل الخبراء على متابعة فريق إدخال البيانات، وقاموا بالمراجعة الدورية للمعلومات المُدخلة للتأكد من صحتها، ثم قاموا بعملية تنظيف البيانات وإصلاح ما هو غير دقيق أو غير مكتمل، وبعد ذلك بدأت عملية تحليل مدخلات الاستبيان باستخدام Excel وStataBE17.

تقدم نتائج الاستبيان توصيفاً وفهماً تفصيلياً للحالة المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للأسر في المدن المدروسة وفروقات هذه الحالة بين المناطق المختلفة. إلا أن هذه النتائج تعكس فقط الحالة في المدن الست ولا يمكن تعميمها، مع الأخذ بعين الاعتبار فروقات كبيرة ليس فقط بين مناطق السيطرة المختلفة، ولكن ضمن المنطقة التي تقع تحت سلطة أمر واقع واحدة. ويتطلب تمثيل كل تلك المناطق بشكل دقيق مسحاً على مستوى سوريا يحتاج إلى الكثير من الموارد، الأمر الذي تحول دونه العديد من التحديات والصعوبات الأمنية واللوجستية.

تُتيح المقاربة الشاملة التي اعتمدها البحث، والتي تقوم على التكامل بين التحليل الكلي والجزئي، وجود قاعدة علمية متينة يمكن الاعتماد عليها لتقديم مقترحات سياساتية عملية على المدى القصير والطويل، تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحوكمية وتأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين المناطق. وتهدف هذه المقترحات إلى تحسين الوضع المعيشي لكافة السوريين، وذلك من خلال تعطيل آليات الاستغلال وتفعيل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في بيئة مؤسساتية عادلة ومساءلة وشفافة على المستوى المحلي والوطني.

أولاً: آليات الاستغلال في السياق السوري

تتطلب مواجهة الأنظمة الاستبدادية فهم وتحليل مؤسساتها وآليات عملها في مواجهة التهديدات الداخلية التي قد تأتي من المجتمع ومقاومته لمحاولات السيطرة عليه أو من النخب الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. بشكل عام، يعتمد الاستبداد في هذه المواجهة على آلية المساومة، ولكن بشرطين غير مُعلنَين: الأول هو أن نتائج المساومة تنفذها المؤسسات التابعة للسلطة وليس مؤسسات مستقلة، والشرط الثاني أن أي خلاف قد ينشأ خلال المساومة يُحل باستخدام العنف المفرط (Svolik, 2012). وتعكس هذه الآلية وشروطها الطريقة التي تعامل فيها النظام السوري مع المجتمع، والذي حاول منذ آذار 2011 الخروج من حالة المساومة إلى الحرية والعدالة والمشاركة الفعالة.

تُشير العديد من الدراسات إلى أن مقوِّمات امتلاك القوة في الأنظمة الاستبدادية تَنتُج بشكل رئيسي من تسلّط هذه الأنظمة على مؤسسات الدولة، وبالتالي هناك ضرورة تحليلية للتمييز بين مؤسسات الدولة والنظام الاستبدادي، ومن ثم فهم آليات استخدام الأخير لهذه المؤسسات من أجل استدامة هيمنته (Slater and Fenner, 2011). وفي سوريا، عمل النظام الاستبدادي القائم على سلطة الحزب الواحد منذ عام 1963 على خلق التماهي بين البعث ومؤسسات الدولة لاستغلال موارد البلاد ووضعها في خدمة مصالح الحزب وأيديولوجيته، إلا أن الاستبداد الحزبي استُبدل تدريجياً بالاستبداد الفردي مع استلام حافظ الأسد للسلطة. وبينما استمر الأسد في السياسات الشعبوية القائمة على معاداة إسرائيل وتحقيق العدالة الاجتماعية، طبّق سياسات انفتاح اقتصادي صبت نتائجها في صالح محاسيب النظام، الذين توسعوا في استغلال موارد البلاد ومواطنيها بحماية من الشبكات الأمنية المهيمنة والقائمة على ولاءات وانتماءات ما قبل دولتية (Van Dam, 2011; Perthes, 1995). هذه المؤسسات الأمنية والعسكرية، التي مكّنها حافظ الأسد لترسيخ سلطته، دور الإشراف والتوجيه والرقابة على مؤسسات الدولة المدنية، مع الاحتفاظ بدور الحزب في التنظيم والحشد وتأمين الغطاء السياسي والأيديولوجي للنظام.

وبذلك تشكل في سوريا نوعان رئيسيان من مؤسسات الحكم: النوع الأول هو المؤسسات الاستبدادية، والتي تتضمن أولاً أجهزة أمنية يديرها رأس النظام ويمنحها صلاحيات مطلقة في ممارسة العنف المفرط. ولا تنسّق هذه الأجهزة فيما بينها، بل بالعكس تراقب بعضها البعض كيلا يتشكل تحالف أمني يهدد سلطة النظام. وتتضمن المؤسسات الاستبدادية ثانياً تشكيلات عسكرية ذات ولاء مطلق لرأس النظام، وهو ولاء قائم على انتماءات طائفية ومناطقية (Batatu, 1999)، ومن هذه التشكيلات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وسابقاً سرايا الدفاع التي أسّسها رفعت الأسد وتم حلّها عام 1984. أما النوع الثاني فهو المؤسسات المدنية، أي الإدارات والهيئات التشريعية والتنفيذية على المستوى الوطني والمحلي، وتقوم هذه المؤسسات بالعمل ضمن القوانين والتشريعات التي تتبناها الدولة.

تستخدم المؤسسات الاستبدادية العديد من الآليات للتحكم بأجهزة الدولة المدنية، ويبقى القمع والتهديد بممارسته المقاربة الأساسية التي تستخدمها، إلا أن الاعتماد بشكل كامل على العنف ليس كافياً لبقاء الاستبداد. لا بد أيضاً من تطويع القوانين والتشريعات خدمة لمصالحه وبالتالي قوننة الاستبداد (Schep-pele, 2018). ولذلك نرى أن مؤسسات الاستبداد في سوريا ألبست العديد من ممارستها صفة التشريع عبر تحويل أحكامها القمعية إلى قوانين، كما أن هذه المؤسسات وجّهت الأجهزة القضائية إلى استخدام (أو عدم استخدام) قوانين الوظيفة العامة فيما يتعلق مثلاً بالفساد الوظيفي والطرد التعسفي. وبالتالي لم تكتفِ المؤسسات الاستبدادية باستخدام القمع للسيطرة على الإدارات العامة، بل استخدمت القوانين والتشريعات لمعاقبة من تشك في ولائهم من العاملين في الدولة. وتمارس الأجهزة الأمنية الرقابة على مؤسسات الدولة، إما من خلال وجود عناصر أمن بشكل علني (المكتب الأمني أو الحزبي) أو عن طريق التقارير التي تردها من الموظفين الحكوميين حول زملائهم - الساعين لكسب ود عناصر الأمن لدرء خطرهم أو للحصول على مناصب أعلى وميزات مالية وعينية، ما يؤدي إلى سيطرة بيئة الخوف والحذر على كافة قطاعات العمل الحكومي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السيطرة الأمنية على مؤسسات الدولة أدت إلى إفراغها من رأس المال البشري المؤهل، وإضعاف فعاليتها بشكل هيكلي، مما يزيد من صعوبة إصلاحها ويُطيل الفترة المطلوبة لذلك حتى مع افتراض وجود نظام ديمقراطي وتشاركي.

هكذا تمكن النظام السوري من السيطرة على مؤسسات الدولة المدنية واستغلال مواردها لترسيخ سلطته. فقد منح العاملين في الأجهزة الأمنية والعسكرية مجالاً واسعاً لتحقيق منافع شخصية عبر شبكات الفساد بينهم وبين موظفي المؤسسات الحكومية، مما أعطاهم حافزاً أكبر للاستمرار في حماية النظام. ومن خلال أدوات مماثلة، أحكمت مؤسسة الرئاسة السيطرة على مفاصل القطاع الخاص في سوريا، وأنشأت شبكات من المحاسيب لتحقيق أقصى استغلال للموارد المتاحة. ومنذ منتصف

الثمانينات، ومع التوجه المتزايد نحو الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص، تمكن بعض التجار وشركاؤهم من ضباط الأمن والجيش من جمع الثروات على حساب تدهور الوضع المعيشي العام (Haddad, 2012).

من الناحية الاقتصادية، تواجه أغلب الأنظمة الاستبدادية - بما في ذلك النظام السوري - معضلة التنمية. إذ تجد هذه الأنظمة نفسها أمام مقاربتَين. الأولى هي تبنّي حزمة سياسات تحفز النمو الاقتصادي، وتشجع على التراكم الرأسمالي، ما يزيد من شرعية النظام الشعبية. إلا أن ذلك، حسبما تشير بعض الأدبيات، يحدّ من فرصة النظام الاستبدادي في البقاء في الحكم، لأن مثل هذه السياسات قد تؤدي إلى تمكين المجتمع بكافة شرائحه من الإطاحة به (Acemoglu and Robinson, 2006)، وذلك من خلال تشكيل قوى اقتصادية واجتماعية تنافس السلطة وتخرج عن سيطرتها المباشرة. أما المقاربة الثانية فتقوم على تأمين الحد الأدنى من التنمية الضرورية للمجتمع، وتغطية حاجات أفراده الأساسية فحسب، مما يجنب هذه الأنظمة تمكين المجتمع بحيث يشكل خطراً عليها. إلا أن هذه المقاربة بدورها تقلّل بشكل ملحوظ من فرصة النظام الاستبدادي في الاستمرار بالحكم، وذلك نتيجة زيادة النقمة الشعبية عليه (Overland et al., 2005). من الجليّ تبني النظام السوري للمقاربة الثانية، فهو من خلال مساومته مع المجتمع يقدم الخدمات والسلع الأساسية مقابل احتكار العمل السياسي (Mehchy, 2021). وبالتالي فهو يسيطر على موارد الدولة الاقتصادية، متسلحاً بالمؤسسات الاستبدادية التي تستخدم القمع المفرط في حال أخلّ المجتمع بنتائج هذه المساومة.
كان المجتمع السوري يتوقّع أن يتبنّى بشار الأسد، حال استلامه السلطة، نهجاً مغايراً في الحكم، تتضمن إصلاحات سياسية واقتصادية جذرية. وبالفعل، شهدت الأشهر الأولى من حكمه توسعاً في الحراك المجتمعي المدني. لكن ما لبث أن عاد الرئيس الجديد إلى النهج الأمني، فأغلقَ المنتديات واعتقل عشرات الناشطين (Lesch, 2005). أما من الناحية الاقتصادية، فقد سارع النظام لزيادة الاعتماد على القطاع الخاص بغية تحفيز النمو الاقتصادي، في محاولة للانتقال التدريجي من المقاربة الثانية القائمة على تأمين المتطلبات الأساسية إلى الأولى التي تعتمد على تحقيق التنمية الاقتصادية. إلا أنه، وخلال السنوات القليلة التي سبقت النزاع، تخلى عن مقاربة التنمية وفشل في تأمين الأساسيات، واستمر خلال ذلك باستبداده السياسي. تحولت سياسات التنمية الشاملة التي روّج لها النظام في تلك الفترة إلى قرارات ذات توجه نيوليبرالي، تضمنت تحريراً جزئياً لأسعار عدد من السلع الرئيسية. كما تبنى النظام حزمة قوانين تشجع على الاستثمار الخاص، الأمر الذي لم يترافق مع زيادة في إنتاجية الاقتصاد السوري، إذ توجهت أغلب الاستثمارات الخاصة إلى القطاعات الريعية مثل العقارات. ونتيجة لذلك، توسعت الفجوة الاقتصادية بشكل كبير بين عموم أبناء المجتمع السوري وقلة من محاسيب النظام وأقربائه، أي من تمركزت لديهم الثروات وتضخمت، في ظاهرة يمكن أن تسمى النيوليبرالية الاستبدادية (Dahi and Munif, 2011).

ازدادت آليات الاستغلال تجذراً في عهد بشار الأسد وأصبحت ملامحها أوضح. فقد امتلك رامي مخلوف، ابن خال الرئيس، كافة المشاريع الكبرى في كل القطاعات الاقتصادية، ما يعتبر مثالاً على استخدام الأنظمة الاستبدادية للأجهزة الأمنية بغرض استغلال موارد البلاد، ومن ثم حماية وتضخيم ثروات محاسيب النظام. وحين قام رياض سيف، الصناعي وعضو مجلس الشعب آنذاك، بمساءلة شركة الاتصالات التي يملكها مخلوف، تم سجنه (المصدر السابق). قُدّرت ثروة رامي مخلوف عام 2005 بنحو 3 مليارات دولار (Wieland, 2006)، في الوقت الذي كان يعيش فيه أكثر من 30% من السوريين تحت خط الفقر الأعلى (El Laithy and Abu Ismail, 2005).

وفي آذار 2011 حاول النظام امتصاص الغضب الشعبي عن طريق ثنائية الاستبداد أي المساومة والعنف، فرفع سقف المساومة عبر موافقته الظاهرية على بعض المطالب الشعبية، فيما ترافق مع ذلك تغول أجهزة العنف وقوننة ممارساتها. كان إيقاف العمل بحالة الطوارئ ثم إقرار قانون مكافحة الإرهاب مثالاً عن هذه الثنائية، وهو ما أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية وانفجار النزاع المسلح في كافة المناطق السورية. ومع استمرار النزاع، ونضوب الموارد المتاحة، والحاجة إلى تمويل الأجهزة الأمنية والعسكرية، فعّل النظام آليات استغلال جديدة أكثر ارتباطاً بالأزمة، مثل الإتاوات، والنهب والسرقة، والتهريب والمصادرة، والابتزاز المالي. وفي ظل غياب الشفافية والمحاسبة والتشاركية، لجأت كافة القوى في سوريا إلى استخدام آليات استغلال مشابهة، مع اختلاف الحجم والأدوات، ما أدّى إلى تدهور الحالة المعيشية لمعظم الأسر في مختلف المناطق السورية.

ثانياً: التحليل الكلي لآثار النزاع الاقتصادية-الاجتماعية

يقدم هذا القسم تحليلاً لواقع القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية خلال فترة النزاع، بالإضافة إلى عرض أهم التغيرات التي طرأت على الخريطة السكانية، وأبرز مخرجات قطاعَي الصحة والتعليم وآليات عملهما. وتتضمن الأقسام الفرعية لمحة موجزة عن كل واقع قطاع في المرحلة التي سبقت النزاع، تُتيح فهماً أوسع للتغيرات التي طرأت عليه. كما تحاول هذه الأقسام رصد آليات الاستغلال التي تمارسها قوى الأمر الواقع ومحاسيبها على المجتمع.

ا. أثر النزاع على القطاعات الاقتصادية

أدى النزاع المستمر في سوريا إلى دمار البنية التحتية والقدرة الإنتاجية للاقتصاد، خصوصاً لدى القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، كما أدى إلى تغيّر أساليب حوكمة هذه القطاعات، الأمر الذي ساهم بدوره في تحويل القسم الأكبر من مواردها إلى سلطات الأمر الواقع المختلفة على حساب أغلبية السكان. وعلى الرغم من استقرار الوضع الأمني نسبياً في كثير من المناطق، إلا أن الإنتاج الاقتصادي استمر في التدهور، وبعد أن حققت بعض المكاسب في 2019، تراجعت معدلات النمو في أغلب القطاعات عام 2020.

ا. القطاع الزراعي

أ. لمحة عن القطاع الزراعي وديناميات قبل النزاع

تعتبر الزراعة في سوريا من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الإنتاج والتشغيل، إضافة إلى دورها الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي. ولطالما أدركت الحركات السياسية - بما في ذلك حزب البعث - أهمية هذا القطاع، لذلك سعَت إلى بناء قاعدتها الشعبية من خلال الترويج لسياسات تحقق العدالة والرفاه للفلاحين وتبنّي قرارات إصلاحية. وبعد وصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا عام 1963، صدر قانون التنظيم الفلاحي عام 1964، وتم تطبيقه بشكل صارم، بحيث أصبحت غالبية الأنشطة الفلاحية الخاصة مرتبطة بالتعاونيات الفلاحية المملوكة من قبل الدولة (1995). وفي العام ذاته تم إنشاء الاتحاد العام للفلاحين، كمؤسسة بعثية تنظم عمل المزارعين وتشارك في وضع الاستراتيجيات الزراعية. ومع استلام حافظ الأسد السلطة في سوريا عام 1970، دخل حزب البعث مرحلته الأسدية، التي تحول خلالها إلى أداة لاختبار ولاء القوى المنتجة وتطويعها، وعلى رأسها الفلاحين. وبعدما انخفضت أعداد الفلاحين المنتسبين إلى الحزب في بداية الثمانينات، جرى تسهيل إجراءات الانتساب في بداية التسعينات (Batatu, 1999). وفي هذه المرحلة، استمرّ الاتحاد العام للفلاحين كأداة لتنفيذ سياسات السلطة والسيطرة على كافة الأنشطة الفلاحية.

من خلال دعمها للقطاع الزراعي بهذا الأسلوب، سعَت السلطة في سوريا إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف الاعتماد على الخارج، وضمان رفض المزارعين الالتحاق بأي نشاط سياسي أو نقابي حقيقي وفعّال. وفي هذا السياق، استثمرت الحكومة السورية في العديد من مشاريع البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك مشاريع الري الحديث والسدود، كما أمّنَت المدخلات الزراعية بأسعار مدعومة، بما في ذلك الآليات والسماد والأدوية الزراعية، ودعَمت أسعار المحاصيل الزراعية الاستراتيجية مثل القمح من خلال شرائها بسعر يضمن هامش ربح جيد للمزارعين. إلا أن غياب التخطيط الزراعي المستدام أدى إلى العديد من الآثار السلبية على الأرض، من أهمها زيادة العجز المائي وتملّح التربة في مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية المروية (FAO, 2015).

ومع استلام بشار الأسد للسلطة عام 2000، انصب تركيز السلطة على أهمية الإصلاح الاقتصادي، وضرورة التحرير التدريجي للاقتصاد تحت مظلة ما سُمّي اقتصاد السوق الاجتماعي. وكان لـ«إصلاح» القطاع الزراعي الحصة الأساسية في سياسات التحرير الاقتصادي، حيث جرى اعتبار الدعم المقدم للمزارعين عبئاً على الاقتصاد الوطني ينبغي التخلص منه تدريجياً، والادعاء بأن ذلك سيساهم في حل الكثير من مشاكل القطاع التي أوردتها الخطة الخمسية العاشرة، ومنها: ضعف نمو الإنتاج الزراعي وتذبذبه، وإسراف القطاع الزراعي في استهلاك الطاقة، ما له أثر سلبي على استدامة الموارد الطبيعية والمياه (Madi, 2019).

ومنذ عام 2005 بدأت الحكومة بتطبيق السياسات النيوليبرالية في القطاع الزراعي، حيث قامت بتخفيض كمية الأدوية الزراعية المدعومة المقدمة للفلاحين، قبل أن تتوقف عن تقديمها بشكل نهائي عام 2010. كما بدأت بتحرير أسعار السماد منذ عام 2008، الأمر الذي ترافق مع رفع أسعار الوقود الذي يعتبر من أهم مدخلات عملية الإنتاج الزراعي. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة لم تقم بتعديل أي من هذه السياسات للتخفيف من أثر الجفاف الذي ضرب سوريا بين عامي 2007 و2009، بل على العكس استمرت في تطبيقها على الرغم من النتائج الكارثية لهذا الجفاف على القطاع الزراعي من حيث الإنتاج والمشتغلين.

يبيّن **الشكل (1)** أدناه الناتج الإجمالي للقطاع الزراعي في سوريا بين عامي 2001 و2010 بالأسعار الثابتة. يمكن ملاحظة التذبذب الكبير في معدلات النمو خلال هذه الفترة، والتي وصلت أدناها إلى 13.5% عام 2007، بينما بلغت أعلاها 12.4% عام 2009. وفي المحصلة، لم يحقق القطاع الزراعي أي نمو يُذكر خلال هذه الفترة، وانخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لسوريا من 28% عام 2002 إلى نحو 18% عام 2010. إن ضعف إنتاجية القطاع الزراعي وتراجع مساهمته الاقتصادية يعود إلى العديد من العوامل المترابطة: منها السياسات الزراعية، خاصة المتعلقة بفرض زراعات معينة وتخفيض الدعم؛ وغياب أي إصلاح مؤسساتي للحد من الهدر والفساد الذي يترافق عادة مع عملية تقديم الدعم؛ بالإضافة إلى ضعف التكنولوجيا الزراعية؛ وسوء الظروف المناخية وقلة الأمطار؛ وانتشار الملكيات الصغيرة للأراضي الزراعية[1]، مما يحرم الفلاحين من الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وعدم مطابقة الإنتاج الزراعي في سوريا للكثير من المعايير الدولية، وبالتالي ضعف تنافسية منتجاتها على المستوى الدولي.

الشكل (1): الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة ومعدلات نموه ومساهمته في الناتج الإجمالي (2001-2010)

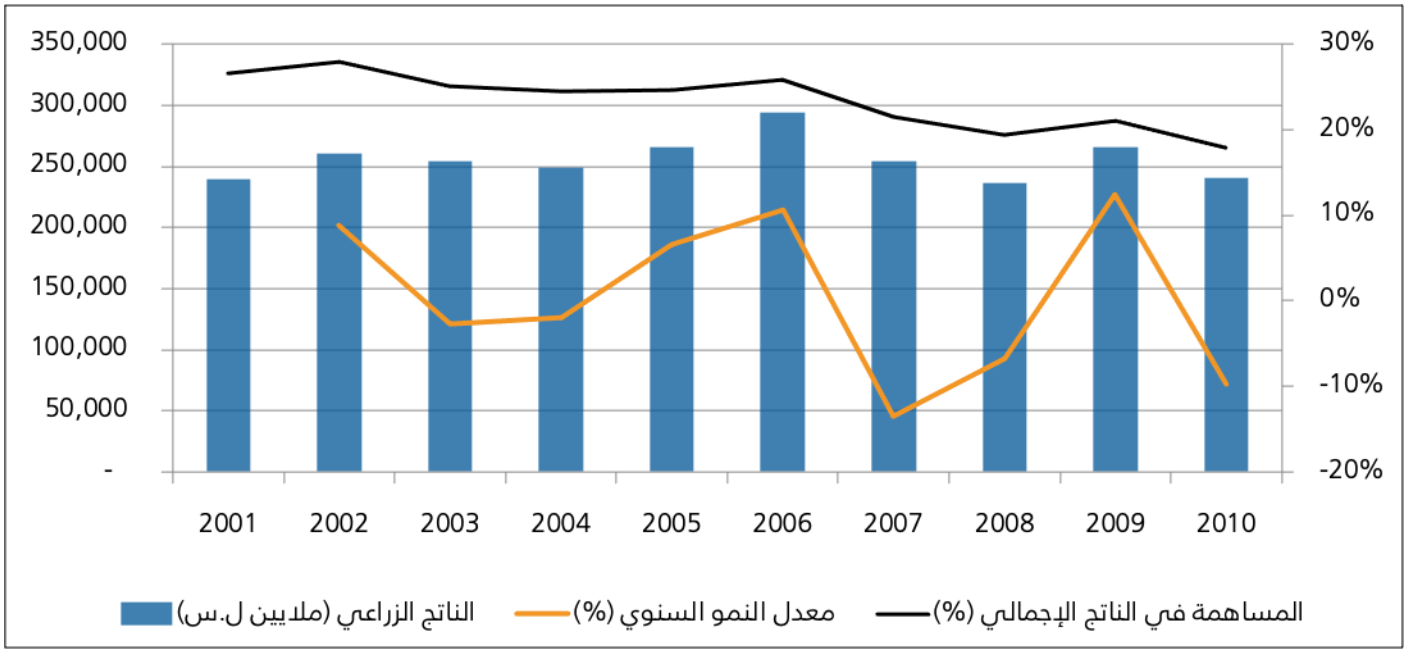

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية (2000-2011) وحسابات الباحثين

إن انخفاض عائد العمل الزراعي، وزيادة التحديات التي تواجه المزارعين في سوريا، دفع جزءاً كبيراً منهم إلى ترك القطاع الزراعي برمّته، كما حدَّ من دخول مشتغلين جدد إلى هذا القطاع. ويبين **الشكل (2)** الانخفاض الكبير في أعداد المشتغلين الزراعيين، إذ انخفض إجمالي العاملين في الزراعة عام 2010 إلى نحو النصف، بالمقارنة مع عام 2001، ما أدى - خلال الفترة نفسها - إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل على المستوى الوطني من 30% إلى 14%

1 علماً أن هذه الحيازات تستمر بالانخفاض من حيث المساحة، إذ تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء عام 2011 أن متوسط حجم حيازة الأراضي الزراعية انخفض من نحو 110 دونم عام 1970 إلى أقل من 80 دونم عام 1994.

الشكل (2): العاملون في الزراعة ومعدلات نموهم ومساهمتهم في إجمالي المشتغلين (2001-2010)

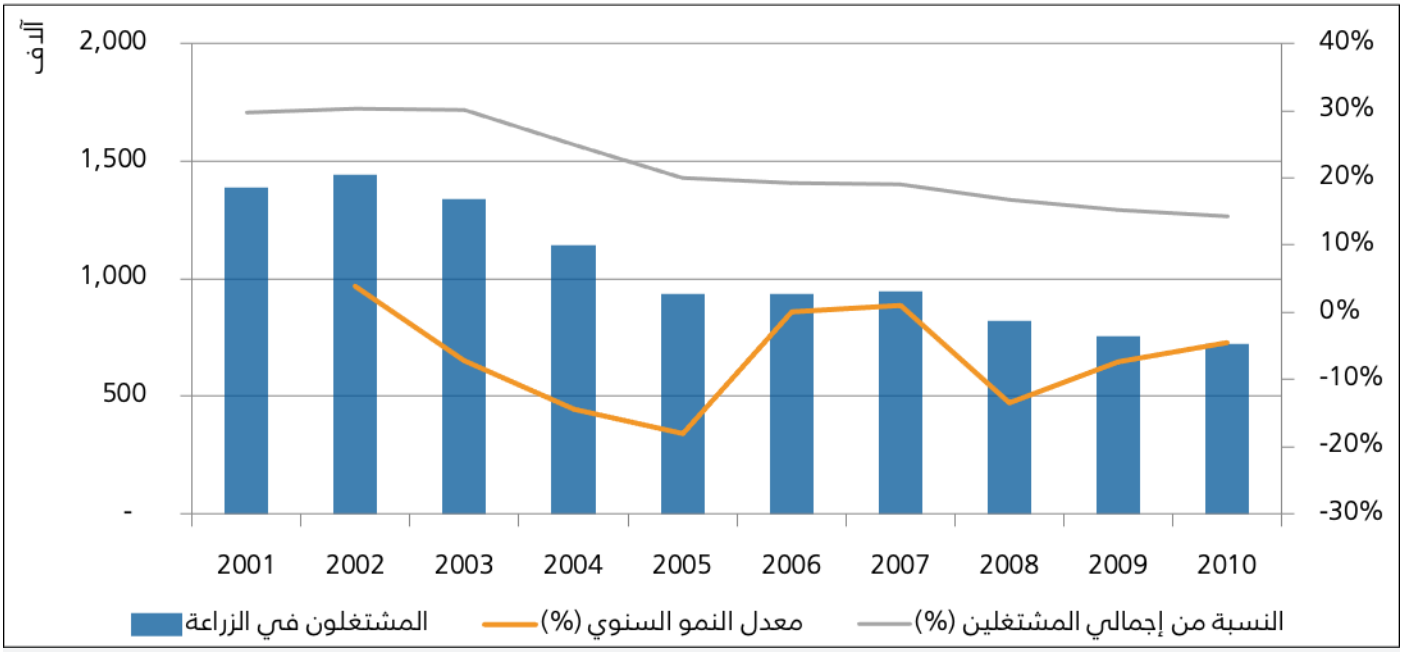

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - مسوح قوة العمل (2001-2011) وحسابات الباحثين

الانخفاض المستمر في كمية الإنتاج، ونسبة المشتغلين في القطاع الزراعي خلال السنوات العشر الأولى من حكم بشار الأسد، مثّلا اتجاهاً معاكساً لسياسات حزب البعث الحاكم، خاصة في بداياته، حيث كان الحزب يستخدم هذا القطاع بشكل كبير كأحد حوامل سلطته (Batatu, 1999). كما عبّر هذا الانخفاض أيضاً عن التغيرات التي طرأت على ديناميات القوى داخل سوريا، حتى بشكلها الاسمي، لصالح طبقة التجار والمحاسيب التي سيطرت على جزء مهم من الاقتصاد الوطني. وبالتالي، حينما بدأ النزاع في سوريا، كان القطاع الزراعي يشهد تحولات كبيرة فيما يخص دوره في الإنتاج والتشغيل، إضافة إلى انسحاب السلطة التدريجي من مسؤولية دعمه لصالح الاقتصاد الريعي.

ب. القطاع الزراعي أثناء النزاع

دمر النزاع في سوريا جزءاً كبيراً من البنية التحتية للقطاع الزراعي، وأثّر سلباً على سلسلة إنتاجه، حيث تعرّض هذا القطاع إلى نزف في اليد العاملة، ودمار في شبكات الري ومصادر المياه، وسرقة ونهب للآليات والمحاصيل، وانخفاض حاد في واردات الوقود اللازم للبيوت البلاستيكية وضخ المياه، وعجز عن تأمين المدخلات اللازمة للإنتاج الزراعي من سماد وبذار وأدوية، إضافة إلى صعوبة وصول المزارعين إلى أراضيهم نتيجة الحواجز والعمليات العسكرية والاعتداء على ملكية الأراضي الزراعية. كما أثر النزاع بشكل كارثي على قطاع النقل الزراعي داخلياً وخارجياً مع دول الجوار، الأمر الذي انعكس سلباً على سلاسل التوريد والبيع (الإسكوا، 2020؛ FAO, 2017a ;Madi, 2019).

ترافق الانخفاض الحاد في الإنتاج الزراعي، خاصة المحاصيل الاستراتيجية، مع عملية تسييس للإنتاج الغذائي من قبل قوى الأمر الواقع وتجار الحرب. تم ذلك من خلال التحكم في مدخلات القطاع الزراعي، وإعاقة وصول المنتجات الزراعية والغذائية عبر فرض الحصار على مناطق معينة، مثلما فعل النظام مع عدد من المناطق في الغوطة وحمص وحلب. كما خضعت مبادلات السلع الزراعية للكثير من المساومات والابتزاز المالي، سواء على مستوى الحواجز العسكرية والأمنية، أو على مستوى الروابط بين قوى الأمر الواقع - كما حصل في صفقات القمح التي أبرمت بين النظام السوري والإدارة الذاتية. ومن جهة أخرى، لعب الإنتاج الزراعي البسيط على المستوى الأسري دوراً أساسياً في الحفاظ على حد أدنى من الأمن الغذائي لدى الكثير من الأسر، خاصة في المناطق الريفية.

ولتشخيص حالة القطاع الزراعي وأثر النزاع عليه، سوف تتطرق الأقسام التالية إلى التغيرات الحادة في الإنتاج الزراعي بشقّيه النباتي والحيواني، وتقدير الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع عام 2020 بالاعتماد على البيانات المتوفرة عن هذا الناتج بين عامي 2011 و2019. كما سيتطرق التحليل إلى الدمار الهائل الذي حل بالبنية الزراعية التحتية ومستلزمات الإنتاج الزراعي، ويسلط الضوء على الآليات التي تستخدمها قوى الأمر الواقع في سوريا لاستغلال هذا القطاع وتحويل موارده لخدمتها.

الإنتاج النباتي[2]

أثّر النزاع المستمر منذ عام 2011 على كافة المحاصيل الزراعية، بما في ذلك الاستراتيجية منها. فقد انخفض إنتاج القمح بشكل كبير في أعوام الأزمة ليصل عام 2018 إلى أدنى مستوى له، بنحو 1.2 مليون طن مقارنة مع 3.8 مليون طن عام 2011. ونتيجة للظروف المناخية المناسبة والهدوء النسبي من الناحية الأمنية عام 2019، فقد بلغ الإنتاج ما قيمته 3.1 مليون طن. وبناء على مطابقة مناطق الإنتاج مع مناطق سيطرة القوى المختلفة، يمكن توزيع إنتاج القمح كالتالي: 50% يتم إنتاجه في محافظات دير الزور والحسكة والرقة، التي تسيطر الإدارة الذاتية على معظمها؛ و35% يتم إنتاجه في مناطق حماة وحمص وريف دمشق ودرعا الخاضعة لسيطرة النظام؛ و15% في المناطق الشمالية والشمالية الغربية والتي تتضمن أجزاء من محافظتي حلب وإدلب، الخاضعة لسيطرة حكومة الإنقاذ والحكومة المؤقتة. إلا أن تقديرات عام 2020 تشير إلى انخفاض إنتاج القمح بنحو 15%، ومن المتوقع أن يصل الانخفاض إلى أكثر من 50% عام 2021 بالمقارنة مع عام 2019، وذلك بسبب الظروف المناخية غير المواتية، والحرائق التي أصابت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، إضافة إلى الانخفاض الكبير في عوائد زراعة القمح نتيجة غياب الدعم عنه تقريباً، والتدهور الكبير في قيمة الليرة السورية، مما دفع بالفلاحين إلى التخلي عن زراعة هذا المحصول الاستراتيجي.

أما إنتاج الشعير فقد حافظ نسبياً على مستوياته خلال النزاع، وذلك لأن محصول الشعير أكثر احتمالاً للظروف المناخية السيئة وقلة الأمطار. مع ذلك، ونظراً لزراعة جزء كبير من هذا المحصول زراعة بعلية، والانخفاض الكبير في معدلات الهطول المطري، فقد بلغت غلة الشعير أدنى مستوياتها عام 2018، ولم يتجاوز الإنتاج في هذا العام نصف مليون طن مقارنة بنحو 0.7 مليون طن عام 2010. لكنه عاود الارتفاع بشكل كبير عام 2019، ليبلغ حدود 1.5 مليون طن، مع أن التقديرات تشير إلى أن إنتاج الشعير قد انخفض إلى حدود 1.2 مليون عام 2020، أي أقل بنحو 20% من عام 2019. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض مستوى الإنتاج ليصل إلى نحو نصف مليون طن عام 2021. ويمكن تفسير هذا التذبذب في إنتاج الشعير إلى كونه محصولاً بعلياً يعتمد على الأمطار، إضافة إلى غياب السياسات الزراعية الفعالة، ونقص العائد المادي الذي يمكن أن يُحفز المزارعين على الاستمرار في إنتاجه.

يعتبر القطن والشمندر السكري من المحاصيل التي شهدت انخفاضاً كبيراً في الإنتاج خلال فترة النزاع، نظراً لحاجة هذه المحاصيل إلى متابعة وعناية، الأمر الذي لم يتسنّ للكثير من الفلاحين تقديمه، بسبب صعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية نتيجة الأعمال العسكرية، وشح الموارد من سماد وبذار وأدوية زراعية، وقلة المياه، وصعوبة الحصول على المازوت اللازم لضخ المياه إلى الأراضي المزروعة بهذه المحاصيل. كما تأثر الطلب على هذه المحاصيل سلباً بعد الدمار الكبير الذي لحق معامل إنتاج السكر والنسيج في مختلف المناطق السورية. أما إنتاج القطن، فقد انخفض عام 2019 إلى أقل من 25% من إنتاج عام 2010، ليصل إلى نحو 115 ألف طن. وفي 2017، بلغ إنتاج القطن أدنى مستوياته، بكمية تقدر بنحو 34 ألف طن. كما تشير التقديرات إلى أن الإنتاج انخفض عام 2020 بنحو 15% مقارنة مع العام السابق، ليبلغ 97 ألف طن تقريباً. أما محصول الشمندر السكري فيمكن اعتباره من المحاصيل الأكثر تضرراً من النزاع، فقد بلغ إنتاج عام 2019 نحو 18 ألف طن سنوياً بعدما تجاوز 1.5 مليون طن عام 2010، ومن المتوقع أن يشهد تدنياً إضافياً عام 2020، ليصل إلى 15 ألف طن.

شهد إنتاج الزيتون في سوريا ارتفاعاً مضطرداً منذ عام 1980، حتى وصلت سوريا عام 2005 إلى المرتبة الرابعة في إنتاج زيت الزيتون على مستوى العالم (A. El Ibrahem et al., 2007). تتركز زراعة الزيتون إلى حد كبير في مناطق إدلب وحلب التي تعرضت لأعمال عسكرية واسعة، وقصف طيران مستمر، وتجريف متعمد للأراضي، مما أثر سلباً على زراعة الزيتون وإنتاجه فيها. كما تعرضت الكثير من الأشجار إلى القطع، ليُستخدم خشبها وقوداً للتدفئة، خصوصاً في مخيمات منطقة إدلب التي تعاني من شح الوقود وارتفاع أسعاره. وانخفض إنتاج الزيتون من نحو مليون طن عام 2010، إلى أقل من 400 ألف طن عام 2014، ليعاود الارتفاع تدريجياً ويصل إلى 840 ألف طن عام 2019. ونظراً لقلة الأمطار عام 2020، مقارنة مع 2019، فمن المتوقع أن ينخفض إنتاج الزيتون بنحو 25%، ليصل إلى 640 ألف طن سنوياً.

2 اعتمدت حسابات وتقديرات الإنتاج النباتي على المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2020، وتصريحات صحفية عديدة لمسؤولين من النظام والإدارة الذاتية والحكومة المؤقتة، إضافة إلى حسابات الباحثين.

الشكل (3): كمية إنتاج عدد من المحاصيل الزراعية بين عامي 2010 و2020* (ألف طن)

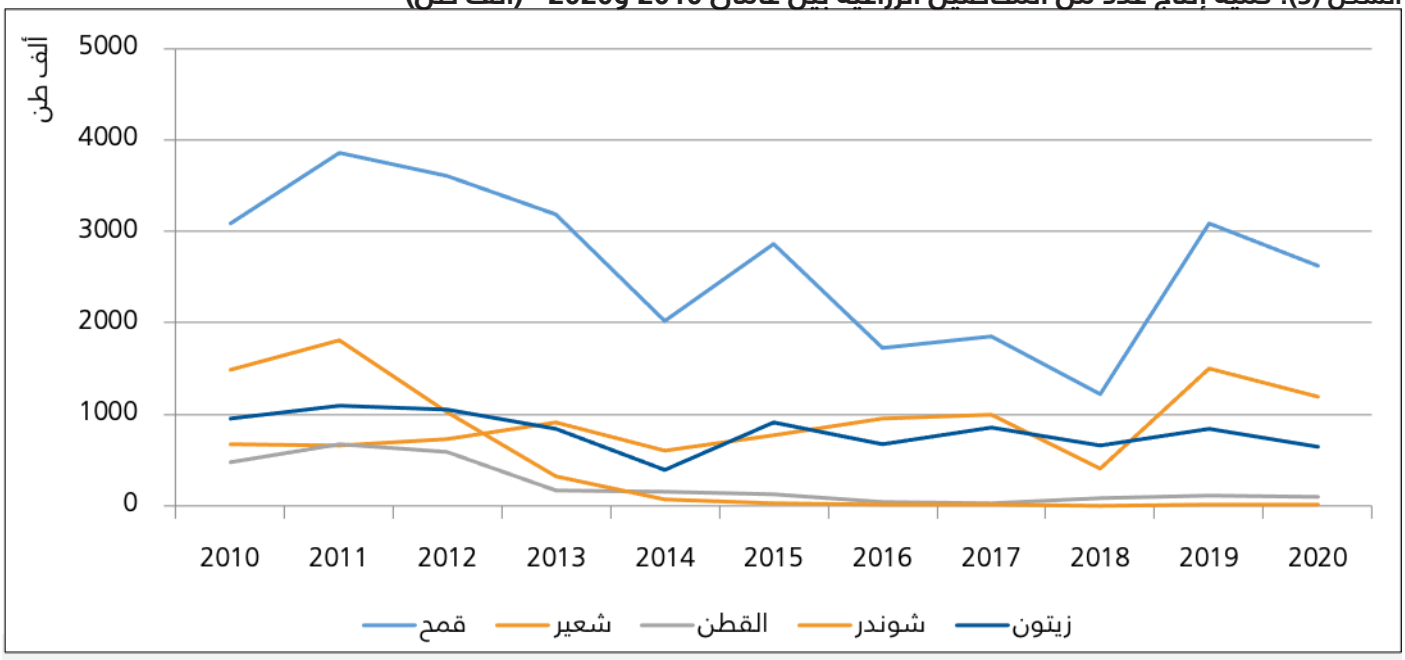

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية وحسابات الباحثين

* تم تقدير الإنتاج عام 2020 بناء على تصريحات المسؤولين عن القطاع الزراعي في الحكومة السورية والإدارة الذاتية والحكومة المؤقتة، إضافة إلى مقابلات غير رسمية مع عدد من أصحاب الأراضي والمزارعين

ويختصر **الشكل (3)** أعلاه سلسلة إنتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: الأولى هي محاصيل القطن والشمندر، التي أدى النزاع إلى انخفاض حاد ومستمر في إنتاجها، ليصل إلى قيمة صفرية تقريباً مقارنة بما كان عليه عام 2011؛ الثانية هي التي حافظت بشكل نسبي على مستوى إنتاجها، مثل الزيتون؛ أما المجموعة الثالثة فتشمل القمح والشعير، وتميزت بتذبذب كبير في مستويات إنتاجها، خصوصاً في السنوات الثلاث الأخيرة، نظراً لارتباطها بكميات الأمطار وملاءمة المناخ.

الإنتاج الحيواني

تشكل المنتجات الحيوانية جزءاً أساسياً من مخرجات القطاع الزراعي، وتساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتعزيز الأمن الغذائي في سوريا. وقد أوردت الفاو في أحد مقالاتها تفصيلاً حول أهمية الإنتاج الحيواني في الاقتصاد السوري قبل وأثناء النزاع، إذ أنه مازال يساهم بنسبة 40% من الناتج الإجمالي الزراعي، ويوفر نحو 20% من فرص العمل في الريف السوري، خاصة للنساء، وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدها أثناء النزاع، فإنه ما يزال يساهم بشكل كبير في دعم الأمن الغذائي، خاصة لدى سكان الريف في مختلف المناطق السوري ويبين **الشكل (4)** أدناه الانخفاض الحاد الذي أصاب الإنتاج الحيواني في سوريا أثناء النزاع. ففي حين شهد عام 2012 نسبة انخفاض بلغت نحو 30% مقارنة مع عام 2010 وسطياً للحليب والبيض واللحوم الحمراء والبيضاء، استمر الانخفاض التدريجي للإنتاج الحيواني ليصل عام 2020 إلى أكثر من 50% لكل من اللحوم والحليب ونحو 45% للبيض، مقارنة مع مستويات عام 2010. تتوافق هذه النسب مع تقرير الفاو عام 2017 حول واقع القطاع الزراعي في سوريا، حيث يشير إلى الانخفاض الحاد في ملكية الأسر للأبقار والأغنام والدواجن بنسب 57%، 52%، و47% على التوالي، وذلك عام 2016 بالمقارنة مع عام 2010 (FAO, 2017a).

لشكل (4): إنتاج البيض واللحم والحليب في عدد من سنوات النزاع (سنة الأساس 2000=10)

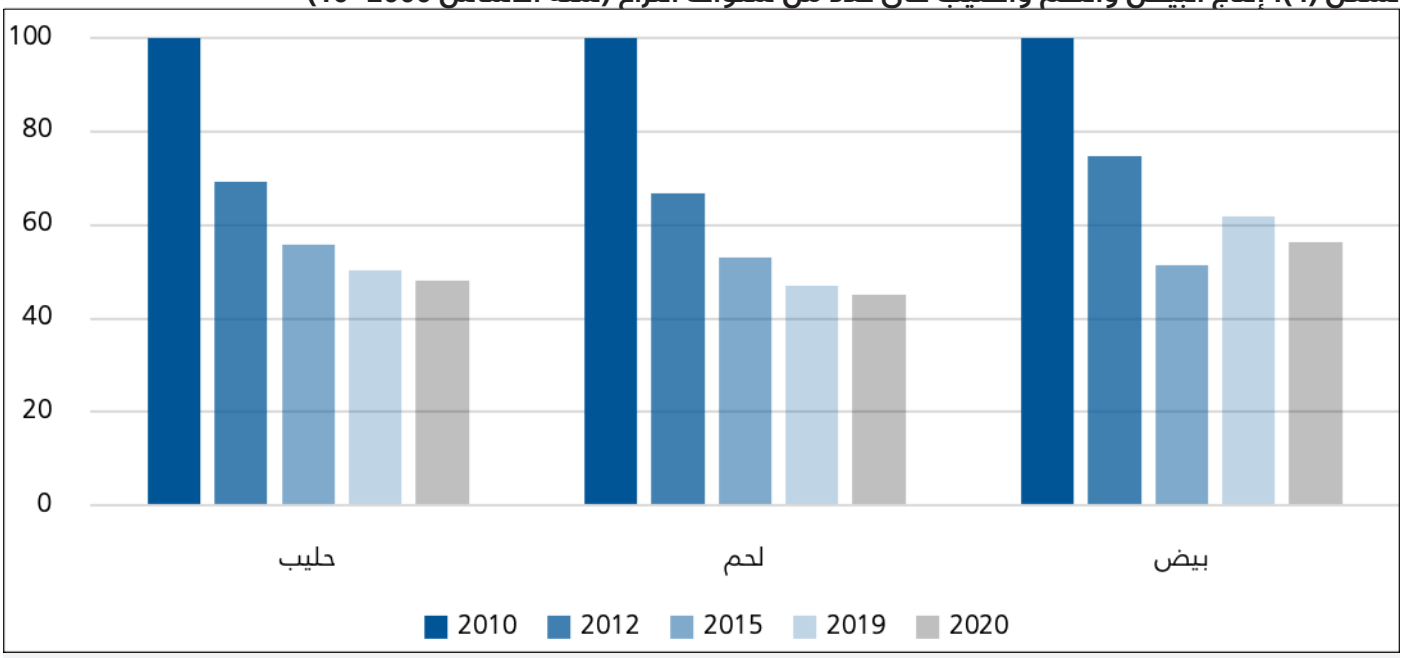

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية وحسابات الباحثين

* تم تقدير الإنتاج الحيواني عام 2020 بناء على تصريحات متفرقة للمسؤولين الزراعيين في الحكومة السورية ومناطق الإدارة الذاتية

تنوعت أسباب التدني المستمر للإنتاج الحيواني مع تطور النزاع وتغير ديناميكياته، وكان للعامل الأمني الدور الأكبر في ذلك، خصوصاً بين عامي 2012 و2015، إذ لحقت حينها أضرار جسيمة بالثروة الحيوانية نتيجة لتوسع رقعة المعارك والقصف، وانتشار عمليات سلب وتهريب المواشي بشكل كبير. ومنذ عام 2016 بدأ العامل الاقتصادي يلعب دوراً أكبر في استمرار تدني الإنتاج الحيواني، حيث استهلكت أسر ريفية كثيرة الماشية التي تملكها، أو باعتها لشراء السلع والخدمات الأساسية. كما شهد عام 2019 بداية الارتفاع الجنوني لأسعار العلف، والأدوية البيطرية، والوقود، نتيجة انهيار قيمة الليرة السورية. ترافق ذلك مع تدهور القدرة الشرائية للأسر السورية، وعجز الكثيرين عن شراء ما يحتاجونه من المنتجات الحيوانية، بالإضافة إلى غياب أي دور إيجابي لسلطات قوى الأمر الواقع، الأمر الذي دفع معظم مربي الماشية وأصحاب المداجن إلى إغلاق أعمالهم نظراً لعدم جدواها الاقتصادية.

لقد لعب دمار البنية التحتية ونهب مستلزمات الإنتاج دوراً كبيراً في تدهور الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي. إذ يبين تقرير البنك الدولي عام 2017 أن الجزء الأكبر من شبكات الري في سوريا قد تعرضت للتخريب، كما توقف ثلثا محطات معالجة المياه ونصف محطات الضخ عن العمل نتيجة للحملات العسكرية وأعمال النهب، ما دفع عدداً كبيراً من الفلاحين إلى الاعتماد بشكل أساسي على مياه الأمطار التي لا يمكن التنبؤ بكمياتها الموسمية (World Bank, 2017).

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي

يشير التحليل السابق للإنتاج النباتي والحيواني خلال فترة النزاع في سوريا، إلى ميل نحو الانخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي للمحاصيل، مع تذبذب في إنتاج بعض منها - مثل القمح والشعير - نتيجة تغير الظروف المناخية والاعتماد على هطول الأمطار. ويبين **الشكل (5)** أدناه التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي بأسعار عام 2000 الثابتة، بين عامي 2010 و2020. يُلاحظ انخفاض الناتج الزراعي بأكثر من 30% عام 2020 مقارنة مع عام 2010، كما يتضح الانخفاض التدريجي للناتج الزراعي منذ عام 2011 حتى 2015، الذي شهد نمواً بنحو 10% مدفوعاً بالظروف المناخية المناسبة في هذا العام، ليُعاود بعدها الانخفاض ويبلغ أدنى مستوى له عام 2018، ويُعادل تقريباً نصف ناتج عام 2010. كما شهد عام 2019 أعلى معدل نمو للناتج الزراعي منذ بدء النزاع، إذ بلغ 56% نتيجة للارتفاع الكبير في الإنتاج النباتي، خاصة القمح والشعير. إلا أن تقديرات عام 2020 تشير إلى نمو سلبي للقطاع الزراعي بمقدار 16% متأثراً بالظروف المناخية غير المناسبة والانهيار الحاد للقدرة الشرائية في مختلف المناطق السورية.

الشكل (5): الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي ومعدلات نموه بالأسعار الثابتة (2010-2020)*

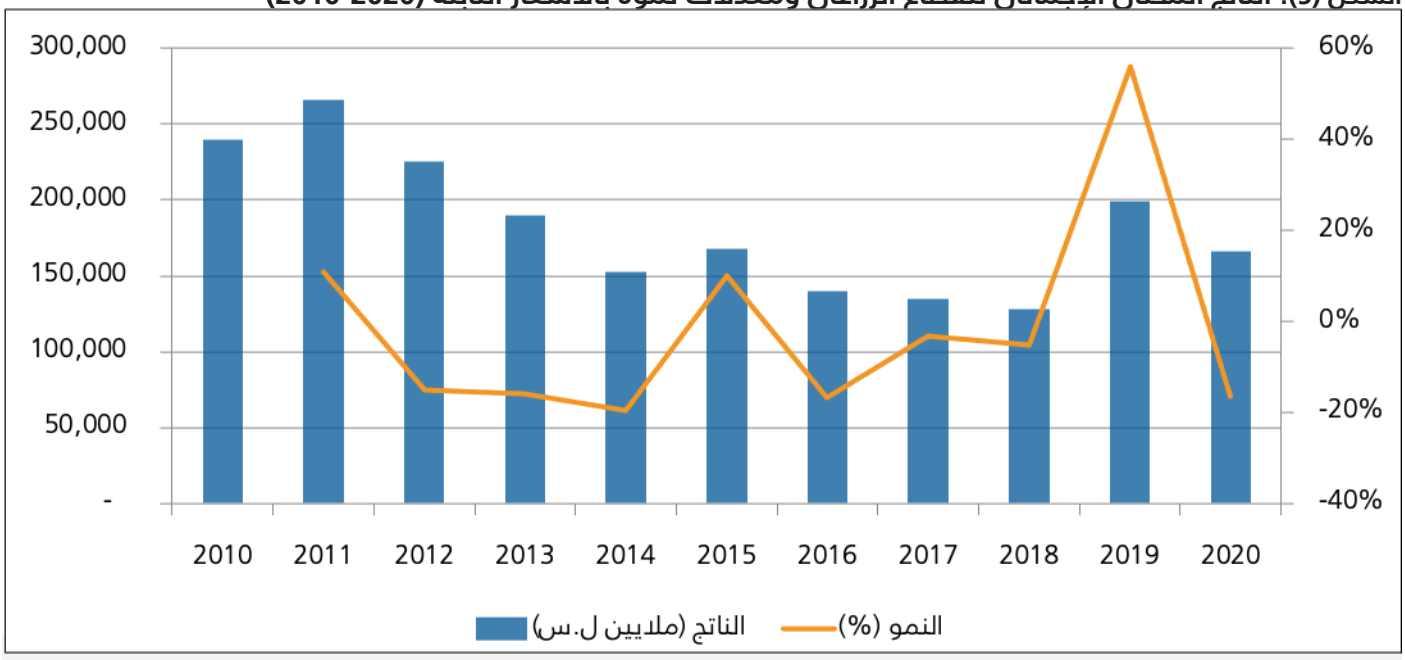

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية وحسابات الباحثين
* عام 2020 تقديرات الباحثين

رغم انخفاض الناتج الزراعي، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 18% عام 2010 إلى نحو 33% عام 2020. يمكن تفسير ذلك بأن الانخفاض الذي أصاب ناتج القطاعات الاقتصادية الأخرى كان أكثر حدة من انخفاض الناتج الزراعي، ما زاد من وزنه النسبي في الاقتصاد الكلي. إلا أن ذلك لا ينفي ما يعانيه القطاع الزراعي من تحديات وصعوبات زادت بشكل كبير أثناء النزاع، منها خروج ربع مليون عامل زراعي من سوق العمل، ما أدى إلى انخفاض عدد المشتغلين في القطاع الزراعي إلى نحو نصف مليون بالمقارنة مع 750 ألف عام 2010. كما يعاني هذا القطاع من دمار جزء أساسي من بنيته التحتية، وقلة مردود العمل فيه، وارتفاع أسعار مدخلات العملية الإنتاجية، وحرائق الأراضي الزراعية، وعدم مواتاة الظروف المناخية، وخلو السياسات الزراعية لقوى الأمر الواقع من أي دعم فعال ومستدام للفلاحين، إضافة إلى آليات الاستغلال التي تفرضها هذه الأجهزة لسلب موارد القطاع والحفاظ على استدامة سلطتها.

ج. آليات استغلال القطاع الزراعي

كانت الأهمية النسبية لقطاع سوريا الزراعي تعاني، حتى قبل اندلاع النزاع، من انخفاض مستمر، سواء من حيث الإنتاج أو المشتغلين، إضافة إلى ما شهده الفلاحون من تخلّي السلطة التدريجي عنهم، وتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي، ورفع الدعم عن هذا القطاع. إلا أن النزاع أعاد الإنتاج الزراعي إلى صدارة الأولويات لدى قوى الأمر الواقع، نظراً لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي، وفائدته كسلاح للمفاوضات والسيطرة أو كوسيلة للمقاومة. ويُعد حصار النظام لمناطق الغوطة الشرقية لسنوات، والضغط على سكانها لتسليم مناطقهم، عبر منع الغذاء والسلع الزراعية، خيرَ مثال على ذلك. ولكن، وفي الوقت ذاته، تمكن المحاصَرون من الاعتماد على المنتجات الزراعية المحلية البسيطة لمقاومة حصار النظام.

إن وجود قوى مختلفة يسيطر كل منها على جزء من الأراضي السورية، قد جعل من المستحيل على أي منها الاعتماد على إنتاجها الزراعي دون اللجوء إلى الاستيراد أو شراء المنتجات الزراعية من القوى الأخرى. وعند مقارنة مناطق السيطرة الجغرافية مع التوزيع المناطقي للإنتاج الزراعي الحالي، يمكن التقدير بأن نحو 50% من هذا الإنتاج يقع تحت سيطرة النظام، مقارنة مع 35% منه في أراضي الإدارة الذاتية، و15% موزع بين الحكومة المؤقتة وحكومة الإنقاذ. إلا أن السيطرة تختلف حسب المحصول، فمثلاً تسيطر الإدارة الذاتية على نحو 60% من إنتاج القمح والشعير، وتنتج مناطق سيطرة النظام 90% تقريباً من الحمضيات، أما الزيتون فيتم إنتاج 55% منه في المناطق الشمالية والشمالية الغربية.

تُطبق آليات استغلال القطاع الزراعي على مستويات عديدة ومترابطة، يمكن تقسيمها كالتالي:

* العمل الزراعي: يعمل جزء كبير من المزارعين في أراضيهم دون مقابل مادي. ولكن البيانات تشير أيضاً إلى تعرض النساء للاستغلال في العمل الزراعي، حيث بلغت نسبة العاملات دون أجر أربع أضعاف نسبة الرجال العاملين دون أجر عام 2010، وفق مسح قوة العمل في ذلك العام. ومن المتوقع أن يزيد النزاع من أعباء النساء في هذا القطاع، خاصة مع انخفاض نسبة العاملين نتيجة اللجوء، والهجرة، والالتحاق بالمجموعات المسلحة، والاختفاء القسري، والوفاة أثناء المعارك.

* لتجار المحليين: دفع غياب الدعم عن القطاع الزراعي - أو توفره بالحد الأدنى من مختلف قوى الأمر الواقع - بالمزارعين إلى اعتماد السوق السوداء للحصول على مستلزمات ومدخلات العمل الزراعي، واضطرهم إلى دفع هوامش ربح كبيرة للتجار المحليين المرتبطين بمحاسيب الدولة. علاوة على ذلك، يضطر الكثير من صغار المزارعين إلى بيع محاصيلهم للتجار خوفاً عليها من التلف، نتيجة لغياب آليات شراء فعالة ومنظمة. ويبيع هؤلاء التجار المحاصيل إلى السلطات أو تجار الجملة، بهوامش ربح تفوق بأضعاف ما حصل عليه المزارعون أنفسهم.

* التبادل التجاري ونقل السلع الزراعية بين مناطق السيطرة المختلفة: تشير البيانات والتصريحات إلى وجود عمليات تبادل واسع للسلع الزراعية بين مختلف مناطق السيطرة، إذ يذكر تقرير الواقع الاقتصادي في الشمال السوري أن 13% من السلع الزراعية المُنتجة في المنطقة تذهب إلى مناطق النظام (وحدة إدارة المعلومات، 2021)، وبالتالي فإنها تتعرض خلال عملية نقلها للابتزاز المالي في الحواجز الأمنية والعسكرية للقوى المختلفة، مما يزيد من تكلفتها ويزيد من أسعار بيعها للمستهلك النهائي، الذي يتحمل عبء هذا الابتزاز. كما يسيطر محاسيب السلطات على عمليات التبادل التجاري للسلع الزراعية، مثل قاطرجي الذي يستحوذ لصالح النظام على تجارة القمح من مناطق الإدارة الذاتية.

* التجارة الخارجية: تعتمد معظم قوى الأمر الواقع على استيراد السلع الغذائية، بغية سد العجز بين العرض والطلب على هذه السلع. فمثلاً، يقوم النظام باستيراد أكثر من نصف احتياجاته من القمح من دول مثل روسيا وأوكرانيا، يبيع تجارها سلعهم إلى سوريا بأسعار مرتفعة وجودة منخفضة، بحجة العقوبات الدولية. ويعمل محاسيب النظام مثل سامر الفوز على استيراد هذه السلع بهوامش ربح كبيرة، بحجة تكلفة تجاوز العقوبات. ويسدّد النظام قيمة الاستيراد من موارد الخزينة التي يصل قسم كبير منها من الرسوم والضرائب المفروضة على السوريين (Mehchy, 2021). من جهة أخرى، تشجع سلطات الدولة على تصدير المنتجات الزراعية لتزيد من مدخول العملة الأجنبية إليها، دون اعتبار لما يسببه هذا التصدير من نقص في المعروض من هذه المنتجات في السوق الداخلية، وبالتالي ارتفاع أسعارها المحلية وزيادة العبء على الأسرة السورية، التي تعاني أصلاً من انهيار قدرتها الشرائية.

ترافقت هذه الآليات مع أعمال تخريب، ونهب، وسرقة محاصيل وماشية اقترفتها سلطات الأمر الواقع في كافة المناطق السورية، فاستخدمت قدراتها العسكرية والأمنية لتتحكم في وصول السكان المحليين إلى المنتجات الزراعية والغذائية، وربط حصولهم عليها بدرجة ولائهم للسلطة الحاكمة. وقد فاقمت آليات الاستغلال، إضافة إلى التدهور في القطاع الزراعي، من مشكلة الأمن الغذائي لدى السوريين. إذ تشير البيانات إلى أن 12.4 مليون شخص داخل سوريا يعدّون غير آمنين غذائياً، وأن ثلثي السوريين بحاجة إلى دعم غذائي (OCHA, 2021). وقد ارتفعت منذ عام 2019، نتيجة الانهيار الحاد في قدرة السوريين الشرائية وتدهور قيمة الليرة السورية؛ إذ أن الأمن الغذائي لا يعني فقط توفر السلع الغذائية، بل أيضاً قدرة الأسر على الحصول عليها. وتجدر الإشارة إلى أن انتشار جائحة كورونا عام 2020 قد أثّر بشكل سلبي ولكن غير مباشر على القطاع الزراعي، من خلال رفع أسعار الشحن وتعطيل النقل مع السوق الخارجي.

٢. القطاع الصناعي

أ. لمحة عن القطاع الصناعي وآليات عمله قبل النزاع

إن التغيرات التي شهدها قطاع الصناعة في سوريا - بشقيه التحويلي والاستخراجي[3] - تلقي ضوءاً على آليات السيطرة وديناميات السلطة الحاكمة في البلاد. فمع وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963، تم تفعيل قرارات التأميم التي صدر بعضها في آخر أيام الوحدة مع مصر عام 1961، ثم طُبقت في الستينات بشكل صارم على معظم معامل القطاع الخاص، مما عزز سلطة الطبقة الناشئة من رأسماليي الدولة، التي ضمت ضباطاً ووزراء وقياديين من حزب البعث، على حساب البرجوازية الصناعية (Matar, 2016). رؤوس أموال القطاع الصناعي الخاص إلى خارج سوريا، وسيطرة الإنتاج الصناعي العام (الحمش، 2010).

في سبعينات القرن الماضي، تم الاستثمار بشكل كبير في القطاع الصناعي العام، فقد رغبت السلطة بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتطبيق سياسة إحلال الواردات[4] بهدف تخفيف الاعتماد على الخارج، وتوفير السلع بأسعار رخيصة للسوريين، مقابل استمرار قبولهم بالحرمان من المشاركة السياسية الفعالة. مع ذلك، واجه هذا القطاع تحديات عدة، أهمها ضعف التسويق، وغياب رقابة الجودة، ووجود كمّ كبير من العمالة الفائضة - نتيجة سياسة التوظيف العام التي انتهجتها السلطة - إضافة إلى بيع السلع، خاصة المنتجات النفطية، بأقل من تكاليف إنتاجها، الأمر الذي راكم بشكل هائل خسائر بعض المنشآت العامة مثل المصافي. وفي المحصلة، تحول القطاع العام الصناعي إلى عبء كبير على موازنة الدولة في الثمانينات. ومع بداية التسعينات، ضعف دور الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني، إذ أصبح النفط ينتج بكميات اقتصادية، وأهمِل الإنتاج الصناعي، فاتجه القطاع الخاص إلى الاستثمار في الأنشطة الخدمية سريعة الربح (الزعيم، 2003).

يوضح **الشكل (6)** أنه بين عامي 2000 و2010 انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 24% إلى أقل من 14%، مدفوعاً بانخفاض ناتج الصناعات الاستخراجية[5] بحدود 15% خلال هذه الفترة، نتيجة الانخفاض الحاد في الإنتاج من 613 ألف برميل/يوم عام 2001 إلى 385 ألف برميل/يوم عام 2010، إضافة إلى تذبذب الأسعار العالمية للنفط (British Petroleum, 2020). وكانت مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني خجولة، إذ بلغت نحو 3% عام 2010. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا العام شهد أعلى معدلات نمو للصناعات التحويلية، حيث وصل إلى 9%، وذلك مع توسع الاستثمار الصناعي الخاص وإنشاء المدن الصناعية.

الشكل (6): الناتج الصناعي الاستخراجي والتحويلي ومعدلات نموه ومساهمته في الناتج (2000-2010)

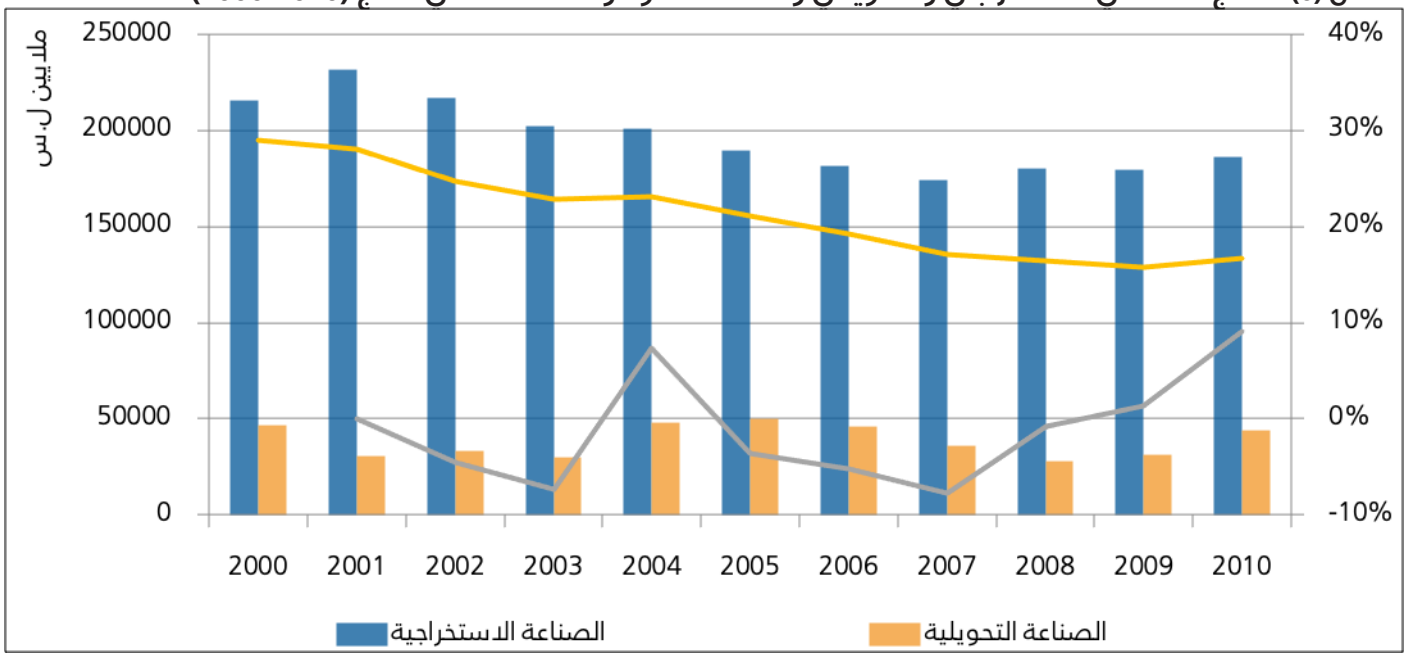

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء-المجموعة الإحصائية (2000-2011) وحسابات الباحثين

3 تشتمل الصناعات الاستخراجية على استخراج البترول والغاز الطبيعي، إضافة إلى الفوسفات، والبحص، والرمل، والملح، والجير الاسفلتي. أما الصناعات التحويلية فتضم ما تبقى من إنتاج صناعي، بما في ذلك الصناعات النسيجية، والهندسية، والكيميائية، والغذائية، والمعدنية.

4 وهي نهج اقتصادي يهدف إلى استبدال المستوردات الخارجية بمنتجات مصنوعة محلياً.

5 شكلت الصناعات الاستخراجية عام 2010 نحو 80% من إجمالي القطاع الصناعي، مقابل 20% للصناعات التحويلية.

لم يكن القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية المولدة لفرص العمل في سوريا، إذ أن معظم الناتج الصناعي مرتبط بالصناعة الاستخراجية ذات رأس المال الكثيف والعمالة القليلة - عام 2010، لم يتجاوز عدد العاملين في القطاع الاستخراجي 26 ألف عامل. أما فرص العمل في الصناعة التحويلية فقد شهدت نوعاً من الثبات لغاية عام 2008، حين بدأت بالتوسع وخلق فرص عمل إضافية. مع ذلك، لم تتخطّ نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي عتبة 16% من إجمالي المشتغلين في كافة القطاعات الاقتصادية في سوريا عام 2010، ما يمثل ارتفاعاً بثلاث نقاط مئوية فقط مقارنة مع عام 2001 (**الشكل 7**). تجدر الإشارة إلى أن معظم العاملين في القطاع الصناعي هم من الرجال، أما نسبة النساء المنخرطات في هذا القطاع فبلغت عام 2010 أقل من 7%، عملت معظمهن في منشآت القطاع العام.

الشكل (7): العاملون في الصناعة ومعدلات نموهم ومساهمتهم في إجمالي المشتغلين (2001-2010)

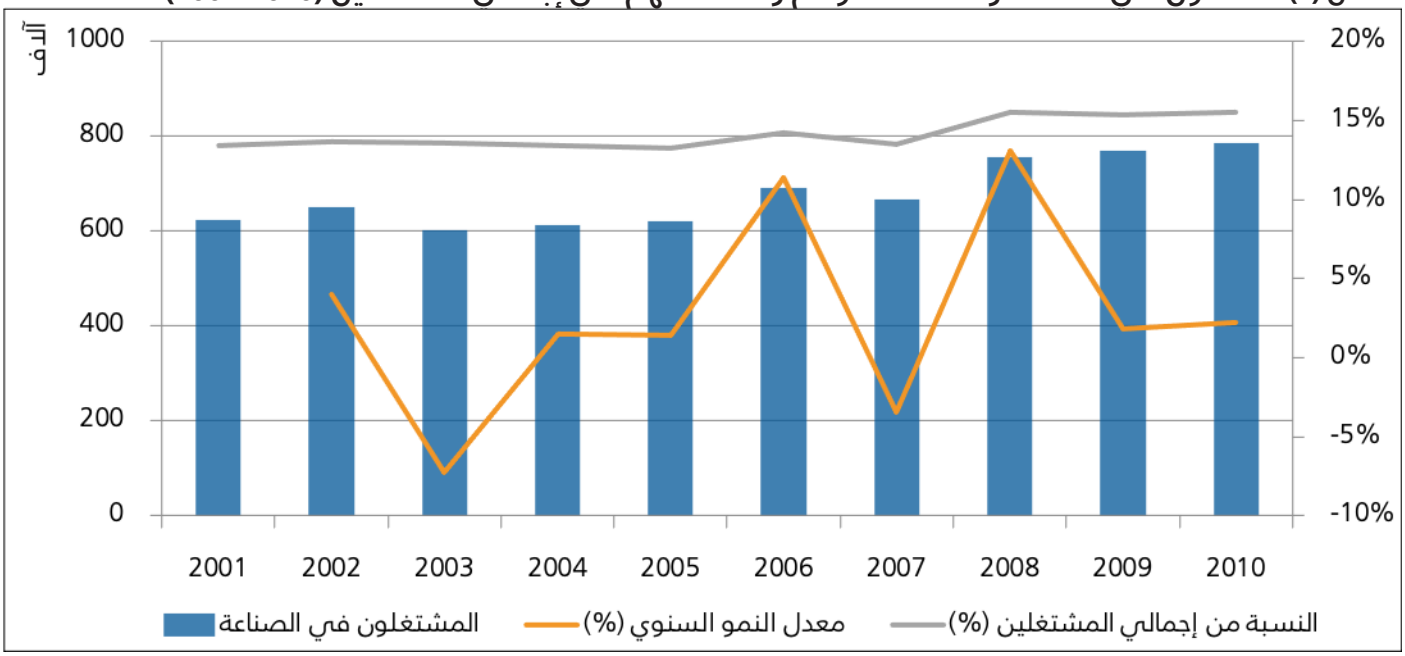

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - مسوح قوة العمل (2001-2011) وحسابات الباحثين

شكلت المنشآت الصناعية الخاصة التي تضم 2-1 عامل عام 2008 أكثر من 99% من عدد منشآت قطاع التصنيع السوري الخاص (خربوطلي، 2016)[6]، الأمر الذي يعكس ضعف إنتاجية هذه المنشآت وغياب قدرتها التنافسية في السوق العالمية. ولم تعمل الحكومة السورية آنذاك على تقديم الدعم الكافي لهذا القطاع، بل على العكس اتخذت قرارات اقتصادية غير مدروسة أدت إلى زيادة التحديات التي تواجهه. من بين هذه القرارات إنفاذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإبرام الاتفاقيات الثنائية مع تركيا، ما سمح بدخول منتجات هذه الدول إلى السوق السوري بأسعار أقل وجودة أفضل من المنتج السوري، وأدى إلى تكبد الكثير من المنشآت الصناعية خسارات كبيرة. وبالتالي دخلت سوريا فترة النزاع بقطاع صناعي يعتمد بشكل كبير على إنتاج النفط الذي كان آخذاً بالتراجع، وعلى منشآت صناعية عامة تشكل عبئاً على موازنة الدولة، وقطاع تصنيع خاص يساهم بشكل متواضع في الاقتصاد الوطني.

ب. القطاع الصناعي أثناء النزاع

دمّر النزاع في سوريا جزءاً كبيراً من المنشآت الصناعية والبنية التحتية اللازمة للعمل الصناعي، من شبكات كهرباء ومياه طرق ومواصلات، كما أثر سلباً على سلاسل قيمة الإنتاج الصناعي، إذ انخفضت بشكل حاد قدرة الصناعيين على الحصول على مدخلات الإنتاج من آلات صناعية ومواد أولية ونصف مصنعة. كما تم نهب وسرقة المنشآت الصناعية الضخمة من قبل مختلف الأطراف المتحاربة، وهربت رؤوس الأموال الصناعية إلى خارج البلاد، كما غادرت سوريا معظم الخبرات والعمالة الصناعية. وتأثرت الصناعة بانهيار سوق التصدير، ومحدودية القدرة الشرائية للسوريين، وصعوبة القيام بالمعاملات المالية والتجارية نتيجة للعقوبات وإتاوات الأجهزة الأمنية والعسكرية، وسيطرة أمراء الحرب على القرار الاقتصادي في مختلف المناطق السورية.

ترافق ذلك مع صراع الأطراف المختلفة للسيطرة على الصناعات الاستخراجية، ودخول أطراف خارجية على خط الصراع، بغية الحصول على أكبر كم من المكاسب الاقتصادية. وقد تحولت موارد هذه الصناعات إلى سلاح بيد المنظمات الإرهابية مثل داعش، كما أدت إلى نشوء شبكات معقدة من الأفراد والمؤسسات داخل سوريا وخارجها، تعمل في بيع النفط من وإلى كافة المناطق السورية، بغض النظر عن طبيعة العلاقات التي تربط بين الأطراف المتحكمة في هذه المناطق. وقد دفع الانهيار الكبير في الإنتاج المحلي من النفط والغاز إلى اعتماد هذه الأطراف - وعلى رأسها الحكومة السورية - على دول الخارج، تحديداً إيران، للحصول

6 اعتمد الباحث على مسوح المنشآت العامة والخاصة التي يقوم بها المكتب المركزي للإحصاء، وليس على السجلات الرسمية للعاملين في المنشآت الصناعية.

على هذه المنتجات، الأمر الذي زاد من سيطرة هذه الدول على موارد سوريا واقتصادها وقراراتها الحالية والمستقبلية.

ولتشخيص حالة القطاع الصناعي وأثر النزاع عليه، تتطرق الأقسام التالية إلى التغيرات الكبيرة في الإنتاج الصناعي بشقيه التحويلي والاستخراجي، وعليه تقدير الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع عام 2020، بالاعتماد على البيانات المتوفرة عن هذا الناتج بين عامي 2011 و2019. كما يتعرض التحليل للدمار الهائل في البنية الصناعية التحتية ومنشآت الإنتاج الصناعي، ويلقي الضوء على شبكات الاستغلال التي نشأت وتجذرت خلال النزاع للاستفادة من التغيرات الهيكلية التي أصابت هذا القطاع، خاصة تلك المتعلقة بإنتاج النفط وتوزيعه.

ج. قطاع الصناعة التحويلية

انخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بشكل حاد في بداية النزاع، ويوضح **الشكل (8)** أن الناتج تراجع عام 2011 بمعدل 4%، لينهار عام 2012 بنحو 50%. واستمرت معدلات النمو السلبية حتى عام 2017 الذي شهد بعض التحسن، قبل أن تعاود الانخفاض عام 2018. إلا أن الكثير من الورشات الصغيرة عادت إلى العمل عام 2019، خاصة في مناطق سيطرة النظام التي بدأت حينها تشهد استقراراً نسبياً من الناحية الأمنية. ونتيجة لهذا الاستقرار، شهد قطاع الصناعة التحويلية نمواً سنوياً بأكثر من 40% مقارنة مع العام الذي سبقه، إلا أن هذه الحالة لم تستمر، حيث تعرض القطاع إلى انتكاسة جديدة في كافة المناطق السورية عام 2020 نتيجة انهيار سعر الصرف والارتفاع الكبير في أسعار حوامل الطاقة (في حال توفرها)، إضافة إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا (OCHA, 2021). في المحصلة، انخفض ناتج الصناعة التحويلية عام 2020 بنحو 43%، مقارنة بما كان عليه عام 2010.

الشكل (8): الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية بأسعار 2000 الثابتة (2011-2020)

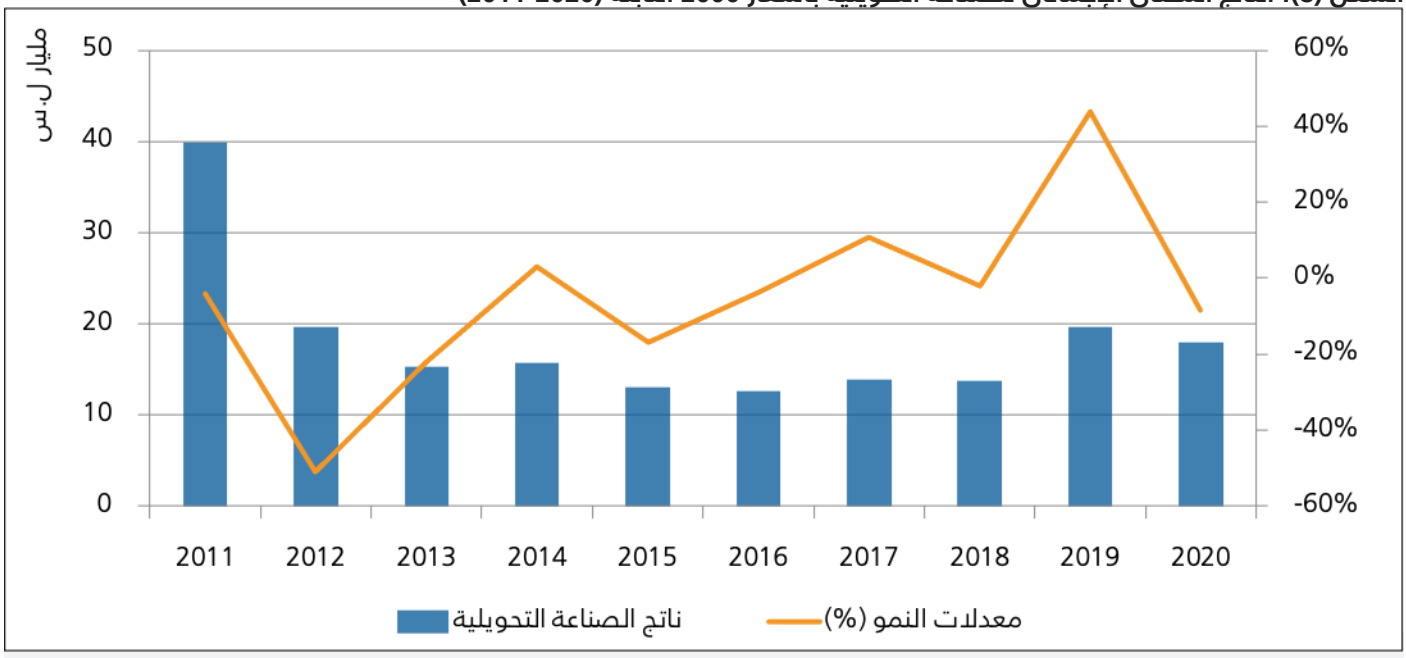

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية - تقديرات وحسابات الباحثين

لو افترضنا أن معدلات النمو السنوية للصناعات التحويلية كانت لتصل في حال عدم حدوث النزاع إلى نحو 7%، أي ما يساوي وسطي معدل النمو السنوي في الفترة الواقعة بين 2001-2010، فإن إجمالي خسارة هذا القطاع لنهاية عام 2020، تبلغ نحو 470 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام 2000، أي أكثر من عشرة أضعاف قيمة ناتج الصناعة التحويلية عام 2010. تجدر الملاحظة أن هذه الخسارة مرتبطة بالإنتاج فقط، ولا تتضمن الخسائر الناتجة عن تدمير ونهب وسرقة رأس المال المادي للصناعة التحويلية.

أثّر النزاع سلباً على المنشآت الصناعية في كافة المناطق السورية، إلا أن حجم الخسائر يختلف من منطقة إلى أخرى تبعاً لعوامل عدة، أهمها حجم الدمار الذي لحق بالمنطقة نتيجة للعمليات العسكرية والقتالية. يؤكد ذلك تقرير للإسكوا يشير إلى أن حجم الدمار في رأس المال المادي - بما في ذلك المنشآت الصناعية وبنيتها التحتية - يختلف بشكل كبير من منطقة إلى أخرى. واعتبر التقرير حلب، التي كانت مقراً لأضخم معامل الغزل والنسيج في سوريا، من أكثر المناطق دماراً، تليها محافظة ريف دمشق، حيث أقيمت آلاف الورشات الصناعية الصغيرة (الإسكوا، 2020). نتيجة لذلك، انتقل عدد من المنشآت من مناطق النزاع إلى المناطق الآمنة نسبياً في الساحل السوري والسويداء، وترافق ذلك مع زيادة طفيفة في عدد الورشات، الأمر الذي

أدى إلى تحسن نسبي عام 2019 في ناتج الصناعات التحويلية، ما لبث أن تراجع عام 2020 نتيجة العوامل التي أُشير إليها سابقاً. إلا أنه وبغض النظر عن هذه العوامل المباشرة، فإن الاستثمار الصناعي يحتاج إلى سيادة القانون وبيئة مؤسساتية شفافة، الأمر الذي لم يكن متوفراً في سوريا حتى في الفترة التي سبقت النزاع.

أما في مناطق شمال شرق وشمال غرب سوريا يعاني قطاع الصناعات التحويلية من ترهل شديد، وعجز عن تجاوز الصعوبات المتعلقة بالحصول على المواد الأولية، وضعف الأسواق، وصعوبة تأمين الكهرباء والوقود للآلات، إضافة إلى غياب الاستقرار الأمني، وغياب مؤسسات حكومية فعالة وشفافة. وتعتبر معظم المنشآت الصناعية في هذه المناطق ورشات بسيطة تعتمد بشكل كبير على السوق المحلي لتصريف منتجاتها، ويقوم بعض التجار ببيع هذه المنتجات في أسواق الدول المجاورة، حيث لا يُباع أكثر من 3% منها في أسواق مناطق سيطرة النظام التي تعتبر، بالإضافة إلى تركيا والعراق، من أهم مصادر المواد الأولية للقطاع الصناعي في شمال غرب وشمال شرق سوريا (وحدة إدارة المعلومات، 2021).

أثرت العقوبات المفروضة على النظام السوري، بشكل مباشر وغير مباشر، على قطاع الصناعات التحويلية في كافة المناطق السورية. فقد شكلت العقوبات أحد العوامل التي أدت إلى انهيار سعر صرف الليرة السورية، وبالتالي ضعف القدرة على شراء المنتجات المتوفرة في الأسواق المحلية، بما فيها المنتجات الصناعية. وقد حدّت هذه العقوبات أيضاً من قدرة الصناعيين الضعيفة أصلاً، على استيراد وتصدير مواد كثيرة تدخل في التعريف الواسع للسلع ذات الاستخدامات الثنائية (مدني، عسكري). وخوفاً من تأثرها بالعقوبات، فقد أفرطت المؤسسات المالية والبنكية في رفضها التعامل مع أي مؤسسة أو فرد سوري، الأمر الذي أثّر سلباً على معظم الصناعات السورية، بما فيها الصناعات الدوائية، التي تعتمد على الاستيراد في تأمين المواد الخام والآلات، والمعدات اللازمة لصناعة الأدوية، علماً أن هذه الصناعة عانت من دمار كبير خلال النزاع (غصن، 2020).

د. قطاع الصناعة الاستخراجية

بدأ الانخفاض في ناتج الصناعة الاستخراجية منذ النصف الثاني من عام 2011، مع خروج الشركات الأجنبية المستثمرة لحقول النفط في سوريا. فعلى الرغم مما شهده ذلك العام من زيادة في إنتاج الغاز الطبيعي، تراجع ناتج الصناعة الاستخراجية بنحو 11% مقارنة مع عام 2010، متأثراً بانخفاض إنتاج النفط (**الشكل 9**). وشهدت السنوات اللاحقة انهياراً في قطاع الصناعة الاستخراجية نتيجة خروج العديد من حقول النفط والغاز من العملية الإنتاجية. وكما يوضح **الشكل (9)**، بلغ ناتج القطاع حده الأدنى عام 2015، لتصل قيمته إلى أقل من 5% عما كان عليه عام 2010. خلال هذه الفترة، انهار إنتاج النفط من 386 ألف برميل/يوم إلى أقل من 10 آلاف برميل/يوم، وانخفض إنتاج الغاز الطبيعي من 29 إلى 8 مليون متر مكعب يومياً (British Petroleum, 2020). جية تشهد معدلات نمو إيجابية، ومع ذلك لم تتجاوز القيمة التقديرية لناتج هذه الصناعة عام 2020 نسبة 10% مما كانت عليه عام 2010.

تجدر الإشارة إلى أن البيانات المتعلقة بإنتاج النفط خلال سنوات النزاع لم تأخذ بعين الاعتبار ما نهبته الجماعات المسلحة المختلفة، خاصة داعش، كما أن ناتج القطاع الاستخراجي الحالي يعتمد بشكل أساسي على ما يتم إنتاجه في مناطق سيطرة النظام. ووفق تصريحات عدد من المسؤولين في الحكومة السورية، فإن إنتاج النفط في مناطق النظام ما هو إلا جزء بسيط من إجمالي إنتاج النفط في سوريا[7]. وبالتالي، فإن ناتج الصناعة الاستخراجية الفعلي سيكون أعلى مما هو مقدر في حال تم أخذ الإنتاج النفطي في كافة المناطق السورية. إلا أن تضارب البيانات والأرقام المتعلقة بالنفط يجعل الاعتماد على المؤسسات الدولية ذات الصلة، مثل British Petroleum، من أجل الحصول على إنتاج النفط والغاز في سوريا أكثر صحة من حيث المنهجية والمصدر (الشكل 9).

7 موقع روسيا اليوم: «سوريا...مسؤول يكشف عن حجم إنتاج النفط»، في 30/10/2019، الرابط: https://bit.ly/3lFm97i

الشكل (9): الناتج المحلي الإجمالي للصناعة الاستخراجية بأسعار 2000 الثابتة (2011-2020)

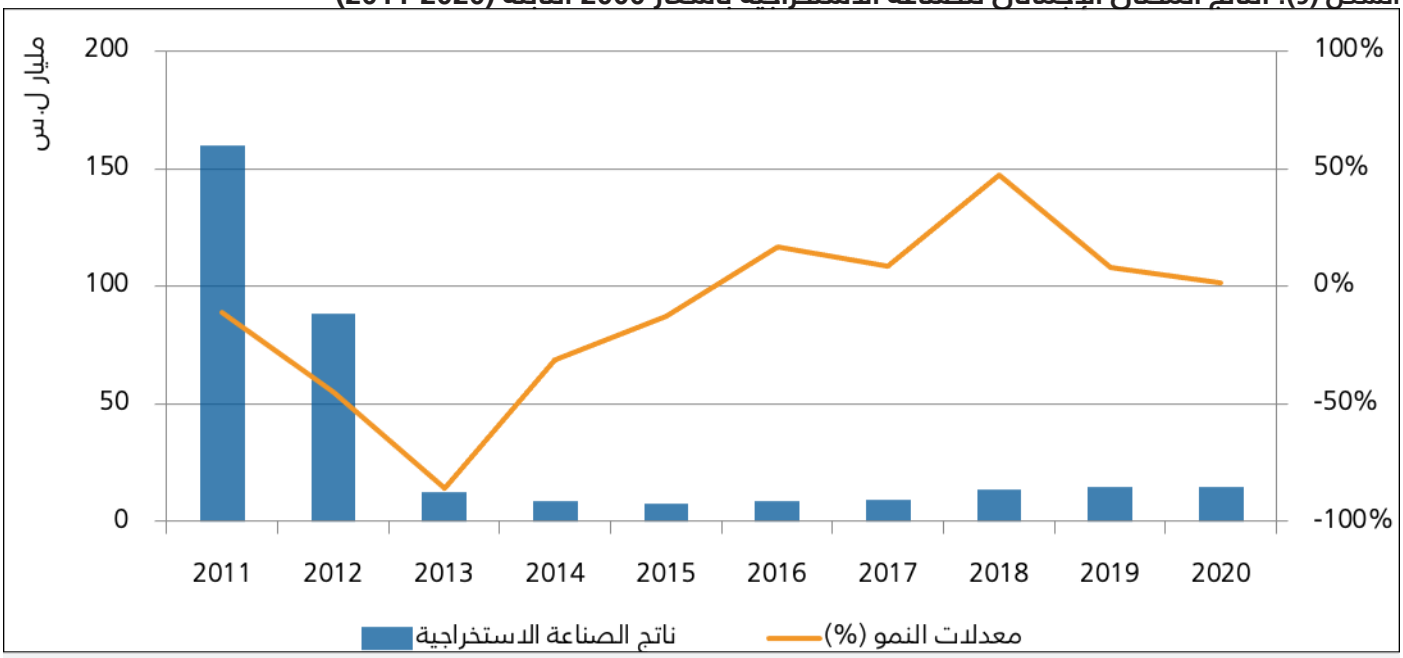

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية - British Petroleum 2020 - تقديرات وحسابات الباحثين

مع افتراض أن معدلات النمو السنوية لقطاع الصناعة الاستخراجية كانت لتصل في حال عدم حدوث النزاع إلى نحو 1%، آخذين بعين الاعتبار منحى الانخفاض في إنتاج النفط والزيادة في إنتاج الغاز، فإن إجمالي خسارة هذا القطاع لنهاية عام 2020، تبلغ أكثر من 1500 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام 2000، أي نحو عشرة أضعاف قيمة ناتج الصناعة الاستخراجية عام 2010. تجدر الملاحظة أن هذه الخسارة مرتبطة بالإنتاج فقط، ولا تتضمن الخسائر الناتجة عن تدمير ونهب وسرقة المنشآت وآليات استخراج النفط والغاز الطبيعي، والتي قدّرها مسؤولون في الحكومة السورية بقيمة 19.3 مليار دولار أمريكي في نهاية 2020[8].

د. آليات الاستغلال في القطاع الصناعي

غيّر النزاع بنية الاقتصاد السوري بشكل جذري، فانخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 17% عام 2010 إلى أقل من 7% عام 2020، نتيجة الانهيار الذي أصاب الإنتاج الصناعي، بشقيه التحويلي والاستخراجي. مع ذلك اكتسب القطاع الصناعي، خاصة الإنتاج النفطي، دوراً محورياً في رسم العلاقات بين الفاعلين المحليين والدوليين المنخرطين في النزاع، وتحديد قدرة قوى الأمر الواقع على البقاء في السلطة، وعلاقتها مع مجتمعاتها المحلية. تختلف طبيعة الإنتاج الصناعي باختلاف منطقة السيطرة. إذ تضم مناطق سيطرة النظام أكبر عدد من منشآت الصناعة التحويلية، بما في ذلك المعامل المتوسطة والكبيرة، مثل منشآت الصناعة الدوائية والمشتقات النفطية؛ بينما تتمركز الصناعة الاستخراجية في المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية، حيث أن معظم حقول النفط السورية تقع في المناطق الشمالية الشرقية؛ أما في مناطق شمال وشمال غرب سوريا، فيقتصر الإنتاج الصناعي إلى حد بعيد على الصناعات الغذائية البسيطة - يشير تقرير وحدة تنسيق الدعم في هذا الصدد، إلى أن أكثر نصف الإنتاج الصناعي يشتمل على صناعة الألبان ومشتقاتها، وزيت الزيتون، ومواد غذائية أخرى (وحدة إدارة المعلومات، 2021). نرى مما سبق أن هناك حاجة إلى تبادل المنتجات الصناعية بين هذه المناطق التي تخضع لسلطات مختلفة، الأمر الذي حفز نشوء شبكات نقل وتهريب يُديرها ويُنسق عملها محاسيب هذه السلطات. يُعد النفط أهم المنتجات التي يتم تبادلها، حيث يُنقل من مناطق الإدارة الذاتية إلى مناطق سيطرة النظام على يد عدد من أمراء الحرب، مثل حسام قاطرجي. تجدر الإشارة هنا إلى أن تجارة النفط انخفضت بين هاتين المنطقتين عام 2020 مع دخول قانون قيصر حيز التنفيذ (Mehchy el al, 2020). من جهة أخرى، دفع انهيار القطاع الصناعي كافة المناطق السورية إلى الاعتماد بشكل كبير على السوق الخارجي لتأمين متطلباتها، ما أفسح المجال أمام الوسطاء والأطراف الخارجية إلى استغلال حاجة السوريين إلى السلع الأساسية، وتحقيق أرباح ومنافع مادية. ويمكن تصنيف آليات استغلال القطاع الصناعي حسب المستويات المتداخلة التالية:

* مستوى الوحدة الصناعية: دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة التي سببها استمرار النزاع الكثير من العاملين في القطاع الصناعي إلى الرضوخ لشروط أصحاب المنشآت، والقبول برواتب قليلة وأماكن عمل غير صحية. كما زادت عمالة الأطفال أثناء النزاع، خصوصاً في الورشات الصناعية

8 موقع روسيا اليوم: تصريح لوزير النفط في الحكومة السورية، في 03/02/2021، الرابط: https://bit.ly/3rQRHuO

الصغيرة، واستغلال النساء في العمل الصناعي - في ورشات الخياطة، مثلاً - وإجبارهن على العمل لساعات طويلة دون عقود أو حقوق عمل، مع إمكانية طرد أصحاب العمل لهن في أي لحظة.

* مستوى القطاع الصناعي: تعرض جزء كبير من المنشآت الصناعية للدمار والتخريب نتيجة العمليات العسكرية والحربية، أما الجزء الآخر فتعرض في بداية النزاع إلى الابتزاز المالي من مجموعات مسلحة مختلفة، بالإضافة إلى عمليات النهب والسطو، وفك خطوط الإنتاج وبيعها بأسعار زهيدة داخل سوريا وخارجها، كما حصل مع عدد من معامل الصناعات الدوائية (غصن، 2020). كما استغل عدد من المنتجين ترهل المؤسسات الرقابية وفسادها ليتلاعبوا بتركيبة المنتجات الصناعية، بما فيها الغذائية، لتعظيم أرباحهم دون أي اعتبار لأثر ذلك على المستهلكين، [9]

* مستوى العملية الإنتاجية: عانى الصناعيون من ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج نتيجة الإتاوات التي يضطرون إلى دفعها للحواجز العسكرية والأمنية، من أجل تأمين وصول المواد الأولية وتصريف السلع النهائية. كما اضطر جزء كبير منهم إلى تحمل عبء الحصول على الوقود اللازم لمنشآتهم من السوق السوداء، وتعرضوا لاستغلال المتحكمين في هذا السوق، وذلك لعدم توفره في الأسواق الرسمية، علماً أن أسعار الوقود في هذه مثل الأسواق أصبحت مرتفعة جداً بعد قرارات تحرير الأسعار التي اتخذتها قوى الأمر الواقع، وخصوصاً النظام.

* مستوى العلاقة مع سلطات الأمر الواقع: حاول بعض الصناعيين في بداية الأحداث الحفاظ على مكتسابتهم وعلاقاتهم الطيبة مع النظام، ولذلك انخرطوا في دعم الأعمال العسكرية والأمنية بشكل مباشر كنوع من إثبات الولاء. من الأمثلة عن هؤلاء الصناعيين فارس شهابي، الذي يشغل حالياً منصب رئيس غرفة صناعة حلب. استغل النظام هذا السلوك لتمويل جزء من حملاته الأمنية، إلا أنه وبعد الاستقرار النسبي للوضع الأمني خلال السنوات الأخيرة قام بالتركيز على التحصيل والجباية، وإجبار الكثير من الصناعيين على دفع مبالغ كبيرة تحت بند رسوم وضرائب مستحقة، دون تقديم أي دليل على ذلك. وقد استخدم النظام الأجهزة الأمنية لتبليغ الصناعيين بما عليهم من مبالغ كنوع من التهديد المبطن على ما يمكن أن يواجهوه من مشاكل في حال امتنعوا عن الدفع (Miller and Sly, 2021).

* مستوى العلاقة مع الخارج: تعرض القطاع الصناعي، خاصة بشقه الاستخراجي، إلى استغلال القوى الخارجية الداعمة لسلطات الأمر الواقع في سوريا. يتضح ذلك من خلال منح روسيا وإيران الأولوية لاستخراج النفط والغاز والفوسفات في مناطق النظام، بشروط ميسرة وأسعار منخفضة (Mehchy et al., 2020). من جهة أخرى، تخلق العقوبات صعوبات كبيرة أمام انتعاش الإنتاج الصناعي في كافة المناطق السورية، ما يمنح المحاسيب ذريعة لبيع السلع الصناعية المستوردة في السوق السورية بهامش ربح مرتفع جداً (Mehchy, 2021).

تؤثر آليات الاستغلال في القطاع الصناعي أيضاً على الاستدامة البيئية بشكل كبير، فقد ارتفعت معدلات تلوث الهواء بسبب الحراقات البدائية للنفط التي انتشرت في المناطق الشمالية الشرقية، وانتشرت المنشآت غير المرخصة والموزعة في مناطق سورية عديدة، وهي تستهلك المياه الجوفية بشكل جائر، وتُراكم النفايات الصلبة، وتصرّف المخلفات الصناعية في مجاري الأنهار[10]. وبالتالي، فإن تعطيل آليات الاستغلال في القطاع الصناعي لا تعتبر فقط ضرورة اقتصادية وتنموية آنية، بل هي حاجة ملحة للمساهمة في تغيير ديناميات القوى الحالية لصالح بناء مؤسسات حوكمة شفافة وضامنة، تستطيع تجاوز آثار النزاع وتحقيق التنمية المستدامة.

٣. البناء والتشييد

أ. لمحة عن قطاع البناء والتشييد قبل النزاع

تأثر قطاع البناء والتشييد في سوريا، كغيره من القطاعات الاقتصادية، بأيديولوجية السلطات الحاكمة. فمع وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963، أصبحت الدولة الاشتراكية ومؤسساتها اللاعب الرئيسي في تأمين المساكن، وتوزيع الأراضي، وعمليات البناء والتشييد. واستمر هذا النهج بعد استلام حافظ الأسد الحكم في سوريا عام 1970، حيث مُنحت التعاونيات السكنية دوراً أكبر بفضل القانون رقم 69 لعام 1974 (سكّر وآخرون، 2021)، وأُسست عدة جهات حكومية مرتبطة بقطاع البناء والتشييد، من أهمها مؤسسة الإسكان العسكرية التي تأسست عام 1975 بهدف تأمين السكن اللائق للعسكريين. توسع دور الدولة

9 مثال على ذلك خبر أوردته سانا (الوكالة العربية السورية للأنباء والناطق الرسمي باسم النظام) عن ضبط معامل كاملة تقوم بتصنيع المنتجات الغذائية منتهية الصلاحية، منشور في 19/11/2021 على الرابط: http://sana.sy/?p=1261152

10 مثال مقالة في شبكة دمشق الإخبارية شبه الرسمية عن التلوث الذي تسببه مخلفات المنطقة الصناعية في حسياء، منشورة بتاريخ 8/04/2019، الرابط: https://bit.ly/3rIlyEJ

الاشتراكية بشكل كبير، ليشمل قطاع الإنشاءات المدنية، ولكن الحكومة عجزت مع ذلك، وعن تغطية الطلب على الإنشاءات إلى حد كبير، خصوصاً المساكن منخفضة التكلفة. ترافق ذلك مع نمو سكاني مرتفع وهجرة واسعة من الريف إلى المدينة، ما أسهم في تنامي التجمعات السكنية العشوائية في المناطق الحضرية خلال منتصف السبعينات وبداية الثمانينات. وعليه قررت اللجنة المركزية لحزب البعث عام 1982 أن تقوم بتوفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية اللازمة لهذه التجمعات، كاعتراف غير مباشر بحق سكان هذه المناطق بالتملك (المرجع السابق). ولكن مع وصول بشار الأسد إلى السلطة عام 2000، ازداد التوجه نحو القطاع الخاص، الذي أطلق العديد من المشاريع السكنية خاصة في المناطق المحيطة بمدينة دمشق. إلا أن هذه المشاريع كانت محدودة التغطية ومرتفعة القيمة والتكلفة، وبالتالي عمّقت مشكلة الإسكان في سوريا، حيث بلغ الطلب على المساكن عام 2006 نحو 120 ألف وحدة سكنية سنوياً (Almanafsi, 2019).

وفي هذا السياق، شهد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع البناء والتشييد[11] معدلات نمو مرتفعة بين عامي 2001 و2006 وصلت في أقصاها إلى نحو 78% عام 2002. يمكن تفسير هذه المعدلات المرتفعة بالطفرة العقارية، والارتفاع الكبير في أسعار المساكن والأراضي المعدة للبناء، الأمر الذي نتج عن تدفق الاستثمارات - الخليجية منها بالأخص - التي هدفت إلى تحقيق ربح سريع من ريع الأراضي والعقارات. وعليه فقد زادت مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي بنحو الضعف، مع بقاء هذه المساهمة منخفضة نسبياً عند حدود 4% (**الشكل 10**).

الشكل (10): ناتج البناء والتشييد بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو والمساهمة بالإجمالي (2001-2010)

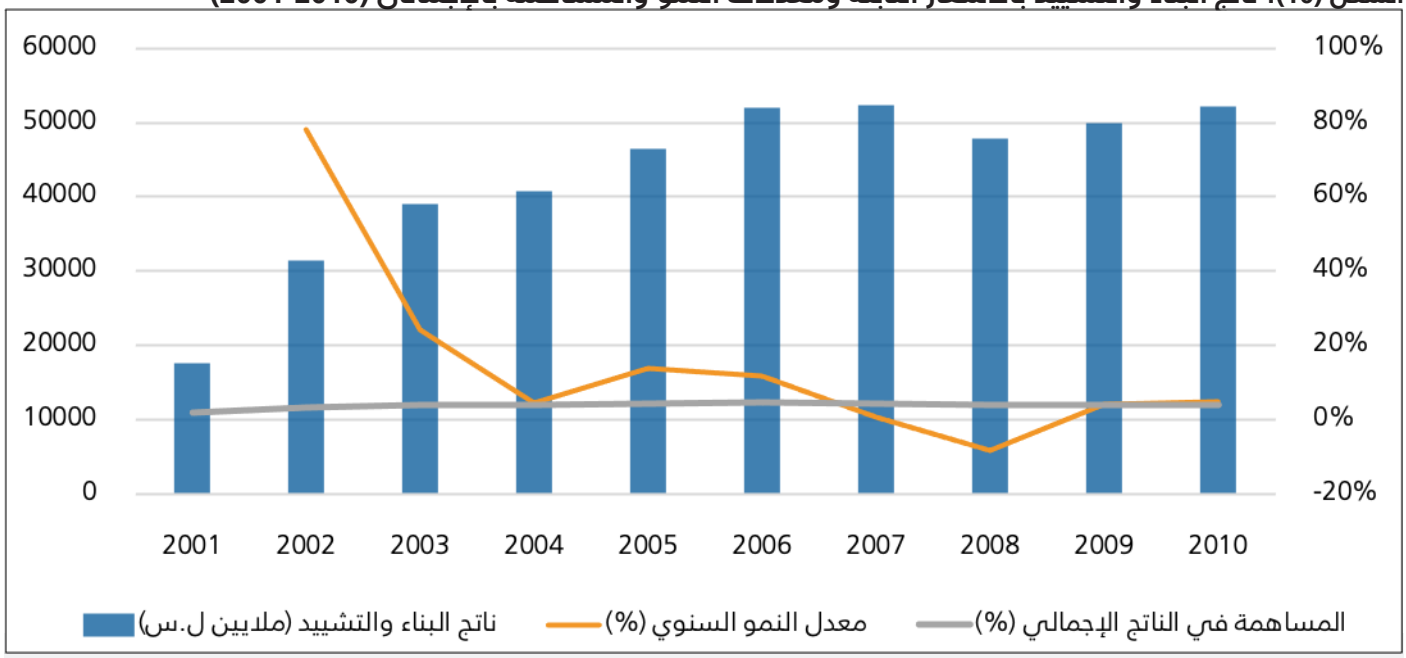

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية (2000-2011) وحسابات الباحثين

لم تترافق معدلات النمو المرتفعة لهذا القطاع مع خلق فرص عمل مستدامة، الأمر الذي يعكس أيضاً فقاعة الريع العقاري. إذ تشير مسوح قوة العمل بين عامي 2001 و2010، الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، أن متوسط معدلات النمو السنوي لعدد المشتغلين في قطاع البناء والتشييد لم يتجاوز 4% خلال هذه الفترة، وأن نسبة المشتغلين في القطاع من إجمالي عدد المشتغلين قد ارتفعت بنحو نقطتين مئويتين فقط، أي من 12.7% عام 2001 إلى 14.8% عام 2010 (المكتب المركزي للإحصاء، 2001-2011).

قطاع البناء والتشييد أثناء النزاع

أثّر النزاع بشكل كبير على إنتاجية قطاع البناء والتشييد، ودمّر الاستهداف المباشر للأصول الثابتة - من أبنية سكنية وتجارية في معظم المناطق السورية - جزءاً كبيراً من مخزون رأس مال هذا القطاع. كما أدى استمرار النزاع إلى انخفاض حاد في إنتاج مواد البناء واستيرادها، وظهور تحديات مرتبطة بغياب التقنيات الحديثة، وهجرة اليد العاملة المؤهلة، وضعف كفاءة نظام مراقبة الجودة للأعمال الإنشائية، وانتشار العشوائيات. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن العام الأول من النزاع قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في ناتج قطاع البناء نتيجة انتشار أعمال البناء العشوائي، خاصة في المدن الرئيسية مثل دمشق وحلب ومحيطها. وفي تلك الفترة تغاضت السلطات عن هذه الأعمال بسبب تركيزها على قمع الحراك، ورغبتها بتجنب أي مواجهات محتملة مع التجمعات السكانية في هذه العشوائيات (Clerc, 2014).

11 يركز هذا القسم على الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد أي على ما يتم بناؤه من منازل سكنية ومعامل ومتاجر وطرقات وجسور وغيرها من أنشطة عمرانية خلال عام واحد، وذلك يختلف عن التراكم الاستثماري (مخزون رأس المال) في هذا القطاع والذي تعرض لدمار واسع وكبير خلال النزاع في سوريا.

ويشير **الشكل (11)** أدناه إلى أثر النزاع على الناتج المحلي الإجمالي لقطاع البناء والتشييد بالأسعار الثابتة. يتضح ذلك في الانهيار الحاد الذي أصاب الناتج بنحو 45% سنوياً عامي 2012-2013، وذلك بعد النمو الذي حققه عام 2011 والذي بلغ 14% نتيجة انتشار العشوائيات. إلا أنه ومنذ عام 2017 أخذ القطاع يحقق معدلات نمو إيجابية. يمكن تفسير ذلك من خلال نقطتين: الأولى هي وصول ناتج القطاع إلى مستوى انخفاض قياسي عام 2016، مما جعل أي حركة بناء بسيطة تحقق نمواً إيجابياً؛ والثانية هي التأقلم مع ديناميات النزاع ومفرزاته، والبدء بعمليات البناء - خاصة بشكلها العشوائي - في كافة المناطق السورية، منذ عام 2020 على وجه التحديد، حين حقق قطاع البناء معدلات نمو بلغت نحو 20%، ترافقت مع استقرار نسبي على جبهات القتال الداخلية.

الشكل (11): الناتج المحلي الإجمالي للبناء والتشييد بأسعار 2000 الثابتة (2011-2020)

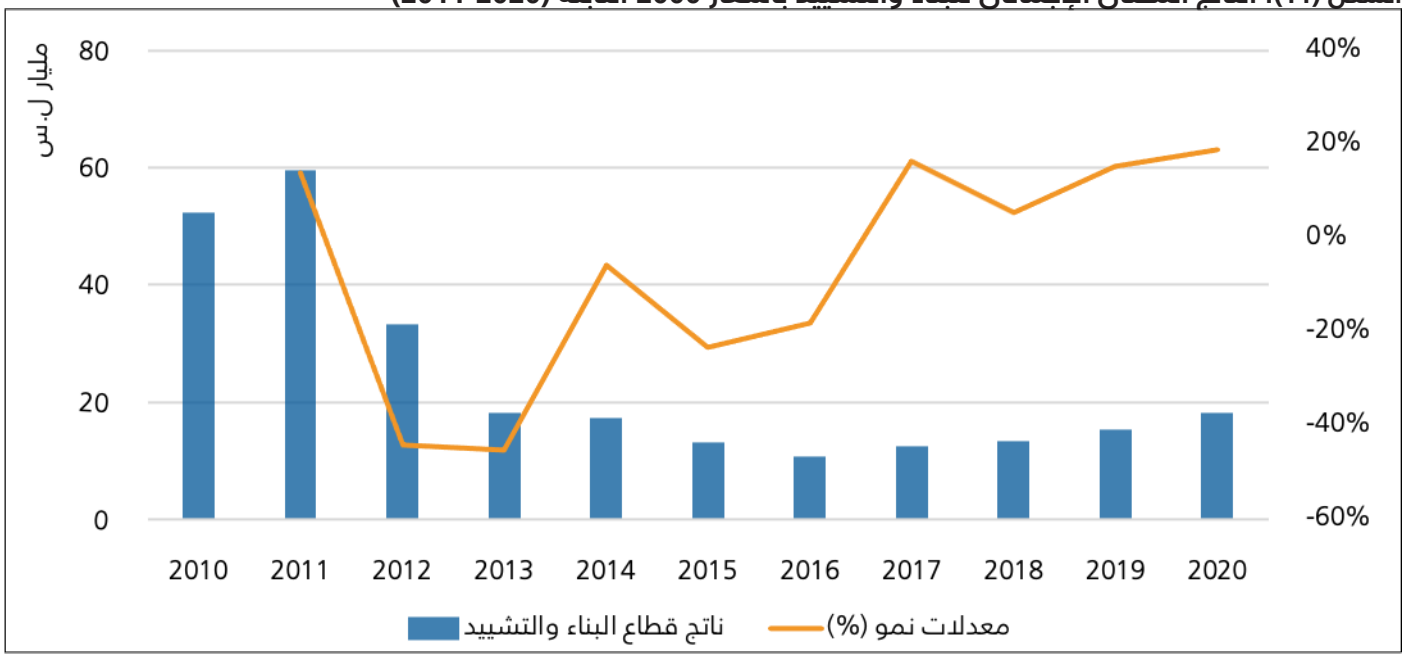

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية - تقديرات وحسابات الباحثين

رغم معدلات النمو الإيجابية التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة، إلا أن ناتج القطاع عام 2020 لم يتجاوز 35% مما كان عليه عام 2010. ولمعرفة حال القطاع الممكنة لولا حدوث النزاع، تم تبني معدلات نمو سنوية تساوي وسطي معدل نمو قطاع البناء والتشييد بين عامي 2006 و2010، والذي يعادل 4.5%. وعند المقارنة بين قيمة الناتج الحقيقية للقطاع عام 2020، مع القيمة الممكنة في حال عدم حدوث النزاع، نجد أن خسائر قطاع البناء والتشييد لغاية عام 2020 قد بلغت نحو 120% من إجمالي ناتج القطاع لعام 2010.

كذلك شهدت مرحلة النزاع تغييرات واسعة في حوكمة قطاع البناء والتشييد، وتفعيل آليات النهب والاستغلال، خاصة في مناطق سيطرة النظام التي شهدت عمليات هدم واسعة، ازداد نطاقها منذ عام 2018 في المناطق التي تمكن من استعادة السيطرة عليها. وقد ارتبطت عمليات الهدم هذه مع توسع المشاريع السكنية الخاصة (سكّر وآخرون، 2021)، وتحضير الإطار التشريعي والقانوني اللازم لعمل شركات الاستثمار العقاري التي غالباً ما تكون مملوكة لمحاسيب النظام. وقد ركز هذا الإطار على الحد من البناء العشوائي، وفرض عقوبات صارمة على المخالفين. ومثال على ذلك المرسوم التشريعي رقم 40 لعام 2012، الذي نص على تدابير صارمة تجاه العشوائيات بما في ذلك إزالة الأبنية المخالفة. ويمكن أن تُعتبر هذه التشريعات محاولة لمعاقبة المشاركين في الاحتجاجات المدنية التي اندلع جزء كبير منها في مناطق السكن العشوائي.

ترافق ذلك مع إصدار عدد من القوانين والمراسيم التي تسمح للقطاع الخاص ومحاسيب السلطة بالاستحواذ على الاستثمارات والمشاريع العقارية، على حساب صغار مُلاك الأراضي والمساكن. من أهم هذه التشريعات المرسوم 66 عام 2012 الذي شكل الأساس للقانون رقم 10 لعام 2018، الذي شرّع بدوره الاستيلاء على الأراضي بحجة عدم إثبات ملكيتها (مبادرة الإصلاح العربي، 2018).

أما في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فقد شهد قطاع البناء والتشييد نشاطاً في البناء العشوائي بسبب حركة النزوح الكثيفة إلى تلك المناطق، خاصة مناطق شمال وشمال غرب سوريا. إلا أن هذا النشاط لم يترافق مع نمو حقيقي لهذا القطاع نتيجة لعدة عوامل منها ضعف القدرة الشرائية، وارتفاع أسعار المحروقات، وتذبذب أسعار الصرف، وإغلاق المعابر الحدودية، مما أسفر عن صعوبة تأمين مواد البناء - بالإضافة إلى الإتاوات التي يفرضها أصحاب النفوذ ومحاسيب سلطات الأمر الواقع (وحدة تنسيق الدعم، 2021).

٤. قطاع الخدمات

أ. لمحة عن قطاع الخدمات قبل الأزمة

لعبت الدولة الدور الرئيسي في قطاع الخدمات منذ ستينات القرن الماضي، تماشياً مع أيديولوجية حزب البعث الاشتراكية. إلا أن دور القطاع الخاص تزايد منذ استلام حافظ الأسد السلطة في سوريا حتى صار صاحب النفوذ الأكبر في قطاع الخدمات، وذلك من خلال رجال أعمال نافذين، مثل عثمان العائدي في مجال السياحة، وصائب نحاس في مجال النقل، وعبدالرحمن العطار في مجال التجارة (Haddad, 2012). ومع استلام بشار الأسد السلطة توسع دور القطاع الخاص بشكل كبير، وتم تبني سياسات أكثر ميلاً نحو النيوليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق. وقد ظهر هذا الدور جلياً في مجال الاتصالات الخليوية، إثر سيطرة الشركات الخاصة التي يملكها محاسيب السلطة مثل رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد، إضافة إلى دخول القطاع الخاص بقوة إلى مجال التأمين والبنوك (المرجع السابق).

يبين **الشكل (12)** أن قطاع الخدمات[12] قد حافظ على معدلات نمو إيجابية سنوياً بين عامي 2000 و2010، بلغ أعلاها نحو 16% عام 2007. كما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات بشكل ملحوظ في إجمالي الناتج المحلي، من 42% عام 2000 إلى نحو 60% عام 2010. يمكن أن يعزى ذلك إلى تزايد دور القطاع الخاص في قطاع الخدمات - خاصة المصارف، والتأمين، والاتصالات الخليوية، والسياحة - خلال تلك الفترة، إضافة إلى الانخفاض الملحوظ لناتج الصناعات الاستخراجية، الأمر الذي ساهم في الارتفاع النسبي لحصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. وقد حقق قطاع الخدمات في تلك الفترة أرباحاً طائلة لعدد قليل من المحاسيب، ولم يكن نموه ضامناً أو منتجاً لفرص عمل كافية، وللاستدلال على ذلك تجدر الإشارة إلى أن نمو قطاع الخدمات بين عامي 2000 و2010 بلغ أكثر من ضعفين، في حين لم تتجاوز الزيادة في عدد المشتغلين في القطاع 30% خلال الفترة ذاتها (المكتب المركزي للإحصاء، 2001-2011).

الشكل (12): ناتج قطاع الخدمات ومعدلات نموه ومساهمته في الناتج (2000-2010)

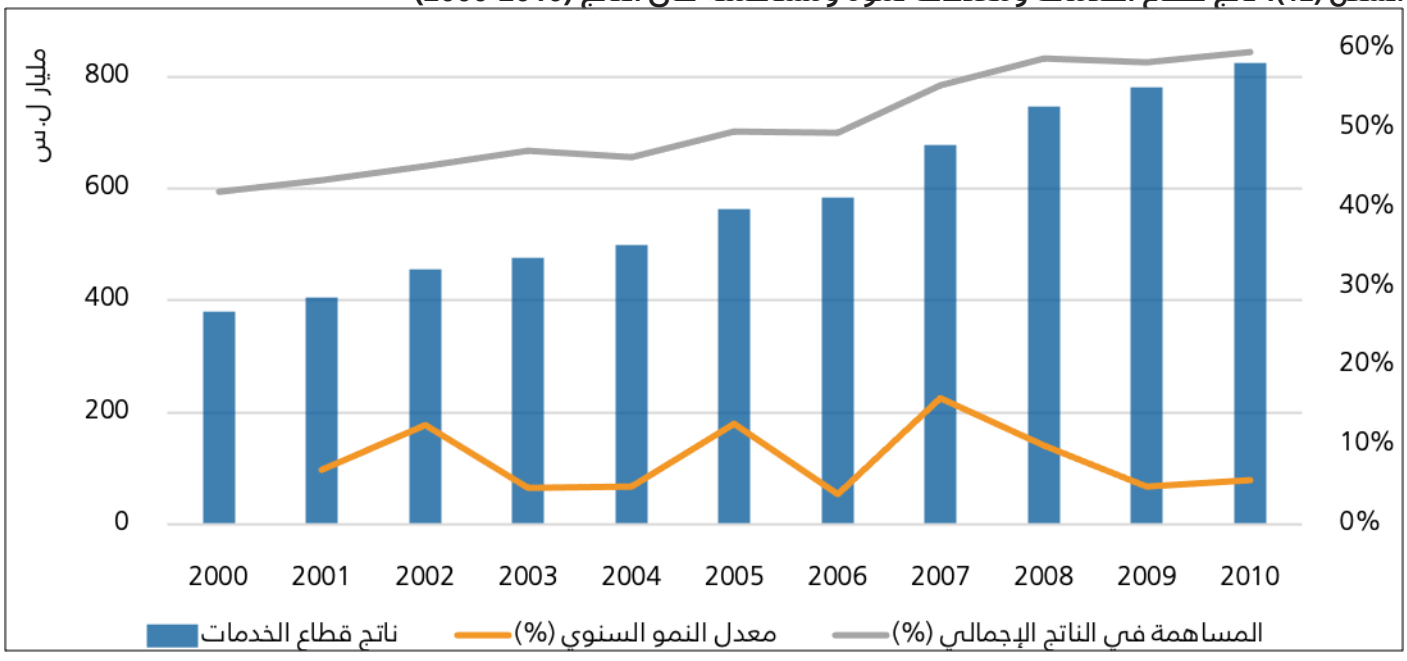

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية (2000-2011) وحسابات الباحثين

بناء على البيانات الموضحة أعلاه، يمكن القول أن قطاع الخدمات قد حقق خلال السنوات التي سبقت النزاع أرباحاً طائلة لمحاسيب النظام، الذين سيطروا على الاستثمار في القطاعات سريعة الربح مثل الاتصالات الخليوية، وأن ذلك قد جاء على حساب غالبية العاملين، وعلى حساب حق الدولة في الاستفادة من أرباح هذا القطاع، حيث استفادت شركات الخليوي من ميزات مالية وإعفاءات لا مبرر لها (Haddad, 2012).

ب. قطاع الخدمات أثناء النزاع

أثّر النزاع المستمر في سوريا منذ عام 2011 وبشكل كبير على قطاع الخدمات من حيث الإنتاجية والحوكمة. حيث دمرت العمليات العسكرية البنية التحتية التي يحتاجها هذا القطاع، كما دمرت أصول وممتلكات

12 يتضمن قطاع الخدمات الأنشطة التالية: تجارة الجملة والتجزئة، المال والتأمين والعقارات، النقل والاتصالات، الخدمات الحكومية، والخدمات الاجتماعية، والمنظمات غير الربحية.

المؤسسات الخدمية، وأثّرت على بيئة الأعمال الخدمية بالعديد من العوامل منها غياب الأمن والاستقرار، وهروب الاستثمارات ورؤوس الأموال، وهجرة أصحاب المؤهلات، وذبذبة سعر الصرف، وانكماش حجم الطلب بشكل حاد، وارتفاع التكاليف نتيجة عدم توفر حوامل الطاقة، وفرض سلطات الأمر الواقع للإتاوات. وقد رفعت هذه السلطات بدورها الرسوم والضرائب المفروضة على القطاع بشكل كبير، وجيّرت مكتسباته لخدمة الآلة العسكرية والمصالح الفردية لأفراد السلطة ومحاسيبها.

يشير **الشكل (13)** أدناه إلى الانخفاض الحاد في ناتج كافة الأنشطة الخدمية بالأسعار الثابتة، ما عدا قطاع المنظمات غير الحكومية الذي نما بأكثر من 17 ضعف بين عامي 2010 و2020، الأمر الذي يمكن تفسيره بارتفاع أنشطة الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية غير الربحية بشكل غير مسبوق، نتيجة الزيادة الهائلة في الطلب على الدعم الإنساني والمعيشي إثر تردي الحالة الاقتصادية لمعظم الأسر في كافة المناطق السورية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سلطات الأمر الواقع قد فعّلت آليات استغلال للسيطرة على هذا القطاع، بعد أن حظي بدعم عشرات المنظمات الأممية والمانحين، وبالتالي أصبح مصدراً مهماً لدخل هذه السلطات.

وتجلت آليات الاستغلال هذه في مناطق النظام، حيث تسيطر على معظم برامج المساعدات الإنسانية منظمتان غير حكوميتين، تمثلان جزءاً من النظام، هما الهلال الأحمر العربي السوري والأمانة السورية للتنمية التي تشرف عليها أسماء الأسد.

وتشير بعض التقديرات إلى أن 60-80% من المساعدات الدولية المقدمة لمناطق سيطرة النظام تمر عبر هاتين المؤسستين، وبالتالي فإن هذه المساعدات توجه بشكل مباشر أو غير مباشر لخدمة أهداف النظام (Hall, 2022).

الشكل (13): ناتج أنشطة الخدمات لعامي بأسعار 2000 الثابتة (2010 و2020)

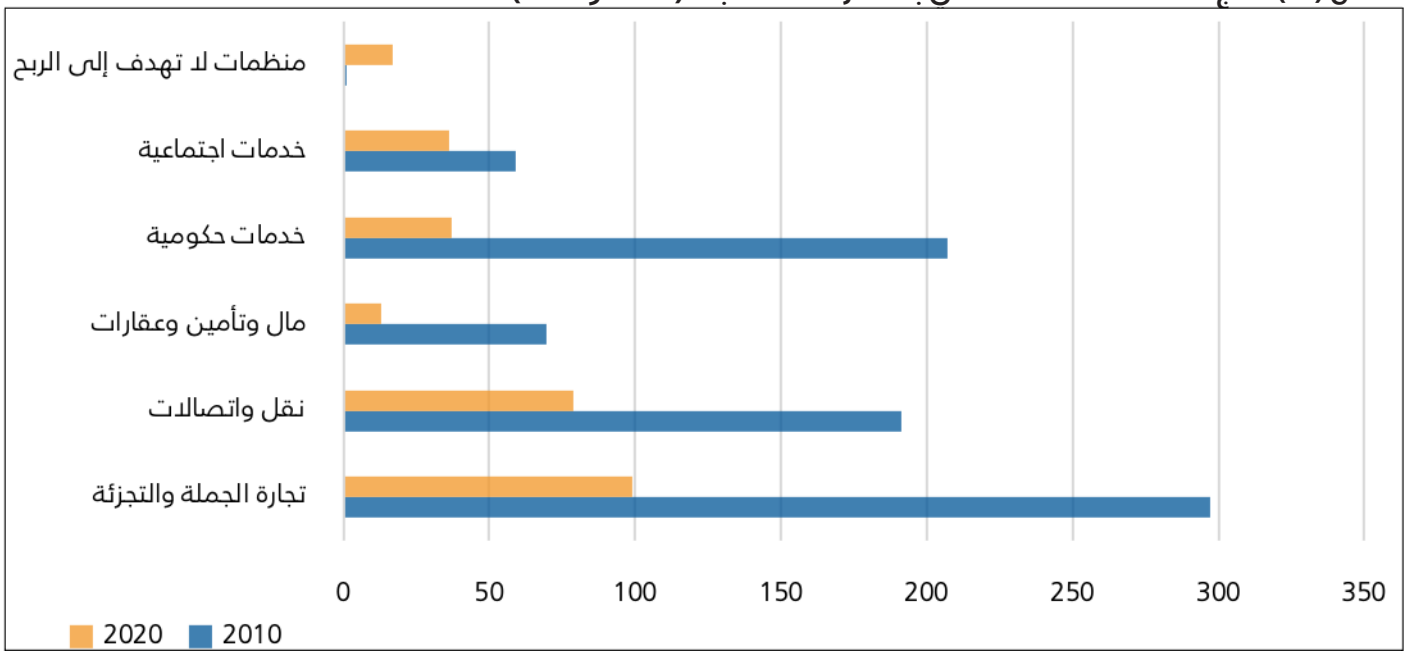

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية - تقديرات وحسابات الباحثين

وقد تعرض قطاع المال والتأمين والعقارات، بالإضافة إلى قطاع الخدمات الحكومية، لانخفاض هو الأكبر بين الأنشطة الخدمية، إذ لم يتجاوز حجم ناتج القطاعين عام 2020 بالأسعار الثابتة 20% من ناتجهما عام 2010 (الشكل 13). يعزى ذلك إلى تأثر القطاع المالي والعقاري بشكل كبير بالعقوبات المالية والنقدية المفروضة على النظام، والتدهور الكبير في أسعار الصرف، وارتفاع الديون المتعثرة، والاعتماد على الأسواق الخارجية والمستوردات، وبالتالي زيادة الضغط على العملة المحلية ودفعها إلى مزيد من الانخفاض. أما بالنسبة للعقارات، فقد انخفض النشاط نتيجة غياب سيادة القانون، ووضع العوائق أمام حركة البيع والشراء من قبل سلطات الأمر الواقع، إضافة إلى شرعنتها الاستيلاء على الأملاك والمساكن، ومن الأمثلة عن ذلك القانون رقم 10 لعام 2018، الذي تم التطرق إليه في قسم قطاع البناء والتشييد.

أما فيما يخص الخدمات الحكومية، فقد زادت مساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأولى من النزاع، نتيجة محاولة النظام الحفاظ على عمل المؤسسات الحكومية والاستمرار في دفع الرواتب، إضافة إلى الزيادة الكبيرة في رواتب القطاع العسكري والأمني. إلا أن هذا القطاع بدأ بالتدهور الحاد مع الانخفاض الكبير في سعر الصرف، وبالتالي في قيمة الأجور الحقيقية للعاملين في القطاع

العام والحكومي. وقد أدى نفاذ الموارد المالية المتاحة للحكومة إلى انخفاض حاد في قيمة الخدمات العامة ونوعيتها، وعانت المؤسسات العامة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام من قلة الموارد والعجز عن زيادتها، إضافة إلى حداثة هذه المؤسسات وعدم استقرارها نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية. شهد قطاع تجارة الجملة والتجزئة انكماشاً كبيراً، إذ بلغت قيمة ناتجه عام 2020 نحو 33% من معدل عام 2010 (الشكل 13). وقد أدى النزاع إلى دمار جزء كبير من المحال التجارية والمطاعم والفنادق، وتدهور حركة البيع والشراء والانخفاض الكبير للقدرة الشرائية لدى السوريين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة وصعوبة تأمينها، وتعطل خدمات التأمين والعمليات المالية مع الخارج نتيجة العقوبات، إضافة إلى خضوع آليات العمل في هذا القطاع لاستغلال وابتزاز من قبل محاسيب سلطات الأمر الواقع، وفرض الإتاوات والاستحواذ على البضائع بغرض بيعها في السوق السوداء. كما يعاني هذا القطاع من عشوائية السياسات الاقتصادية للسلطات التي تهدف بقراراتها إلى جباية أكبر قدر ممكن من أموال أصحاب المصالح في قطاع التجارة، وتخفيض مسؤولياتها من دعم لوجستي ودعم لأسعار حوامل الطاقة.

وقد طرأ تحسن طفيف على هذا القطاع عامي 2018-2019، إلا أن انهيار سعر الصرف عام 2020 أدى إلى انتكاسة القطاع وعودته إلى معدلات النمو السلبية (المكتب المركزي للإحصاء وتقديرات الباحثين). ومع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، ظهرت عام 2020، خاصة في مناطق النظام، آليات استغلال جديدة لعمل التجارة الداخلية، تم من خلالها استخدام مؤسسات الدولة - من جمارك ومالية وتموين - لجباية الأموال من التجار وابتزازهم، كما تم رفع الدعم عن سلع أساسية، وفرض السيطرة على السلع الاستهلاكية من خلال البطاقة الذكية، والاستحواذ على أعمال لاعبين أساسيين في توفير السلع والخدمات مثل رامي مخلوف (تركاوي، 2021).

وفي العام 2020، بلغ ناتج النقل والاتصالات نحو 40% مما كان عليه عام 2010 (الشكل 13)، فقد تسبب النزاع بانخفاض حاد في الأعمال المتعلقة بقطاع النقل، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وسرقة المركبات والسيارات العامة والخاصة، والدمار الكبير في الشبكات الطرقية وسكك الحديد، وفرض الإتاوات وإقامة الحواجز على طرق النقل البري، ونهب البضائع من شاحنات النقل، إضافة إلى انخفاض الطلب على خدمات النقل التجاري بسبب تدهور الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية. كما استغلت سلطات الأمر الواقع المختلفة أنشطة قطاع النقل، فقام النظام مثلاً بإجبار أصحاب شركات النقل على تسخير ما لديهم من مركبات في خدمة المتطلبات الأمنية والعسكرية، وشكلت أعمال النقل التجاري ونقل الأفراد مصدراً مالياً لهذه السلطات، من خلال قيامها بالابتزاز والنهب وفرض الإتاوات على الحواجز ونقاط التفتيش المنتشرة في كافة المناطق السورية (EASO, 2021).

كما تعرض قطاع الاتصالات إلى خسائر كبيرة خلال فترة النزاع نتيجة تخريب وسرقة البنية التحتية، إلا أنه تمكن من تعويض جزء من هذه الخسائر والحفاظ على هامش ربحه المرتفع، الذي يذهب بمجمله إلى شركتي الاتصالات الخليوية سيرياتل وMTN، على حساب حقوق الدولة والمستفيدين من خدمة الاتصالات. وهذا ما يمكن أن يفسر اهتمام الحلقة الضيقة للنظام السوري في إحكام السيطرة على هاتين الشركتين في مرحلتين: المرحلة الأولى هدفت إلى حماية واستدامة أرباح الشركتين، حيث قامت حكومة الحلقي الثانية عام 2014 بتحويل العقد مع الشركتين من نظام استثمار B.O.T - الذي يفترض أن تؤول الملكية بموجبه إلى الدولة مع بداية عام 2015 - إلى نظام ترخيص عمل لتقديم خدمة الاتصالات الخليوية مقابل بدل مبدئي وتحويل نسبة متناقصة من الإيرادات إلى الخزينة العامة لغاية عام 2034 (غصن، 2021)؛ أما المرحلة الثانية فبدأت عام 2018 مع توجه الحكومة إلى فرض حراسة قضائية على شركتي الخليوي وادعائها بعدم تسديد مبالغ واجبة (المصدر السابق)، ولم يكن هذا التوجه إلا انعكاساً لرغبة النظام - وتحديداً القصر الجمهوري - في إحكام السيطرة المباشرة على هذا القطاع، وتوجيه رسالة خاصة إلى مَحاسيبه، مفادها أن القصر هو الذي يتحكم بديناميات القطاع الخاص ومتنفذيه مهما بلغت درجة نفوذهم. وتشير تقارير صحفية عديدة إلى أن المشغل الثالث الذي يحمل اسم وفا تليكوم، الذي سيدخل إلى القطاع عما قريب، يسيطر عليه بشكل مباشر مقربون من القصر الجمهوري[13].

تجدر الإشارة إلى أن سلطات الأمر الواقع الأخرى في سوريا تعمل على الاستفادة من قطاع الاتصالات وتجيير أرباحه لصالحها. فمثلاً دعمت حكومة الإنقاذ في إدلب، المحسوبة على هيئة تحرير الشام، عمل شركة E-Lux للاتصالات الخليوية، عبر الاستفادة من تغطية الأبراج التركية والأبراج في مناطق النظام، كما بدأت مؤخراً باستخدام أبراج مخصصة لها في مدينة إدلب ومناطق أخرى، إلا أن هذه الخدمة مازالت تعاني من المشاكل التقنية، إضافة إلى ارتفاع سعرها بالنسبة إلى مستوى معيشة السكان في هذه المناطق[14].
أثناء النزاع، تأثرت بشكل كبير أنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية، مثل خدمات الصحة والتعليم التي يقدمها القطاع الخاص والمدني، خاصة في السنوات الأولى، نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي للمجتمعات المحلية، والدمار في المنشآت، وتدني نسبة اليد العاملة المؤهلة، وانهيار سعر الصرف،

13 مقال بتاريخ 26 حزيران 2021 على موقع الحل نت حول المشغل الخليوي الثالث في سوريا، الرابط: https://bit.ly/3I1fyNX

14 مقال بتاريخ 15 أيار 2020 على موقع اقتصاد حول شبكة إيلوكس في إدلب، الرابط: https://bit.ly/3gXPOG8

إضافة إلى معاناة مقدمي هذه الخدمات من الحصول على المواد اللازمة لهم - بما فيها حوامل الطاقة - بأسعار باهظة، الأمر الذي رفع أسعار هذه الخدمات بشكل كبير وحدَّ من الطلب عليها، وأجبرَ العديدين من أصحاب الأنشطة الخدمية بالمحصلة على إغلاق أعمالهم. وقد بلغ ناتج قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية عام 2020 نحو 60% مما كان عليه عام 2010 (الشكل 13)، علماً بأن عامي 2018 و2019 قد شهدا معدلات نمو إيجابية منخفضة سرعان ما تحولت إلى معدلات سلبية عام 2020 (المكتب المركزي للإحصاء وتقديرات الباحثين)، بسبب انهيار سعر الصرف والمزيد من التدهور في الخدمات العامة خاصة الكهرباء.

بالمجمل، فإن قطاع الخدمات بكافة أنشطته قد شهد خلال فترة النزاع في سوريا معدلات نمو سلبية بلغت أعلاها نحو 35%- عام 2013. وفي العامين 2018-2019، شهد القطاع نمو إيجابياً بلغ وسطياً 1%، لكنه أصلاً طرأ على ناتج متدن، وبالتالي لم يكن له أي أثر ملموس على الاقتصاد. وفي العام 2020، استمرت معدلات النمو السلبية في قطاع الخدمات **(الشكل 14)**، خصوصاً مع انهيار سعر الصرف، وعدم توفر السلع، وتبخر القدرة الشرائية لدى غالبية السوريين.

الشكل (14): الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات بأسعار 2000 الثابتة (2011-2020)

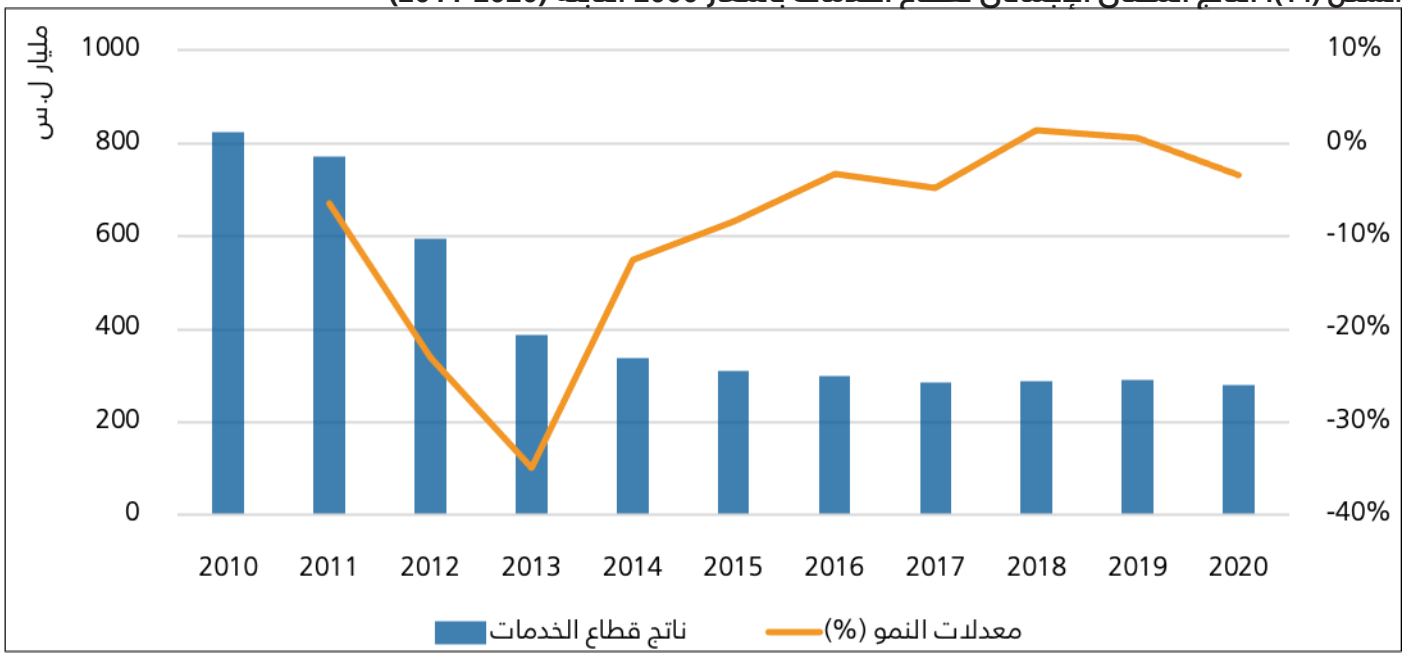

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية - تقديرات وحسابات الباحثين

إلى جانب الأثر المادي، أسفر النزاع عن تغيرات في ديناميات القوى والحوكمة لدى قطاع الخدمات، وذلك مع سعي سلطات الأمر الواقع إلى السيطرة عليه والاستفادة منه. اتبعت هذه السلطات أساليب عدة لتحقيق ذلك، منها الابتزاز المالي لأصحاب الأعمال من مقدمي الخدمات، وذلك عبر فرض رسوم وضرائب غير مبررة في معظم الأحيان من قبل مؤسساتها (مثل البلديات، والمالية، والتموين، والجمارك). أسلوب آخر هو إحكام السيطرة على القطاعات ذات نسب الربح المرتفعة، مثل الاتصالات الخليوية، من خلال محاسيب السلطة والمقربين منها، الذين يتم الحفاظ على حدود معينة لنفوذهم، ويتم التخلي عنهم واستبدالهم فور تجاوزها.

ترافق مع نشوء آليات الاستغلال على مستوى أصحاب الأعمال والمتنفذين، انهيارُ الخدمات المقدمة للمستهلكين، وتضاؤل القدرة الشرائية لدى معظم السوريين، وزيادة تحديات العمل لدى المشتغلين في هذا القطاع. فأصحاب سيارات النقل الصغيرة، مثلاً، يعانون من خطر السرقة، والارتفاع المستمر في أسعار الوقود، والابتزاز المالي على الحواجز، وذلك مع غياب شبه كامل لسيادة القانون؛ وفي المقابل يعملون لساعات طويلة، وبمردود مادي لا يكفي لشراء المتطلبات الأساسية للأسرة. كذلك يعاني معظم أصحاب المشاريع التجارية والخدمية الصغيرة ومتناهية الصغر من شتى المصاعب، مع التدهور المستمر في بيئة العمل، وغياب شبه كامل للخدمات الأساسية، وغياب أي مؤشر على توجه سلطات الأمر الواقع لوقف استنزاف هذا القطاع لصالح متنفذيها والمقربين منها.

II. أثر النزاع على القطاع المالي والنقدي

أظهرت المؤشرات المالية والنقدية في سوريا خلال سنوات ما قبل النزاع نوعاً من الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، فقد شهدت البلاد مستويات منخفضة من الدين العام، والعجز في الموازنة العامة والميزان التجاري، إضافة إلى استقرار مستويات مؤشر أسعار المستهلك ومعدلات التضخم. إلا أن تلك المؤشرات أخفت اختلالات بنيوية كبيرة في الاقتصاد السوري، إذ جاء تحسّن العجز في الموازنة على حساب انخفاض الإنفاق العام الذي يشمل الصحة والتعليم (المكتب المركزي للإحصاء، 2000-2010)[15]، كما أشارت إيرادات الموازنة العامة إلى انخفاض العائد الضريبي، والاعتماد بشكل رئيسي على الضرائب غير المباشرة (المصدر السابق)، الأمر الذي يعكس تراجع مفهوم العدالة الضريبية.

من ناحية الميزان التجاري، اعتمدت الصادرات السورية بشكل كبير على النفط، الذي شكل وسطياً ما نسبته 72% من إجمالي الصادرات السورية في الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2004، قبل أن تنخفض هذه النسبة إلى نحو 40% في الفترة بين 2005-2010. ترافق مع هذا الانخفاض تحول فائض الميزان التجاري خلال السنوات الأولى من الألفية الثانية إلى عجز بلغ 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 (المصدر السابق).

أما الاستقرار النسبي في معدلات التضخم ومؤشر أسعار المستهلك آنذاك فيعود إلى تدخل الدولة الكبير في تحديد ودعم الأسعار، خاصة أسعار المواد الأساسية بما في ذلك الوقود. وفي العام 2008، حين بدأ العمل بتحرير أسعار الوقود، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بأكثر من 15% مقارنة مع وسطي تضخم لم يتجاوز 5% في السنوات السابقة (المصدر السابق). انعكست هذه الاختلالات البنيوية سلباً على تنافسية الاقتصاد السوري، فقد تدهور ترتيب سوريا في مؤشر التنافسية العالمي من المرتبة 78 (من أصل 134 دولة) عام 2008، إلى المرتبة 97 (من أصل 139 دولة) عام 2010 (World Economic Forum, 2010).

كما عكست السياسات المالية والنقدية علاقة المساومة غير المباشرة التي أنشأها النظام الاستبدادي مع المجتمع السوري منذ استلام حزب البعث السلطة عام 1963، فقد تبنى الحزب سياسة دعم أسعار السلع الأساسية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية بشكل مجاني، إضافة إلى تطبيق سياسات التوظيف العام على نطاق واسع، مقابل التوسع في المصاريف الأمنية والعسكرية، وتقييد الحريات، ومنع العمل السياسي (Mehchy, 2021). ومع استلام حافظ الأسد للسلطة عام 1970، تعمّقت هذه المساومة، إلى أن أنهكت موارد الدولة المالية في نهاية الثمانينات. حينها، بدأت الحكومة بزيادة الضرائب والرسوم غير المباشرة، وزيادة أسعار بعض السلع المدعومة، ما أدى إلى تدهور كبير في الوضع المعيشي خاصة لدى الطبقة الوسطى في سوريا (Haddad, 2012). ومنذ مجيء بشار الأسد إلى السلطة عام 2000، ظهر توجه واضح لتبني سياسات التحرر الاقتصادي ورفع الدعم، التي لم يستفد من تطبيقها الفعلي إلا محاسيب النظام، والتي وسّعت فجوة الدخل بشكل هائل في المجتمع، ولم يرافق ذلك أي تغيير في نهج النظام بشأن تقييد الحريات. أما خلال فترة النزاع، فقد تغيرت ديناميات السياسة المالية والنقدية لدى النظام بشكل كبير، إلا أنها بقيت تهدف في صلبها إلى استمرار سلطتها، دون أي اعتبار للتدهور الكارثي في الحالة المعيشية لدى معظم السوريين.

I. السياسات المالية

أدى النزاع المستمر منذ عام 2011 إلى استنزاف موارد الدولة السورية التي استحوذ النظام على جزء كبير منها، فقد دمرت البنية التحتية للصناعات الاستخراجية، وخرجت معظم الحقول النفطية عن سيطرة النظام، كما فقدت البنية الإنتاجية المحلية قدرتها على الاستمرار، وأدى ذلك إلى الاعتماد شبه المطلق على الخارج - الأمر الذي وضع أعباء مالية كبيرة على الاقتصاد السوري في الوقت الحالي، وعلى المدى البعيد.

تشير البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة السورية إلى أن حجم الصادرات عام 2021 قد بلغ 664 مليون يورو، بينما تجاوز حجم الواردات مبلغ 4 مليارات يورو[16]، أي بعجز يقدر بنحو 3.3 مليار يورو، وهو ما يعادل 60% تقريباً من الموازنة العامة في تلك السنة، وفق سعر الصرف الرسمي[17]. وتشير الأرقام الرسمية إلى أن حجم التبادل التجاري مع إيران قد بلغ نحو ربع مليار يورو عام 2021[18]، في الوقت

15 المجموعات الإحصائية وحسابات الباحثين

16 مقال في عنب بلدي حول العجز التجاري، الرابط: https://www.enabbaladi.net/archives/540076

17 عام 2021 بلغ إجمالي الموازنة 8500 مليار ليرة سورية، بمعدل سعر الصرف الرسمي 1250 ليرة سورية لكل دولار أمريكي.

18 مقال في عنب بلدي حول التبادل التجاري بين إيران وسوريا، الرابط: https://www.enabbaladi.net/archives/546077 يشير إلى أن حجم التبادل بلغ 190 مليون يورو خلال الأشهر التسعة الأولى، أي بنحو 21 مليون يورو شهرياً. بذلك تم تقدير التبادل السنوي بنحو ربع مليار يورو.

الذي صرح فيه وزير النفط لدى الحكومة السورية أن إيران تورد إلى سوريا 3 ملايين برميل من النفط الخام شهرياً عبر خط الائتمان الإيراني[19]. وعلى اعتبار أن وسطي سعر البرميل بلغ نحو 60 يورو[20] عام 2021، فإن إجمالي الصادرات النفطية الإيرانية إلى سوريا سيبلغ 2.16 مليار يورو، وبالتالي فإن الأرقام الرسمية للتجارة الخارجية لا تتضمن كامل الواردات النفطية إلى سوريا، والتي لو أضيفت إلى العجز الرسمي في الميزان التجاري، لعادلت قيمة هذا العجز أكثر من 90% من الموازنة العامة لسنة 2021.

كذلك انخفضت الإيرادات الناتجة عن الضرائب والرسوم بشكل حاد خلال النزاع، وذلك نتيجة انهيار كافة القطاعات الاقتصادية، كما ذكر التقرير في الأقسام السابقة، إضافة إلى خروج الكثير من المناطق عن سيطرة النظام، وانهيار فعالية المؤسسات المالية القادرة على استيفاء هذه الإيرادات. وتراجعت إيرادات الضرائب والرسوم بين عامي 2011 و2021 بأكثر من 85% مقوّمة بالدولار الأمريكي وفق سعر الصرف الرسمي[21].
علاوة على ذلك، فقدت سوريا الجزء الأكبر من احتياطيها من العملات الصعبة، سواء بسبب استخدامها في تثبيت سعر الصرف، أو تمويل عجز الموازنة، أو نتيجة تجميد جزء منها بفعل العقوبات، حيث تشير التقديرات إلى أن الحكومة السورية لم تتمكن من الوصول إلى 20% من هذه الاحتياطيات منذ عام 2011 (IMF, 2016).
مع هذا التدهور في الموارد المالية، لجأ النظام إلى عدد من الآليات لزيادة ملاءته المالية، بغية الاحتفاظ بقدرته على تمويل ماكينته العسكرية والأمنية، وتأمين الحد الأدنى من السلع الأساسية من أجل امتصاص الغضب الشعبي واحتواء حالة عدم الرضى عن الحالة المعيشية لدى عموم السوريين.
وكان من بين تلك الآليات تخفيض الإنفاق العام، تحديداً الإنفاق على دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية، وزيادة الإيرادات الضريبية العامة، عن طريق ابتزاز عدد من أصحاب الأعمال لدفع مبالغ طائلة تحت مظلة استرداد حق الدولة من الضرائب، واعتماد الأرباح الناتجة من تجارة المواد غير القانونية خاصة المخدرات، والاستفادة من التحويلات المالية سواء تلك التي يجريها الأفراد إلى عائلاتهم في الداخل السوري، أو من المنظمات الدولية لتنفيذ مشاريع تعافٍ مبكر وإرسال مساعدات إنسانية.

شهدت الموازنة العامة للحكومة السورية انخفاضاً كبيراً في الإنفاق العام مقدراً بالدولار الأمريكي بسعر الصرف الرسمي، فقد انخفضت قيمة كتلة الرواتب والأجور بنحو 75% بين عامي 2011 و2021، وذلك على الرغم من الارتفاع الاسمي لهذه الكتلة بأكثر من 8 أضعاف خلال تلك الفترة[22]. أما رواتب القطاع العام فقد شهدت عدة زيادات منذ بدء النزاع، حيث يعتبر النظام أن الرواتب والوظائف العامة تساهم في زيادة ارتباط العاملين في القطاع معه، وبالتالي فهي تشكل جزءاً من آليات سيطرته على مرافق الدولة السورية، بما فيها القطاع الأمني والعسكري. وتشير آخر بيانات المكتب المركزي للإحصاء أن عدد العاملين في القطاع العام قد بلغ نحو 1.6 مليون موظف عام 2019، إضافة إلى نحو نصف مليون متقاعد (المكتب المركزي للإحصاء، 2020-2011).
يعتبر بند الدعم الاجتماعي من أهم بنود الموازنة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، إذ أن النظام يستخدم هذا البند للظهور بمظهر الدولة الراعية التي تهتم بشؤون مواطنيها. كما أن الدعم الاجتماعي يمثل جزءاً من المساومة الضمنية غير المباشرة بين النظام والمجتمع، حيث يتخلى الأخير عن حقه في المشاركة السياسية الفعالة. أما من الناحية الاقتصادية، فقد شكّل الدعم رافداً مهماً للأسر السورية لتقليص الفجوة بين إيرادات الأسرة ونفقاتها. وخلال النزاع، ومع تقلص موارد الدولة، انخفض الدعم المقدم بشكل كبير تحت حجج عقلنة الدعم وتوجيهه لمستحقيه. وعلى الرغم من التباين الكبير في أرقام الدعم الاجتماعي من عام إلى آخر، وعدم إضافته إلى الموازنة كبند واضح إلا منذ عام 2012، فإن مقاربة مخصصات الدعم مع الانهيار في سعر الصرف تظهر الانخفاض المستمر لقيمته الفعلية (Ghisn, 2021).

وتشير بيانات المصرف المركزي أن قيمة الدعم الاجتماعي مقوماً بسعر الصرف الرسمي قد انخفض إلى أكثر من النصف بين عامي 2012 و2020[23]، علماً بأن اعتمادات الموازنة لا تصرف بالضرورة. فمثلاً تظهر بيانات قطع الحسابات الرسمية (أي ما يتم صرفه فعلاً) لعام 2016 - وهو العام الأخير الذي قدمت فيه بيانات القطع من وزارة المالية حتى وقت كتابة هذا التقرير - أن مقدار العجز الحقيقي بلغ 26 مليار ليرة سورية مقارنة بالعجز المقدر في موازنة ذلك العام، والبالغ 642 مليار ليرة سورية، مما يشير إلى أن حجم الإنفاق الحقيقي أقل بكثير من الإنفاق المقدر في بنود الموازنة العامة (حجازي، 2021).

19 مقال في تلفزيون سوريا حول النفط الإيراني إلى سوريا، الرابط: https://bit.ly/3tKuco5

20 وفق موقع US Energy Information Administration، الرابط: https://bit.ly/3IIAGYK

21 حسابات الباحثين والنشرات الإحصائية لمصرف سورية المركزي، الرابط: https://bit.ly/3tI9dlB

22 المصدر السابق.

23 المصدر السابق.

لقد تعاون النظام السوري مع القطاع الخاص من أجل إيجاد آليات تنفيذية لتخفيض الدعم. تم تبني البطاقة الذكية وتوزيعها على الأسر في الداخل السوري، ليحصلوا من خلالها على السلع والخدمات الرئيسية بالسعر المدعوم، بزعم أن هذه الآلية لا تسمح للأسر بتجاوز مخصصاتها. وتحصل تكامل، الشركة الخاصة التي تدير العملية، على أرباح هائلة، إذ تأخذ ما يقدر بـ 25 بالألف على كل عملية بيع للمحروقات من خلال البطاقة الذكية. تعود ملكية الشركة إلى مهند الدباغ، وهو أحد محاسيب النظام (Mehchy et al, 2020).

ويعتبر التعاون مع القطاع الخاص مصدر إسهام في موارد النظام المالية، ووسيلة لإعادة تدوير المال العام لمصلحته ومصلحة محاسيبه. ومن الأمثلة على هذه العملية التعاونية، بالإضافة إلى شركة تكامل، عمليات استيراد السلع الأساسية بما في ذلك النفط والقمح، إذ تتعاقد الحكومة مع شركات تابعة للقطاع الخاص من أجل استيراد تلك السلع. ويملك هذه الشركات محاسيب للنظام، مثل سامر الفوز وحسام قاطرجي، الذين تشملهم العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوري، ولكنهم يديرون شبكة من الشركات الموزعة على دول مختلفة مثل لبنان وروسيا، ويتعاونون مع شبكات اقتصادية في المناطق الشمالية الشرقية من سوريا لشراء هذه السلع (Mehchy, 2021). غالباً ما يتم تسعير السلع المُتعاقد عليها بمبالغ أعلى من السعر العالمي بحجة تكاليف تجاوز العقوبات، وتقوم الحكومة بتسديد قيمة هذه العقود من الاعتمادات العامة. يتم ذلك عن طريق تحويل المحصل من المال العام، بما في ذلك القطع الأجنبي، لصالح هؤلاء المحاسيب. هم بالمقابل يجبرون عليهم إظهار الولاء المطلق والدعم المالي غير المحدود للنظام، رغم معرفتهم إمكانية حجز النظام عليهم وعلى أموالهم وممتلكاتهم كما فعل مع رامي مخلوف، الذي كان يعتبر واحداً من أهم أركان النظام الاقتصادي (المصدر السابق).

منذ عام 2019 بدأ النظام السوري بابتزاز رجال الأعمال - بمن فيهم الموالون له - بغرض تحويلهم إلى مصدر تمويل لأجهزة النظام والخزينة العامة. يدير هذه العملية يسار إبراهيم، وهو رجل أعمال من محاسيب النظام ومسؤول الملف الاقتصادي في رئاسة الجمهورية، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية. حيث يقوم يسار بالتواصل مع رجال الأعمال، ويطلب منهم الحضور إلى أحد الأفرع الأمنية للتفاوض بخصوص المبالغ الواجب عليهم دفعها لخزينة الدولة، بحجة التهرب من الضرائب، أو الإثراء نتيجة المضاربة على الليرة السورية، أو التهرب من الجمارك، وليس أمام المدعوين سوى الامتثال للدفع (Miller and Sly, 2021). ويدير يسار إبراهيم مجموعة من الشركات التي تعمل في مجال الطاقة والنفط والاتصالات، ويعتبره كثيرون خازن مال النظام الذي حل مكان رامي مخلوف (المصدر السابق).

استفادت معظم قوى الأمر الواقع - خاصة النظام - من الأنشطة غير القانونية التي انتشرت بشكل كبير أثناء النزاع، بما في ذلك السرقة والنهب والخطف والإتاوات والتهريب، إلا أنه ومنذ عام 2018، أي بعدما بدأ النظام باستعادة السيطرة على كثير من المناطق خاصة في ريف دمشق ودرعا، نشطت تجارة المخدرات - وبالتحديد الكبتاغون - عن طريق الأردن ولبنان، وأصبحت سوريا من أهم المصدرين لهذه المادة في العالم. وتُقدر قيمة صادرات سوريا من الكبتاغون بنحو 3.5 مليار دولار، وهو رقم تخميني يحتمل أن يكون أقل من الواقع (COAR, 2021)؛ يُعادل ذلك نحو 4 أضعاف قيمة الصادرات الرسمية للحكومة السورية عام 2021. تجدر الإشارة هنا إلى أن تجارة الكبتاغون كانت من مصادر تمويل الجماعات المسلحة للنظام، قبل أن يتم تحويلها إلى مصدر مهم للدخل، خاصة لأجهزة النظام الأمنية (المصدر السابق). مع انحسار المصادر النظامية للقطع الأجنبي نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وفرض العقوبات الاقتصادية، اعتمد النظام بشكل كبير على الحوالات الآتية إلى سوريا عبر القنوات المالية الرسمية، حيث صار يحتفظ بالعملة الصعبة ويصرفها بالسعر الرسمي، الذي يكون أقل من سعر السوق بنسبة كبيرة. وتشير التقديرات إلى أن قيمة التحويلات الذي تمت عبر القنوات الرسمية قد بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي عام 2019 (Zuntz, 2021)، ما يشكل نحو ضعفي صادرت الحكومة السورية الرسمية عام 2020. كما استفاد النظام السوري من تحويلات الممولين لمشاريع الأمم المتحدة العاملة في مناطق سيطرته، إذ طلبت الحكومة السورية من المنظمات الأممية أن تقوم بكافة هذه التحويلات من خلال المصرف المركزي، واستلامها بالليرة السورية على سعر الصرف الرسمي. وتدل البيانات على أن هذه المنظمات قد حولت بالحد الأدنى ما قيمته 113 مليون دولار أمريكي عن طريق المصرف المركزي عام 2020. وعند تحويل هذا المبلغ إلى الليرة السورية بسعر الصرف الرسمي يفقد نحو 45% من قيمته (Hall et al, 2021). غالباً ما يستخدم النظام القطع الأجنبي الذي يحصل عليه من هذه التحويلات في استيراد السلع الأساسية بأسعار مرتفعة عن طريق محاسيبه والمقربين منه.

وقد استطاع النظام السوري تأمين مصادر متنوعة - معظمها غير قانوني - للحفاظ على استقراره المالي ولو بالحد الأدنى، كما تمكن إلى درجة كبيرة من تحويل الآثار السلبية للعقوبات بحيث تصيب غالبية الشعب السوري ويستفيد منها التجار المقربون منه، فقد رفعت هذه العقوبات من قيمة العمولات التي يحصل عليها هؤلاء التجار، وبالتالي ارتفعت أسعار معظم السلع في السوق الداخلي. كما أثرت العقوبات سلباً على صغار التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فزادت صعوبة إجراء التحويلات المالية، والتعامل مع الشركات الخارجية، واستيراد المواد الأولية اللازمة لعدد من الصناعات المحلية ومنها الدوائية. وبالتالي - وحاله مثل حال

أي نظام استبدادي آخر - فإن استمرار العقوبات لفترة زمنية طويلة يؤدي إلى تمكين النظام وتطوير قدراته على التعامل معها، بينما تزيد من الآثار الاقتصادية السلبية على غالبية السكان (Mehchy and Turkmani, 2021).

تتشابه السياسات المالية التي تتبناها قوى الأمر الواقع الأخرى مع سياسات النظام السوري، حيث تغيب الشفافية عن معظم السياسات المالية لهذه القوى، ويسودها الفساد والمحسوبية وضعف فعالية المؤسسات، وتقوم بعمل التحصيل المالي للحفاظ على استقرارها وسلطتها، وتمويل أجهزتها العسكرية والأمنية. ولكن تبقى السياسات المالية للنظام السوري الأوسع أثراً، لكون النظام يسيطر على الكم الأكبر من السكان، وعلى أجهزة الدولة المالية، بالإضافة إلى قدرته على التحكم بشبكات اقتصادية واسعة، وسيطرته على المصرف المركزي، وبالتالي السياسات النقدية.

٢. الأسعار والتضخم

لعبت العديد من العوامل المتداخلة دوراً في الارتفاع الهائل لمستوى الأسعار في كافة المناطق السورية خلال فترة النزاع، ويعتبر انهيار عملية الإنتاج الذي أصاب كافة القطاعات الاقتصادية، حسبما أورد التقرير في القسم السابق، من أهم هذه العوامل، إذ أنه أثر سلباً وبشكل كبير على توفر السلع والخدمات في السوق، وبالتالي ارتفاع أسعارها. وتعتبر السياسات النقدية التي يمارسها المصرف المركزي من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى زيادة الضغط على العملة المحلية، فقد ركز المصرف على تحقيق هدف أساسي هو تثبيت سعر الصرف على المدى القصير، دونما اعتبار للأثر السلبي للتدخلات المباشرة التي يقوم بها في سوق النقد على الاقتصاد الكلي. على سبيل المثال، قام المصرف المركزي لغاية عام 2015 ببيع العملة الصعبة بالليرة السورية في مزادات علنية من خلال شركات الصرافة، بهدف تثبيت سعر صرف الليرة، إلا أن ذلك لم يتحقق ونتج عنه خسارة في احتياطي سوريا من العملات الصعبة تقدر بنحو 1.2 مليار دولار أمريكي. كما قام المصرف بزيادة الكتلة النقدية في السوق ثلاثة أضعاف حتى عام 2017 دون أي تغطية من القطاع الإنتاجي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار في الأسواق المحلية (Mehchy, 2019).

وقد أسهم غياب سيادة القانون وعدم فعالية المؤسسات النقدية، إضافة إلى التغير الكبير في سعر صرف الليرة السورية، على تشجيع العديد من الأفراد والشركات للمضاربة على الليرة، وتحقيق أرباح خيالية على حساب القدرة الشرائية لمعظم السوريين. وغالباً ما يتعاون المضاربون مع أفراد من الأجهزة الأمنية لضمان استمرار عملهم، وقد عمقت هذه المضاربات من الصعوبات التي تواجهها العملة المحلية (المصدر السابق).

يساهم العجز الكبير في الميزان التجاري وارتفاع الدين الخارجي في انخفاض قيمة الليرة السورية وزيادة الضغوط التضخمية، خاصة أن سوريا تعتمد بشكل شبه كلي على الخارج لتأمين السلع الأساسية. وقد عمقت الأزمة المصرفية اللبنانية منذ تشرين الأول 2019 من الآثار التضخمية في سوريا، إذ يعتمد معظم السوريين المقيمين في سوريا على المصارف اللبنانية لتسيير معاملاتهم ووضع مدخراتهم بالعملة الصعبة. وبالتالي فإن الحد من قدرتهم على الوصول إلى حساباتهم المصرفية في البنوك اللبنانية نتيجة تلك الأزمة المصرفية، قد أدى إلى انخفاض الكمية المتاحة من العملة الصعبة لدى السوريين، وبالتالي نقص العرض من العملة في السوق الداخلية، وارتفاع سعرها مقابل الليرة السورية.

حدّت العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوري من قدرة الأفراد والمؤسسات داخل سوريا على التعامل النقدي والمالي مع الخارج، كما فرضت تبعات سلبية على أي استثمار أجنبي قد يدخل إلى سوريا حالياً أو في المستقبل. وقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا إلى قيمة صفرية تقريباً بعد أن بلغ الوسطي السنوي نحو 1.5 مليار دولار في الفترة بين 2010[24]-2005، مما زاد من ندرة العملة الصعبة داخل البلاد. وكما أشار التقرير في قسم السياسات المالية، فقد رفعت هذه العقوبات أيضاً من تكلفة الاستيراد والتحويلات المالية، هذا بالإضافة إلى الزيادة التي طرأت على هذه التكلفة – والأسعار بالمحصلة – على المستوى العالمي، نتيجة جائحة كورونا وسياسات الإغلاق التي تم اتباعها منذ الربع الأول من عام 2020.

تقدّر الدراسة مؤشر أسعار المستهلك في سوريا والتضخم السنوي حتى نهاية عام 2021، بناء على توقعات نموذج العلاقة بين هذا المؤشر وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في السوق بشكل شهري، منذ كانون الثاني 2012 لغاية كانون الأول 2018 (أي 84 شهر)[25]. وتشير النتائج في **الشكل (15)** إلى أن الأسعار في نهاية عام 2021 ارتفعت بنحو 61 ضعف مقارنة مع مستوى الأسعار عام 2010. كما شهد عاما 2020-2021 الجزء الأكبر من هذا الارتفاع، إذ ارتفعت الأسعار نحو 11 ضعف

24 بيانات CEIC حول الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا، متوفر على الرابط: https://www.ceicdata.com/en/indicator/syria/foreign-direct-investment

25 تم الاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلك وعلى موقع «الليرة اليوم» https://sp-today.com/en/ بالنسبة لأسعار الصرف.

حتى نهاية عام 2019 بالمقارنة مع عام 2010، ووصل الارتفاع إلى 37 ضعف مع نهاية عام 2020، و61 ضعف مع نهاية عام 2021، الأمر الذي يفسر الارتفاع الكبير في معدل التضخم السنوي (من شهر إلى الشهر ذاته في العام التالي)، منذ منتصف عام 2020 وحتى بداية الربع الثاني من عام 2021.

الشكل (15): مؤشر أسعار المستهلك والتضخم السنوي (كانون الثاني 2019 لغاية كانون الأول 2020)

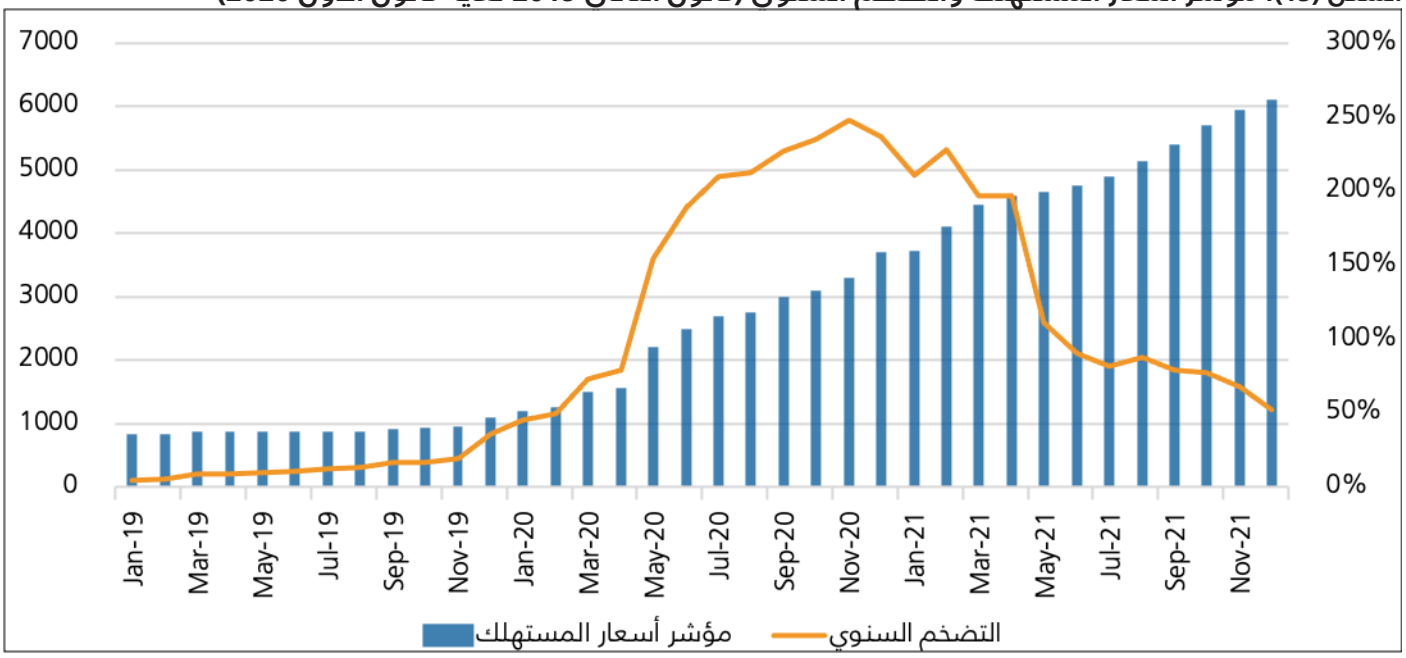

المصدر: حسابات الباحثين

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات ترافق مع تذبذب كبير في سعر الصرف الذي وصل إلى أكثر من 4600 ليرة سورية مقابل كل دولار أمريكي في منتصف آذار 2021، قبل أن يعاود الانخفاض ويستقر بين 3200 و3500 ليرة حتى نهاية ذلك العام[26]. يمكن تفسير هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف بالتدخلات الأمنية المباشرة في سوق القطع واعتقال بعض المتاجرين بالدولار، إضافة إلى قرار المصرف المركزي بضبط السيولة النقدية من الليرة السورية في السوق من خلال تحديد سقف السحوبات اليومية[27]. استقرار سعر الصرف في تلك الفترة، إذن، لا يرتبط بإصلاحات هيكلية وانتعاش اقتصادي، إنما هو استقرار ظاهري تماماً، ولذلك لم يؤثر في الحد من استمرار الأسعار بالارتفاع.

ترافق ارتفاع الأسعار المستمر والكبير مع غياب فرص العمل في كافة القطاعات الاقتصادية، ما أدى إلى انهيار القدرة الشرائية والحالة المعيشية لمعظم الأسر في سوريا، ودُفع أكثر من 90% من السوريين إلى ما دون خط الفقر، وتعرّض أكثر من نصفهم إلى خطر الفقر الغذائي[28]. وقد تأثرت كافة المناطق في سوريا بنسب متقاربة من ارتفاع الأسعار نتيجة تشابه الظروف الاقتصادية والمالية، إضافة إلى تأثير السياسات النقدية للمصرف المركزي على كافة المناطق التي تتعامل بالليرة السورية، حتى لو لم تكن تحت سيطرة النظام. حاولت بعض قوى الأمر الواقع في شمال وشمال غرب سوريا فك ارتباطها بالليرة السورية واستخدام الليرة التركية بقرار رسمي منذ حزيران 2020، بهدف التخفيف من الآثار السلبية للتدهور الحاد في الليرة السورية على الحالة المعيشية لسكان تلك المناطق (مركز الحوار السوري، 2022). إلا أن تبني الليرة التركية انطوى على تحديات كبيرة منها فقدان السيادة الاقتصادية، والارتباط بالقرارات الصادرة عن دولة أخرى، وعدم ملاءمة الأجر والدخل المحلي مع القوة الشرائية لليرة التركية، وزيادة تكاليف السلع الاستهلاكية اليومية نتيجة التسعير بالعملة التركية - ما دفع بعض السكان المحليين إلى الاستمرار في استخدام الليرة السورية في شراء السلع الغذائية والاستهلاكية البسيطة - إضافة إلى الانخفاض الحاد لليرة التركية منذ منتصف عام 2021، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع هائل في أسعار السلع والخدمات دون أي زيادة ملموسة في الدخل. بالتالي، فإن التخلي عن التداول بالعملة المحلية - ناهيك عن أثر ذلك على السيادة - لا يؤدي بالضرورة إلى الحد من ارتفاع الأسعار والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، فذلك يتطلب بشكل أساسي تحقيق انتعاش وإصلاح هيكلي لكافة قطاعات الاقتصاد المنتج.

26 موقع «الليرة اليوم» https://sp-today.com/en/ لأسعار الصرف.

27 مقال في عنب بلدي عن قرارات المركزي للحد من السحوبات النقدية، الرابط: https://www.enabbaladi.net/archives/549740

28 بيان صحفي صادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة عن أثر استمرار النزاع في سوريا، الرابط: https://www.un.org/press/en/2021/sgsm20664.doc.htm

III. الأثر الديموغرافي للنزاع

أ. لمحة عن الخارطة السكانية قبل النزاع

بلغ عدد السكان المتواجدين داخل سوريا نحو 20,6 مليون نسمة عام 2010، وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء. إلا أن تقديرات أخرى تشير إلى أن عدد السكان بلغ نحو 21,8 مليون نسمة في العام نفسه إذا تم أخذ معدلات نقص الشمول لتعداد السكان عام 2004 بعين الاعتبار (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016). وقد بلغ المعدل السنوي للنمو السكاني وفق المعطيات الرسمية 2.45% بين عامي 2004 و2010، ليصل إلى 2.9% وفق البيانات المعدلة، وينخفض بذلك من 3.29% بين عامي 1981 و1994. وعلى الرغم من هذا الانخفاض في المعدل، لا يزال يعتبر من المعدلات المرتفعة في العالم (المصدر السابق).

وبالنظر إلى التركيبة العمرية عام 2010 نجد أن المجتمع السوري مجتمع فتي، نحو 37% من سكانه دون عمر 15 سنة. كما أن التغير السكاني في تلك الفترة كان متجهاً إلى انفتاح النافذة الديموغرافية[29] حيث بلغت نسبة القوة البشرية، أي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة، نحو 59% من إجمالي السكان (القش، 2019). وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات الاقتصادية في سوريا عام 2010 كانت تشير إلى أن البلاد لن تتمكن من الاستفادة من انفتاح النافذة الديموغرافية، حيث انخفضت نسبة المشاركة في سوق العمل من 52% عام 2001 إلى 42.7% عام 2010، ما يعني أن النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً والذي تحقق خلال هذه الفترة لم يتمكن من توفير فرص عمل كافية للقوة البشرية في سوريا (Nasser, 2012)، وأنه كان ريعياً وغير تضميني، واقتصر على فئة محدودة من المستفيدين.

وشهد العقد الأول من الألفية الثانية في سوريا تغيراً في المؤشرات الديموغرافية تعكس فشل السياسات التنموية من منظورها التضميني، فقد ارتفعت معدلات الولادات بين عامي 2007 و2010 بعدما شهدت نوعاً من الاستقرار منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، الأمر الذي يدل على ارتفاع معدلات الخصوبة وتدهور المؤشرات التنموية المرتبطة بها، مثل مشاركة النساء في سوق العمل والتحاقهن بالتعليم. كما شهدت الفترة ذاتها ارتفاعاً في معدل الوفيات، وعلى الرغم من محدودية هذا الارتفاع إلا أنه يدل على تراجع في الخدمات والرعاية الصحية المتوفرة (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016).

لعبت الهجرة الخارجية دوراً كبيراً في رسم الخريطة السكانية في سوريا، حيث قدر عدد المهاجرين إلى الخارج عام 2010 بنحو مليون شخص - وذلك في حال تبني التعريف الضيق للهجرة، أي الأفراد الذين ولدوا في سوريا وغادروها لأكثر من 12 شهراً متتالياً. أما عدد المغتربين السوريين يصل إلى نحو 15 مليون شخص، ويشمل ذلك الأجيال التي ولدت في الغربة (Mehchy, 2011). ومن جانب آخر، استقبلت سوريا لغاية عام 2009 نحو 1.4 مليون لاجئ عراقي، الأمر الذي كان له تبعات اقتصادية واجتماعية منها ارتفاع إيجارات المنازل، وزيادة التوترات والحوادث بين العراقيين وبعض المجتمعات المضيفة (المصدر السابق).

وقد غيرت الهجرة الداخلية تركيبة سوريا السكانية قبل النزاع، خصوصاً الهجرة من الريف إلى المدينة، حيث انخفضت نسبة سكان الريف من إجمالي السكان في سوريا من نحو 63% عام 1960 إلى 44% عام 2010[30]. وتعكس هذه الهجرة فشلاً في موازنة سياسات التنمية بين المناطق، وتدهوراً في شروط المعيشة وفرص العمل في الريف السوري - بخلاف ما قام عليه العقد الاجتماعي الذي فرضه حزب البعث منذ استلامه السلطة عام 1963، حيث تمنح الأولوية للفلّاحين والتنمية الريفية. وقد أشار حنا بطاطو في هذا الصدد إلى ظاهرة انتساب الريفيين - خاصة في المناطق الساحلية - إلى القوات المسلحة (Batatu, 1999) دون أن يترافق ذلك مع أنشطة اقتصادية منتجة في الريف؛ وفي النهاية، خدم معظم هؤلاء العسكريين في المناطق الحضرية واستقروا فيها.

تبنت الحكومة السورية آنذاك سياسات سكانية ذات توجه نيومالتوسي، هدفت بشكل أساسي إلى تخفيض معدلات الخصوبة، كما أطلقت برامج تحديد النسل دون التطرق إلى الاختلالات التنموية التي تؤثر بشكل مباشر على معدلات الخصوبة، مثل الانخفاض الكبير في معدل مشاركة النساء في سوق العمل، وتباطؤ معدلات التعليم، واختلال التوازن في التنمية. أدى ذلك إلى نتائج معاكسة لأهداف سياسات الحكومة الديموغرافية، منها ارتفاع معدلات الخصوبة ومعدل الولادات الخام في السنوات الثلاث الأخيرة قبل النزاع.

29 النافذة الديموغرافية هي الفترة الزمنية التي يحدث خلالها التحول الديموغرافي، والتي تصبح فيها فئة السكان بين 15 و64 هي الفئة الرئيسية، مع نسبة أطفال دون 15 سنة أقل من 30%، ونسبة من هم فوق 64 سنة لا تتجاوز 15%. يستمر انفتاح النافذة الديموغرافية لفترة زمنية تتجاوز 30 سنة، وتعتبر فرصة مهمة لتحسين وضع الدول الاقتصادي وزيادة معدلات الإنتاج، بالتوازي مع الازدياد النسبي لفئة السكان في عمر الإنتاج.

30 بيانات البنك الدولي متوفر على الرابط: https://data.worldbank.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS?locations=SY

ب. أثر النزاع على المؤشرات الديموغرافية

تسبب النزاع المستمر منذ عام 2011 في حدوث تغيرات جذرية في الخريطة السكانية للبلاد، نتيجة عدة عوامل منها اللجوء والهجرة والنزوح، وارتفاع معدل الوفيات، وتغير معدلات الخصوبة في بعض المناطق. ويُعتبر الانخفاض الكبير في عدد السكان، مقارنة بما كان متوقعاً دون النزاع، خسارة لا تعوض في رأس المال البشري السوري، إذ تشير التقديرات إلى أن عدد السكان داخل سوريا قد بلغ نحو 20,5 مليون نسمة عام 2020، في حين كان من المتوقع أن يبلغ 29,7 مليون لو لم يندلع النزاع، الأمر الذي يعني أن البلاد خسرت طاقات وإمكانيات نحو 9,2 مليون سوري (Barri, 2019). ولو افترضنا استمرار تدني معدلات عودة اللاجئين، وبقاء معدلات الخصوبة والوفيات واللجوء والهجرة على ما كانت عليه عام 2020، فمن المتوقع أن يبلغ عدد سكان سوريا عام 2030 نحو 25,5 مليون نسمة، مقارنة بـ 37,5 مليون في حال لم يندلع النزاع، الأمر الذي يعني أن البلاد خسرت طاقات وإمكانيات نحو 12 مليون سوري (المصدر السابق). وسوف يستمر نزيف رأس المال البشري في سوريا نتيجة النزاع على المدى المتوسط والبعيد.

ارتفع معدل الوفيات الخام بشكل كبير كنتيجة مباشرة وغير مباشرة للنزاع، وأسفرت الأعمال القتالية عن موت آلاف المقاتلين والمدنيين، إضافة إلى انتشار جرائم القتل نتيجة العنف وفقدان الأمن في مختلف المناطق السورية - والضحايا في هذا السياق يعتبرون نتيجة مباشرة للنزاع. وقد وثقت مفوضية حقوق الإنسان مقتل أكثر من 350 ألف شخص لغاية عام 2021، ولكن هذا الرقم، حسب المفوضية، لا يعبر عن العدد الكامل للوفيات المباشرة نتيجة النزاع، بل على الحد الأدنى له[31]. إضافة إلى ذلك، هناك الوفيات التي نتجت بشكل غير مباشر عن الأزمة بسبب ضعف الخدمات الصحية، والعجز عن الوصول إلى النقاط الطبية، وفقدان الأدوية والتجهيزات الطبية، وغياب الكادر الطبي المؤهل، ونقص الغذاء الحاد خاصة في المناطق التي تعرضت للحصار، والأعمال العسكرية الواسعة مثل حصار النظام السوري للغوطة الشرقية في ريف دمشق. وقدّر المركز السوري لبحوث السياسات نسبة الوفيات غير المباشرة بنحو 15% من إجمالي الوفيات (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016)، وعند إضافة هذا الرقم إلى الوفيات المباشرة يصل إجمالي الوفيات نتيجة النزاع إلى أكثر من 400 ألف وفاة، وهو تقدير شديد التحفظ للخسائر البشرية في سوريا.

ارتفع معدل الوفيات الخام ليصل إلى 10.8 بالألف عام 2014، مقارنة مع معدل وفيات بلغ 4.4 بالألف قبل النزاع، عام 2010 (المصدر السابق). وتشير التقديرات إلى أن هذا المعدل أخذ بالانخفاض في الفترة الأخيرة نتيجة تقلص جبهات القتال، وتحقيق حالة شبه استقرار على كافة خطوط المواجهة بين القوى المختلفة، ليصل معدل الوفيات الخام إلى نحو 7 بالألف (القش، 2019)، أي أعلى بـ 60% مما كان عليه قبل النزاع. ويمكن تفسير المعدل المرتفع نسبياً بارتفاع معدل الوفيات غير المباشرة، وذلك مع استمرار تدهور الحالة المعيشية لدى معظم الأسر السورية، وتدني قدرتها على تلقي خدمات صحية مناسبة، وتأمين شروط سكن لائقة، وتحقيق أمنها الغذائي. وانقسمت تقديرات معدلات الخصوبة والولادات الخام إلى مجموعتين: الأولى خلصت إلى أن النزاع أثر سلباً على محددات الخصوبة (التي تشمل المستوى التعليمي للنساء، ومشاركة النساء في سوق العمل، والحالة الاقتصادية والمعيشية، بما في ذلك تأمين المسكن ومتطلبات العيش)، ونظراً إلى أن محددات الخصوبة تتناسب عكساً مع المعدل الكلي للخصوبة، فقد ارتفع الأخير وفق هذه المجموعة إلى 4.1 مولود لكل سيدة، الأمر الذي ترافق مع زيادة في معدل الولادات الخام (المصدر السابق). أما المجموعة الثانية فقد خلصت إلى أن الأزمة السورية الصعبة تسببت بدمار ممتلكات وموجودات الأسر، وانعدام الأمن الإنساني، وعيش السكان في حالة تنقل ونزوح دائمين، إضافة إلى تنامي الخوف من المجهول وانتشار حالة من عدم اليقين من المستقبل، وانهيار الخدمات الصحية المتعلقة بالولادة والصحة الإنجابية - كل تلك العوامل غيرت من علاقة معدل الخصوبة بمحدداتها، وأدت إلى تراجع معدل الخصوبة الكلية بنحو 40% عما كانت عليه قبل النزاع (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016).

بشكل عام، تختلف معدلات الخصوبة والولادات الخام حسب المنطقة وتبعاً للظروف المعيشية والأمنية. ولكن عند النظر إلى الزيادة الكلية للسكان في سوريا، ومع وضع معدل الوفيات وأعداد المهاجرين واللاجئين في الحسبان (Barri, 2019)، بالإضافة إلى اتجاهات الزواج والطلاق في المناطق المختلفة (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016)، فمن المرجح أن معدلات الخصوبة والولادات الخام قد انخفضت خلال فترة النزاع. من الضروري، بالتالي، إعادة تعيين المحددات التقليدية للخصوبة الكلية، والتي لا تشمل في العادة الاستقرار المكاني، أو الشعور بالأمان، أو حالة اليقين من المستقبل.

تسبب النزاع بمغادرة ملايين السوريين لمساكنهم، وذهابهم إلى مناطق أخرى داخل أو خارج سوريا. تشير بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد السوريين المسجلين كلاجئين وطالبي لجوء قد بلغ 6.8 مليون عام 2021، نحو 85% منهم متواجدون في دول الجوار، وتحتل تركيا المرتبة الأولى من حيث

31 خبر في موقع الأمم المتحدة حول عدد القتلى في سوريا خلال سنوات النزاع العشر، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2021/09/1083822

عدد اللاجئين السوريين فيها، حيث بلغ نحو 3.7 مليون لاجىء عام 2021[32]. كما ارتفعت وتيرة الهجرة من سوريا بشكل كبير خلال السنوات الأولى من الأزمة، لكن معدلاتها انخفضت في السنوات اللاحقة بسبب انخفاض نسبة من تبقى من السوريين داخل البلاد من القادرين على الهجرة. كما قُدرت أعداد المهاجرين حتى نهاية عام 2014 بنحو مليون شخص (المصدر السابق)، وباعتماد التغيرات في معدل الهجرة بين عامي 2011 و2014 من المركز السوري، فإنه يمكن تقدير إجمالي عدد المهاجرين حتى نهاية عام 2020 بنحو 1.4 مليون شخص. تشير البيانات إلى أن الوضع في مختلف المناطق السورية لا يشجع اللاجئين السوريين على العودة إلى مناطقهم، ففي حين سجلت بيانات مفوضية اللاجئين عودة نحو 38 ألف لاجئ إلى سوريا عام 2020، انخفض هذا العدد إلى 18 ألف لاجئ عام 2021[33]. يواجه اللاجئون الكثير من العقبات التي تمنعهم من العودة، على رأسها المخاوف الأمنية - حيث تعرض عدد كبير من العائدين إلى التحقيق في فروع المخابرات وتم اعتقال بعضهم - بالإضافة إلى عدم وجود منازل يعودون إليها بسبب الدمار أو المصادرة أو عدم وجود ثبوتيات ملكية كافية، والخوف من السَّوق إلى الخدمة العسكرية بين الشباب، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والحالة المعيشية بالنسبة إلى عموم السكان (EASO, 2020).

أما في ما يتعلق بالنزوح الداخلي، فقد بلغ إجمالي عدد النازحين بين المناطق السورية المختلفة نحو 6.7 مليون نسمة مع بداية عام 2021، بعدما شهد عام 2020 نزوح وعودة نحو 1.8 مليون فقط، منهم 440 ألف عائد إلى منطقته. وتعتبر محافظات حلب وإدلب من أكثر المناطق التي تشهد حركة سكان داخلية[34]، وذلك نتيجة للأوضاع الأمنية والتوترات العسكرية التي تشهدها، كما تعتبر المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في هاتين المحافظتين ملجأ للأسر والأفراد الهاربين من الملاحقات الأمنية في كافة مناطق سيطرة النظام، بما في ذلك دمشق وريفها.

وبناء على المعطيات السابقة، فإن إجمالي عدد السوريين في الداخل والخارج مع بداية عام 2020 يبلغ 28.7 مليون نسمة، 52% منهم غادر مكان إقامته الأصلية ليصبح نازحاً أو لاجئاً أو مهاجراً. وقد غيرت هذه الحركة السكانية العنيفة خلال فترة قصيرة جداً من واقع سوريا الديموغرافي، سواء من ناحية التوزيع الجندري والعمري، أو الإثني والطائفي. كما أسفر التغير الديموغرافي خلال فترة النزاع عن تشوهات كبيرة في الهرم السكاني لسوريا، حيث ارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور في معظم المناطق، وذلك لعدة أسباب منها أن الذكور يمثلون معظم الوفيات المباشرة نتيجة النزاع (المركز السوري لبحوث السياسات، 2016). يمثل الذكور أيضاً نسبة أعلى من المهاجرين واللاجئين، نظراً لوجود دوافع أكبر لديهم للخروج من سوريا، من أهمها الخدمة الالزامية والملاحقات الأمنية وغياب فرص العمل. فمثلاً، يبلغ اللاجئون الذكور في الفئة العمرية بين 18-59 نسبة 26.6% من إجمالي عدد اللاجئين، بينما تبلغ نسبة اللاجئات 23.2% من نفس الإجمالي[35]. أما من حيث التركيب العمري، فقد خسرت سوريا عدداً كبير من شبابها نتيجة النزاع المسلح - وكل ما يرتبط به من اعتقال واختفاء قسري - أو بسبب الهجرة واللجوء، إذ تشير التقديرات إلى انخفاض عدد الشباب في الفئة العمرية بين 15-39 سنة بنسبة 5% من إجمالي عدد السكان خلال فترة النزاع (المصدر السابق). استثمرت كافة قوى الأمر الواقع في عملية تسييس الهويات، وربط انتماء الأفراد بخلفياتهم الطائفية والإثنية، ويعتبر التغير الديموغرافي أحد مخرجات هذا الاستثمار الذي زاد من حدة انهيار رأس المال الاجتماعي السوري، وعمق الخلافات القائمة بين المناطق. والنظام السوري من أهم الجهات الفاعلة في عملية التغيير الديموغرافي، فقد استخدم أدوات العنف والترهيب، وأجبر العديد من الأسر في مناطق مثل الغوطة وحمص على ترك منازلهم والنزوح إلى إدلب والمناطق الشمالية، كما استخدم شتى الأدوات القانونية، إذ أصدرت الحكومة قرارات ساهمت في الاستيلاء على أراضي وأملاك الآلاف من المهجرين والمعتقلين، وتوزيعها على محاسيب النظام وداعميه (مبادرة الإصلاح العربي، 2018). توجد أيضاً العديد من المؤشرات على تدخل دول خارجية مثل إيران بهدف إعادة رسم الخريطة الديموغرافية والطائفية في سوريا بما يخدم مصالحها، وتقوم بقية قوى الأمر الواقع بممارسات مشابهة في شمال شرق وشمال غرب سوريا، مما يدفع المختلفين إثنياً وطائفياً على مغادرة مناطق سيطرة هذه القوى (المطلق، 2020). على الرغم من استخدام الهويات الطائفية والاثنية لهندسة التوزيع الديموغرافي، إلا أن قوى الأمر الواقع خاصة النظام تعتمد مقياس الولاء بشكل أساسي، ومن خلاله تحدد السكان الذين سوف تدفعهم إلى مغادرة منازلهم بكافة الوسائل المتاحة لديها.

32 قاعدة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول اللاجئين السوريين، متوفر على الرابط: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria

33 بيانات السكان والنازحين في سوريا من قاعدة بيانات مفوضة اللاجئين، متوفر على الرابط: https://reporting.unhcr.org/syria?year=2021

34 IDPs Tracking, Humanitarian response, OCHA, Available at: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/idps-tracking

35 قاعدة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول اللاجئين السوريين، متوفر على الرابط: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria

IV. أثر النزاع على التعليم

١. لمحة عن التعليم وديناميّاته في سوريا قبل الأزمة

شهد قطاع التعليم في سوريا، منذ استلام حزب البعث للسلطة في سوريا عام 1963 وحتى عام 2010، عدداً من التحولات التي أثرت بشكل إيجابي على مؤشرات التعليم الكمية، من بينها إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته، وارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي، وزيادة عدد المدارس والهيئات التعليمية، والارتفاع الملحوظ في معدلات التعليم - خاصة الجامعي - لدى النساء، إضافة إلى انخفاض معدلات الأمية (السيد، 2011). إلا أن ذلك ترافق مع أمور سلبية عديدة، من أهمها تحول التعليم إلى أداة أدلجة عقائدية من خلال تدخل الحزب بشكل مباشر في صياغة أهداف العملية التعليمية ومفرداتها في كافة المراحل، بما يقضي على مساحة التفكير الحرة للطالب، وينتج جيلاً متعلماً ولكنه مدجن، يمتلك ثقافة واحدة تستخدمها السلطة للاستمرار في الحكم. وفي هذا السياق، أُسست منظمات حزبية تربوية مثل طلائع البعث وشبيبة الثورة تهدف إلى تعزيز الاندماج الكامل بين ثقافة البعث والعملية التعليمية في سوريا (Al-Maaloli, 2016).

أ. البنية التحتية

شهدت سوريا، خاصة في السنوات العشر التي سبقت النزاع، صعوداً ملحوظاً في أعداد المدارس، إذ ارتفع عدد المدارس الحكومية لمرحلة التعليم الأساسي بين عامي 2000-2010 بنحو 30% ليصل إلى 17120 مدرسة، وارتفع عدد المدارس الخاصة خلال الفترة نفسها بمعدل غير مسبوق بلغ 60% ليصل إلى نحو 500 مدرسة. تركّز هذا الارتفاع في العاصمة دمشق ومحيطها (المجموعة الإحصائية،2011)، ويمكن تفسير ذلك بالتسهيلات التي قدمتها الحكومة للقطاع الخاص في هذه الفترة للاستثمار في كافة القطاعات - ومنها قطاع التعليم - وذلك تحت مظلة اقتصاد السوق الاجتماعي. ويشير هذا الارتفاع إلى إقبال السكان، خاصة المقتدرين منهم، على تسجيل أولادهم في المدارس الخاصة، الأمر الذي يعكس التدهور الكبير الذي أصاب التعليم الحكومي، وضعف الثقة في جودته.

وبالمثل، شهد العقد الأول من الألفية الثانية زيادة كبيرة بلغت نحو الضعف في عدد الكليات الحكومية، لترتفع من 61 كلية عام 2000 إلى 121 كلية عام 2010 (المصدر السابق). وتعتبر أقساط التعليم في الجامعات الحكومية رمزية، لا يمكن من خلالها تغطية المصاريف المرتفعة لقطاع التعليم العالي، لذلك قامت الحكومة في هذه الفترة بإدخال التعليم الموازي والمفتوح والافتراضي، بأقساط مرتفعة نسبياً، في نظام القبول الجامعي. وفي العام 2003، تم البدء بالترخيص لجامعات خاصة في محاولة لتخفيف الضغط عن الجامعات الحكومية، على أن تخضع هذه الجامعات لرقابة مباشرة من وزارة التعليم العالي بما يضمن استدامة السيطرة على قطاع التعليم (Al-Fattal, 2010). وغالباً ما كانت هذه الرقابة مقتصرة على الناحية الشكلية، إضافة إلى التأكد من أن المناهج - وبغض النظر عن جودتها - لا تتطرق إلى أي مواضيع سياسية تخالف التوجهات العامة للنظام.

ب. الالتحاق بالتعليم

ساهمت مجانية التعليم وإلزاميته بارتفاع معدلات الالتحاق المدرسي في مرحلة التعليم الأساسي، خاصة في حلقته الأولى، خلال الفترة التي سبقت النزاع، حيث بلغ متوسط معدلات إتمام مرحلة التعليم الابتدائي للأطفال في سوريا أكثر من 96% في العقد الأول من الألفية الثانية (UIS, 2006). إلا أن ذلك ترافق مع انخفاض في متوسط سنوات التمدرس، أي عدد السنوات التي يقضيها الفرد في الدراسة، ما يشير إلى انخفاض في معدلات الالتحاق في مراحل التعليم بعد الابتدائية (UNICEF, 2014). وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الالتحاق اختلفت بشكل كبير بين المناطق، وانخفضت عام 2010 إلى أقل من 80% لمرحلة التعليم الأساسي في دير الزور، والرقة، وريف حلب، بمعدل التحاق أقل للبنات. يعود ذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة، منها تشغيل الأطفال، وارتفاع التكاليف المرافقة للخدمات التعليمية (مواصلات، قرطاسية، إلخ)، والتمسك بالتقاليد - خاصة الريفية - التي تحول دون متابعة الفتيات لتعليمهن (السيد، 2011). وقد لعب الانخفاض الكبير في العائد على التعليم[36] في سوريا خلال هذه الفترة دوراً في غياب الحافز المادي لدى الطلاب وأسرهم للالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات، كما عزّز الهوة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل (Kabbani & Kamel, 2009).

أدخلت إلزامية التعليم في سوريا جانباً سلبياً على قانون الانتقال المدرسي، يقضي بترفع الطالب إلى الصف الذي يليه عند استنفاذ عدد محدد من سنوات الرسوب، وذلك دون النظر إلى مستوى معارفه ومهاراته، أو العمل

36 يعرف العائد على التعليم بأنه الزيادة النسبية في دخل الفرد مقابل كل سنة دراسة إضافية سواء في المدرسة أو الجامعة أو المعهد

على تلافي نقاط التقصير لكي يمتلك الحد الأدنى من مهارات أقرانه في الصف التالي. وعليه يمكن القول أن نسبة الملتحقين في التعليم الإلزامي شهدت زيادة كمية دون اهتمام حقيقي بالتطور العلمي للطلاب.

ج. المناهج وجودة التعليم

تدل المؤشرات العالمية على تدني فعالية التعليم وجودته في سوريا في مرحلة ما قبل النزاع، حيث احتلت سوريا عام 2010 المرتبة رقم 100 في العالم من حيث إنتاج البحوث والأوراق المحكمة (SJR, 2010)، وذلك يعكس ضعف المؤسسات المسؤولة عن الإنتاج المعرفي، وعدم فعالية المؤسسات التعليمية ومناهجها في تحفيز الابتكار والإبداع لدى الطلاب، والطبيعة الشكلية للتحديث في هذه المؤسسات - مثل إدخال مادة المعلوماتية على بعض المناهج. وقد شهدت سوريا خلال هذه الفترة تعديلاً في المناهج الدراسية، كما أصدِرت قرارات عديدة لتعديل السلوك التربوي في البلاد، مثل قرار منع المدرسين من ضرب الطلاب - لكن الكادر التعليمي التقليدي واجه صعوبات في تطبيق هذه القرارات وتدريس المناهج الجديدة (خوري، 2010).

ويشير المعيار العالمي لدراسة التوجهات الدولية في العلوم والرياضيات (TIMSS) إلى ضعف جودة التعليم في سوريا خلال سنوات ما قبل النزاع، حيث بلغ تحصيل سوريا عام 2007 نحو 395 نقطة وفق هذا المعيار، علماً بأن الحد الأدنى هو 300 نقطة، الأمر الذي وضع سوريا في قائمة الدول ذات التحصيل المنخفض. انخفض هذا المعيار مجدداً عام 2011 ووصل إلى نحو 380 نقطة (Mullis et al., 2011)، وعكس بذلك انخفاض جودة التعليم في سوريا على الرغم من الإجراءات المختلفة التي اتخذتها الحكومة آنذاك، تحت مسمى تحديث العملية التعليمية. وبالتالي فإن الاستقرار الظاهر في المؤشرات الكمية لقطاع التعليم قبل عام 2011 أخفى اختلالات بنيوية ونوعية ضاعفت من الآثار السلبية التي سببها النزاع لاحقاً.

٢. التعليم أثناء النزاع

سبب النزاع في سوريا خراباً واسعاً في قطاع التعليم، فقد أدى إلى دمار هائل في البنية التحتية (بما فيها من مدارس ومعاهد وجامعات)، وأثر سلباً وبشكل كبير على توفر الكوادر التدريسية، وقدرة الطلاب على الالتحاق بالتعليم. كما حول النزاع المناهج التعليمية إلى أداة تستخدمها مختلف قوى الأمر الواقع في كافة المناطق السورية، بهدف ترسيخ الانقسامات، وتعزيز العنف، وكراهية الآخر. مع ذلك، فإن التعليم في حال إصلاحه سوف يلعب دوراً كبيراً في إعادة التماسك الاجتماعي. يمكن الاستفادة مستقبلاً في هذا الصدد، من المؤهلات التي اكتسبها عدد كبير من السوريين الذين هربوا من الحرب وتمكنوا من تحصيل مؤهلات علمية عالية في جامعات مرموقة.

تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء إلى استمرار انخفاض أعداد مدارس التعليم الأساسي في سوريا، حيث وصلت عام 2020 إلى أقل من 9 آلاف مدرسة، مقارنة بأكثر من 17 ألف مدرسة عام 2010 (المجموعة الإحصائية، 2020-2010). يعود هذا الانخفاض إلى عدة أسباب، أولها العمليات العسكرية الواسعة التي أدت إلى دمار عدد هائل من المدارس، إضافة إلى استخدام قسم كبير من المدارس كمراكز عسكرية في مختلف المناطق. لكن استمرار الانخفاض خلال السنتين الأخيرتين، على الرغم من الاستقرار النسبي في الحالة الأمنية - خصوصاً في مناطق سيطرة النظام - يعود إلى ضعف القدرة المالية للحكومة السورية، وعجزها عن بناء أو تجديد المدارس المدمرة. تجدر الإشارة إلى أن نحو 50% من معدل الانخفاض في عدد المدارس حصل في محافظتي حلب والرقة (المصدر السابق)، كنتيجة مباشرة للعمليات العسكرية المكثفة في هاتين المحافظتين.

وفي المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، بلغت نسبة المدارس خارج الخدمة نحو 15% وسطياً، تسبب الطيران الحربي في دمار نحو 43% منها، إما بشكل كلي أو جزئي، وأكثر من 20% منها مدارس تابعة لمنظمات وهيئات غير حكومية (وحدة تنسيق الدعم، 2021).

تم افتتاح جامعات جديدة خلال فترة النزاع، منها جامعة الفرات في ديرالزور، وجامعة طرطوس، وجامعة حماة، وذلك بعد انخفاض حدة العمليات العسكرية في المناطق الساخنة من ديرالزور وحماة. ارتفع عدد الكليات إثر ذلك إلى 152، أي أكثر بنحو 25 كلية مقارنة مع عام 2010 (المجموعة الإحصائية، 2010-2020). وقد كانت البنية التحتية للجامعات أقل تأثراً من المدارس، وبقي الدوام مستمراً ولو بشكل جزئي، وتغيرت معايير النجاح خلال احتدام النزاع المسلح، بحيث اتّبعت نظام الامتحانات النهائية فقط، مع الاعتماد على المحاضرات النظرية والكتب. إلا أن ذلك ترافق مع ضعف كبير في الخدمات التعليمية المقدمة، بالإضافة إلى العجز عن استخدام الإنترنت في الجامعات بشكل فعال بسبب حالة الكهرباء. وقد ذكرت اليونيسيف في تقرير صحفي لها بمناسبة يوم التعليم العالمي أن الأمم المتحدة وثقت ما يقارب من 700 هجوم على الأقل، استهدف مختلف المؤسسات التعليمية في سوريا سواء بالهدم، أو القصف، أو التحويل إلى ثكنات عسكرية، ما أدّى إلى العجز عن الانتفاع بها مرة أخرى. وأشار التقرير

إلى أنه وحتى بعد مرور عشر سنوات من الحرب في سوريا، ما يزال أكثر من نصف الأطفال محرومين من التعليم، كما أن مدرسة واحدة من كل ثلاث مدارس في سوريا خرجت عن الخدمة (UNICEF, 2021).

لم يؤدّ الاستقرار الأمني الذي شهدته بعض المناطق، خاصة التي تحت سيطرة النظام، إلى ارتفاع معدلات الالتحاق المدرسي. يُعزى ذلك إلى عدد من الأسباب أهمها دمار البنية التحتية لقطاع التعليم، وعجز الحكومة السورية عن إعادة بناء هذا القطاع، بالإضافة إلى صعوبة الظروف الاقتصادية والارتفاع الحاد في معدلات الفقر. أجبر ذلك الكثير من الأسر على إدخال أولادهم إلى سوق العمل بدلاً من المدرسة، أو على الأقل إخراجهم من المدارس كي لا يتحملوا أعباءها المالية. كما عزف بعض الأهالي عن إرسال أطفالهم - خاصة الإناث - إلى المدراس بسبب انتشار الخطف والجريمة المنظمة، وانخفضت نسبة الكادر التدريسي المؤهل نتيجة اللجوء أو الهجرة أو الاعتقال أو الاختفاء القسري، وذلك من نحو 221 ألف مدرس عام 2010 إلى أقل من 150 ألف مدرس عام 2020 (المجموعة الاحصائية، 2020-2010). أضف إلى ذلك انتشار جائحة كورونا منذ عام 2020، الأمر الذي تسبب بتقليص الدعم الخارجي المقدم للخدمات التعليمية، وتعليق التعليم كجزء من الإجراءات التي اتخذتها سلطات الأمر الواقع لمنع انتشار الفيروس، وزيادة تفضيل بعض الأهالي لمنع أبنائهم من الذهاب إلى المدارس خوفاً من الإصابة بالعدوى ونقلها إلى المنزل.

وتُعد مسألة المناهج التعليمية المختلفة من أخطر آثار النزاع على العملية التعليمية والتربوية في سوريا، إذ عمدت سلطات الأمر الواقع المختلفة إلى ترويج مناهج خاصة بها، واتباع أساليب تدريس متباينة كوسيلة لفرض أفكارها وأيديولوجيتها الموجهة ضد آخرين من السوريين، الأمر الذي يؤثر في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل على التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي في سوريا، كما يخلق مستويات متفاوتة من المعرفة والثقافة عند الطلاب.

وفي هذا السياق، تقوم 47% من المدارس العاملة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام بتدريس منهاج النظام المعدل، وقد اكتفت الجهات المسؤولة عن التعليم في هذه المناطق بإلغاء المواد والمواضع التي تمجد الحزب والقائد، دون أي تحديث أو تطوير للمنهاج، كما بقيت 6% من المدارس على منهاج النظام كما هو كي يستطيع الطالب تقديم الشهادة الثانوية وفق أنظمة الحكومة السورية، ويزيد فرصه وخياراته بين الجامعات السورية (وحدة تنسيق الدعم، 2021). وقد خلت المناهج المعدلة في مناطق حكومة الإنقاذ أو الحكومة المؤقتة من أي تضمين للقيم الإنسانية التي قامت على أساسها الثورة السورية، بما في ذلك المساواة والعدالة والشفافية والمواطنة. وبسبب الدعم المقدم من الجانب التركي، فقد أدخلت اللغة التركية كلغة رسمية وأساسية من ضمن المنهاج المعدل، كما تمت زيادة نسبة المواد الإسلامية.

أما في مناطق الإدارة الذاتية، فقد تم فرض منهاج خاص في 38% من المدارس العاملة هناك، بما في ذلك إدخال اللغة الكردية والتركيز على تمجيد القادة الأكراد ومنجزاتهم، الأمر الذي أثار حفيظة عدد كبير من أهالي المنطقة خاصة العرب. كما سمحت الإدارة الذاتية بتدريس منهاج اليونيسف في 6% من المدارس العاملة في محافظتي دير الزور والرقة (المصدر السابق).

أما في مناطق سيطرة النظام، فقد عملت الحكومة السورية منذ عام 2013 على خطة لتطوير المناهج على المستوى الوطني تدريجياً، وتم استحداث هيئة تابعة لوزارة التربية السورية سميت المركز الوطني لتطوير المناهج، تعمل على تطوير الكتب المدرسية وتأهيل الكوادر وتدريبهم على المنهاج الحديث. وقد أشارت صحيفة الوطن شبه الرسمية إلى التعاون بين هذا المركز وكليات العلوم السياسية والآداب والحقوق، إضافة إلى توظيف مفكرين وباحثين لتحليل أسباب ما جرى خلال النزاع ويتسنى صياغتها على شكل منهاج يدخل في عدد من المقررات الدراسية[37]. ومن نافل القول أن الأسباب التي سيتم إدراجها في هذا المنهاج ستقتصر على التفسير المعلن لدى قيادات النظام السوري، أن ما حصل في سوريا لم يكن سوى إرهاب ومؤامرة نفذها «عملاء» من السوريين في الداخل، مما سوف يزيد من حالة الاستقطاب والشرخ الاجتماعي في البلاد.

ومع تنامي الدور الروسي والإيراني العسكري والأمني والاقتصادي، ازداد نفوذهما التعليمي والثقافي أيضاً، فقد تم إدخال اللغة الروسية كلغة ثانية مع اللغة الإنجليزية في المرحلة الإعدادية، وافتتاح قسم اللغة الروسية في بعض الجامعات، ووضع خطة لدعم اللغة الروسية في سوريا. كما حظيت الفارسية بفرصة انتشار واسعة عبر المراكز الثقافية الإيرانية المنتشرة في عدد من المناطق السورية، ومنذ عام 2015 تم افتتاح فروع لعدد من الجامعات الإيرانية في نفس الوقت الذي أعلنت فيه روسيا عن نيتها بافتتاح فرع لجامعة موسكو الحكومية في دمشق[38].

37 جريدة الوطن مقال بعنوان «مفهوم الحرب على سورية يدخل مناهج التعليم العام القادم» صادر بتاريخ 8 ت2 2021 ويمكن فتح المقال من خلال الرابط التالي: https://alwatan.sy/archives/280107

38 جريدة الشرق الأوسط مقال بعنوان «إقبال على تعلم الروسية في سوريا وتحفظ على نشر الفارسية» صادر بتاريخ 28 ك2 2020 ويمكن فتح المقال من خلال الرابط التالي: https://bit.ly/3FzAVDS

٣. آليات الاستغلال في قطاع التعليم

تنقسم هذه الآليات إلى مجموعتين: الأولى هي آليات الاستغلال المباشرة، مثل تعديل المناهج لخدمة سلطات الأمر الواقع، أو استخدام البنية التحتية للتعليم - مثل المدارس - في الأعمال القتالية؛ أما الثانية فهي آليات الاستغلال غير المباشرة، والتي تشمل استغلال الأطفال في عمر التعليم، وإجبارهم على ترك مقاعد الدراسة. وقد تمت الإشارة أعلاه إلى آليات الاستغلال المباشرة في إطار أثر النزاع على التعليم، أما فيما يخص آليات الاستغلال غير المباشرة، فيمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

* **تجنيد الأطفال:** شهدت سنوات النزاع عمليات واسعة لتجنيد الأطفال من قبل كافة الأطراف، وقامت القوات العسكرية التابعة للنظام بتدريب الأطفال على حمل السلاح، وشكلت جماعات عسكرية رديفة للجيش، وفتحت باب التطوع للشباب والمراهقين. كما عملت قوات الدفاع الوطني، والميليشيات الإيرانية، وحزب الله على تجنيد الأطفال؛ كذلك فعلت قوات المعارضة المسلحة، حيث أنشأت معسكرات لتدريب الأطفال تحت عمر 18 سنة أطلقت عليها اسم معسكرات التوحيد، ومناطق الإدارة الذاتية، التي جندت الأطفال بعد تدريبهم، وخصصت رواتب وتعويضات مالية لهم (شبكة حقوق الإنسان، 2018). وقد ساهمت عمليات التجنيد هذه في تغيير مسار الآلاف من الأطفال، من الالتحاق بالتعليم إلى الانخراط في العنف المسلح.

* **زواج القاصرات:** ارتفعت نسبة زواج القاصرات في سوريا خلال النزاع بشكل كبير، فقد بلغت 7% من إجمالي مجموع القاصرات عام 2010، وارتفعت إلى 30% عام 2015. وبغية التخفيف من نتائج تردي الوضع الاقتصادي خلال النزاع، خاصة في المناطق الأشد فقراً مثل المخيمات، تم تزويج الفتيات من عمر 13 سنة دون تثبيت زواج رسمي، بهدف رمي حمل المصروف الشخصي للقاصر على شخص آخر، دون إقامة اعتبار لعمر الزوج أو وضعه الاجتماعي - وغالباً ما يكون هو متزوجاً بالأصل. كما انتشرت ظاهرة تزويج الفتيات قسراً من أمراء ومقاتلي داعش، أو تزويجهن في بلاد اللجوء دون أدنى حد من الحفاظ على حقوق الزوجة. وفي مناطق إدلب وريف حلب الشمالي انتشر زواج القاصرات من المقاتلين بغرض سد الاحتياجات الأساسية، والحماية من الاغتصاب والقتل، وساعد على ذلك قيام المحاكم الشرعية بتسجيل الزيجات بطرق غير منضبطة. وانتشرت ظاهرة خطف الفتيات الصغيرات من قبل الجهات المقاتلة واستخدامهن كغنائم حرب (حويجة، 2018)، الأمر الذي انعكس سلباً على نسب التحاق البنات بالمدارس، وأضاف عائقاً آخر أمام دخولهن العملية التعليمية.

* **تسول وعمالة الأطفال:** أدى النزاع إلى تشرد أكثر من خمسة ملايين طفل، بين نازح داخل سوريا ولاجئ خارجها، انقطع معظمهم عن التعليم المدرسي. ترافق ذلك مع ترد كبير في الأوضاع الاقتصادية، أدى إلى انتشار ظاهرة التسول - خاصة تسول الأطفال - في مختلف المناطق، بما في ذلك أحياء مدينة دمشق التي تشهد استقراراً أمنياً بشكل نسبي. وقد تشكلت شبكات تستغل هؤلاء الأطفال وتجبرهم على ممارسة التسول، وبالمثل انتشرت ظاهرة تسول الأطفال في مناطق خارجة عن سيطرة النظام، مثل إدلب وريف حلب، ودفعت الأوضاع المعيشية الصعبة العديد من الأهالي إلى إرسال أطفالهم للشوارع بعد حرمانهم من حقهم في التعليم (مصطفى وآخرون، 2021).

لقد دفع استمرار التدهور الاقتصادي وتردي الأوضاع المعيشية عدداً كبيراً من الأطفال إلى التخلي عن العملية التعليمية والدخول في سوق العمل، بهدف تخفيف الأعباء المادية عن أهاليهم (الذين ساهمت نسبة معتبرة منهم في تشغيل الأطفال من أجل مواجهة غلاء الأسعار). كما أن الكثير من الأسر فقدت معيلها، إما نتيجة الأعمال القتالية أو الاعتقال أو السفر، مما دفع أطفالها إلى أخذ دور المعيل والدخول في سوق العمل. كثيراً ما يستغل هذا السوق حاجة الأطفال إلى العمل، فيفرض عليهم شروط عمل غير لائقة - إما من حيث الأجرة المنخفضة أو ساعات العمل الطويلة (المصدر السابق). ويشكل الأطفال المنخرطون في سوق العمل أو أعمال التسول خسارة هائلة في رأس المال البشري في سوريا، سوف تؤثر سلباً على أي عملية تنموية مستقبلية، وتجبر الكثيرين منهم - بشكل مباشر أو غير مباشر - على التخلي عن حقهم في الحصول على التعليم المناسب.

٧. أثر النزاع على القطاع الصحي

١. لمحة عن القطاع الصحي قبل النزاع

مثّلت مجانية الخدمات الصحية في سوريا قبل النزاع جزءاً من العقد الاجتماعي بين المجتمع السوري والنظام، يضمن فيه الأخير توفر السلع والخدمات الأساسية، ويمنع بالمقابل كل أنواع المشاركة في الحياة السياسية (Mehchy, 2021). لكن ذلك دفع السياسات الصحية للتركيز على الجانب الكمي وإهمال الجانب النوعي في الخدمات الصحية التي يقدمها القطاعان العام والخاص على حد سواء. كما واجهت المنظومة الصحية في سوريا قبل النزاع - رغم بعض الإنجازات، مثل حملات التطعيم الشاملة - الكثير من التحديات، منها ضعف التنسيق بين الجهات ذات الصلة في المنظومة الصحية، ونقص الإمكانيات اللازمة لتحقيق تغطية شاملة، وغياب الشفافية لدى الجهات المشرفة على الخدمات الصحية من حيث المصاريف وأرقام المستفيدين، وضعف المساءلة المتعلقة بالأخطاء الطبية، إضافة إلى سوء توزيع الخدمات نتيجة تمركز الخدمات الطبية المتطورة نسبياً في المدن الرئيسية (فؤاد، 2015).

تعتبر وزارة الصحة بمؤسساتها المختلفة الجهة المسؤولة عن السياسات الصحية في البلاد قبل النزاع، إلا أنها لم تكن الفاعل الوحيد، فقد ساهمت وزارة التعليم العالي بمؤسساتها الطبية التعليمية في تقديم الخدمات الصحية، بالإضافة إلى المشافي والمؤسسات الصحية التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية، التي تولّت الرعاية المجانية للعاملين فيهما وذويهم. على الجانب الآخر، هناك القطاع الخاص الذي فرض نفسه من خلال المشافي والعيادات الخاصة كفاعل رئيسي في القطاع الصحي، خاصة مع تدهور جودة الخدمات الصحية العامة. ولم يسهم هذا القطاع في تمويل الصحة العمومية بشكل فعال، بل على العكس جنى أرباحاً طائلة على الرغم من الأسعار المحددة للخدمات الصحية من قبل وزارة الصحة. يعكس ذلك انتشار الفساد وغياب التقييم والرقابة على الجوانب المادية والمهنية لعمل هذه المؤسسات (مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2020). شهد القطاع الصحي في سوريا، أيضاً، دعماً من عدة جهات دولية قبل النزاع، من بينها منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إضافة إلى منح من الاتحاد الأوروبي (المصدر السابق).

ارتفع عدد المشافي في سوريا من 390 مشفى عام 2000 إلى 493 عام 2010 معظمها مشافي خاصة، وترافق هذا الارتفاع مع انخفاض في متوسط عدد السكان لكل سرير في المستشفيات على مستوى سوريا (المكتب المركزي للإحصاء، 2010-2000). إلا أن التوسع في عدد المشافي والخدمات الصحية لم يأخذ بعين الاعتبار التوزع الجغرافي لهذه الخدمات حسب السكان، فمثلاً بلغ متوسط عدد السكان لكل مركز صحي في مدينة حلب نحو خمسة أضعاف المتوسط في مدينة السويداء، الأمر الذي زاد من شدة الضغط على المرافق والكوادر الصحية في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة (المصدر السابق).

تركزت الاختصاصات الطبية المتنوعة في المدن الكبرى مثل دمشق وحلب، الأمر الذي تسبب بنقص في الكفاءات المطلوبة في المحافظات البعيدة عن مركز العاصمة، والتي شهدت ارتفاعاً في الكثافة السكانية، وبالتالي طلباً أكبر على الخدمات الصحية. وقد رفدت السياسة التعليمية الطبية القطاع الصحي العام بالكوادر البشرية، من خلال الاعتماد على طلبة الطب الذين لا يملكون أي خبرة، والذين يقومون بالتشخيص والعلاج مع ذلك، بإشراف أطباء مختصين لا يتواجدون بشكل دائم في الأرياف والمناطق البعيدة. وبذلك تُرك أمر تقديم الخدمة الصحية للمتدربين، مع تناقص عدد الأطباء ليصل إلى 15 طبيب لكل 10 آلاف نسمة، أي بنسبة عجز أكثر من 40% مقارنة مع المتوسط العالمي (عاصي، 2020).

وفي هذا السياق، لم تتمكن سياسة القبول الجامعي الخاصة بكليات الطب من تعويض النقص في الكوادر الطبية، فقد سافر الكثير من خريجي كليات الطب بعقود عمل من الخارج، خصوصاً إلى دول الخليج ذات الدخل العالي، الأمر الذي دفع وزارة الصحة إلى فرض قيود على سفر الأطباء. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك اهتمام كاف بالكوادر الطبية في المراكز الصحية العامة، لا من حيث الرواتب ولا شروط العمل، الأمر الذي دفع الكثيرين من الأطباء إلى ترك عملهم في القطاع العام والتوجه إلى القطاع الخاص، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم 10 الذي دعم المشافي الخاصة وأعفاها من الضرائب (المصدر السابق).

عملت الحكومة السورية على دعم الدواء وتأمينه بأسعار رمزية، ولذلك بلغ الإنفاق العام على الدواء نحو نصف إجمالي الإنفاق على القطاع الصحي، وبقيت شركات الأدوية الخاصة المصدر الأساسي للدواء في سوريا (منظمة الصحة العالمية، 2011). تجدر الإشارة إلى أن صناعة الدواء قد شهدت نقلة نوعية في السنوات العشر التي سبقت النزاع، خاصة فيما يتعلق بالمعامل الخاصة التي حصل العديد منها على تراخيص من شركات أوروبية وأمريكية لصناعة الدواء على نطاق محلي، وقد أتاح لها ذلك أن تغطي أكثر

من 90% من الحاجات المحلية للأدوية (المكتب المركزي للإحصاء، 2011) وتصدّر الفائض إلى الخارج. وقد تجاوز عدد المعامل الدوائية الخاصة 60 معملاً، 44 منهم كان يعمل بامتياز حسب شركات دواء عالمية (منظمة الصحة العالمية، 2011)، وكانت وزارة الصحة تستورد أدوية معينة لا يتم تصنيعها في سوريا، مثل أدوية السرطانات، وزع قسم كبير منها مجاناً عن طريق المشافي العامة (المصدر السابق).

شهدت العديد من المؤشرات الصحية تحسناً بين عامي 1970 و2010 حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 56 إلى نحو 73 خلال هذه الفترة، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون خمس سنوات، ووفيات الأمهات عند الولادة. لكن ذلك ترافق مع تحديات وعقبات كبيرة منها غياب التأمين الصحي الفعال، ونقص الكوادر الطبية المؤهلة وخصوصاً في القطاع العام، إضافة إلى ضعف الشفافية فيما يتعلق بالمؤشرات الصحية (Kherallah, 2012). وقد اتضح التفاوت بين الحضر والريف فيما يخص بعض المؤشرات الصحية - مثل الارتفاع النسبي لمعدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون خمس سنوات في المناطق الريفية - ولم تستطع الحكومة آنذاك من تحسين الموقع المتأخر لسوريا في التصنيف العالمي حول أداء النظم الصحية. وعلى الرغم من ازدياد الحاجة إلى الخدمات الصحية، فقد تراجعت نسبة الإنفاق العام على القطاع الصحي من إجمالي الموازنة العامة من 3.4% عام 2000 إلى 3.1% عام 2011 (فؤاد، 2015).

٢. القطاع الصحي أثناء النزاع

وضع النزاع في سوريا القطاع الصحي في حالة طوارئ مستمرة، فقد أدى إلى دمار كبير في بنية القطاع الصحي التحتية، وخروج العديد من الوحدات الصحية عن الخدمة، بالإضافة إلى خسارة جزء كبير من الكادر الطبي نتيجة اللجوء والهجرة والاعتقال والقتل - كل ذلك أثّر سلباً وبشكل حاد على حالة الخدمات الصحية في كافة المناطق السورية. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي للأعمال الحربية منذ 2019 وبالتالي انخفاض وتيرة الهجمات التي يتعرض لها قطاع الرعاية الصحية، إلا أن جائحة كورونا التي رافقها تردي الوضع الاقتصادي لدى معظم السوريين أدت إلى مزيد من التدهور في مجال الخدمات الصحية وصعوبة الوصول إليها (أوتشا، 2021).

أ. حوكمة القطاع الصحي وبنيته التحتية

اتصفت حوكمة القطاع الصحي في سوريا خلال فترة النزاع بالتشتت وضعف الفعالية، كما شهدت دخول المنظمات الدولية والمحلية كفاعلين جدد ورئيسيين، يعملون في معظم الأحيان ضمن أجندات سياسية ودولية تركّز على الجانب الإسعافي دون تقديم خدمات صحية فعالة ومستدامة. وقد اعتمد النظام الصحي في مناطق سيطرة النظام على ما تبقى من مقدمي الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى المساعدات الدولية ودعم الجمعيات الأهلية التي تم تسييس معظمها، ما أسفر عن تضارب الأهداف وعدم ثبات استمرارية الخدمة على المدى الطويل. أما في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فقد شكلت المشافي الميدانية والمراكز الطبية التابعة للمنظمات الدولية أسس النظام الصحي الجديد، ولكن خدماتها بقيت مشتتة تعتمد على الاحتياجات الطارئة لدى السكان المحليين، دون القدرة على تحقيق الاستدامة أو تقديم خدمات عناية طبية عالية المستوى.

أدى النزاع المستمر إلى دمار جزء كبير من المنشآت الصحية في كافة المناطق السورية، إذ تشير البيانات إلى دمار جزئي أو كلي أصاب نحو 40% من المشافي، و45% من الوحدات الصحية في سوريا، وذلك حتى نهاية عام 2020 (Health Cluster, 2021). ولأن الغارات الجوية التي قام بها النظام السوري وحلفاؤه تسببت بالجزء الأكبر من هذا الدمار، فقد كانت المرافق الواقعة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام هي الأكثر تضرراً. وبالمجمل، تم رصد نحو ستة آلاف هجوم على 350 منشأة طبية، أكثر من 90% منها كانت على يد النظام السوري (أطباء من أجل حقوق الإنسان،2021).

حتى المنشآت الصحية التي لم تتعرض إلى الدمار نتيجة العمليات العسكرية، قد عانت وما زالت تعاني من الضغط الكبير على خدماتها نتيجة النزوح الداخلي وقلة الكوادر المؤهلة، بالإضافة إلى فقدان الكثير من المواد والتجهيزات الطبية، الأمر الذي يعود في جزء منه إلى العقوبات المفروضة على النظام السوري (غصن، 2020). إلا أن النظام تمكن من تحويل نتائج تلك العقوبات بحيث تصيب معظم السوريين والخدمات المقدمة إليهم. تجدر الإشارة هنا إلى أن دمار وضعف فعالية المرافق العامة مثل المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى تردي الوضع الاقتصادي الذي تسبب في سوء تغذية ملايين السوريين، كل ذلك أسفر عن ضغط أكبر على المنشآت الصحية المتهالكة أصلاً، نتيجة انتشار أمراض مميتة مثل الحصبة والتيفوئيد والتهاب الكبد الوبائي[39].

39 مقالة على موقع منظمة الصحة العالمية حول دور المنظمة في دعم القطاع الصحي في سوريا، منشورة في آذار 2019 على الرابط:https://bit.ly/3svpg4F

ب. الكوادر الطبية والأدوية

شهد القطاع الصحي انخفاضاً كبيراً في الكوادر الطبية خلال فترة النزاع، نتيجة عدة عوامل منها الاعتقال والقتل، سواء تحت التعذيب أو نتيجة استهداف المؤسسات الطبية، وقد تم توثيق مقتل 930 من العاملين في المجال الطبي خلال عشر سنوات من النزاع (أطباء من أجل حقوق الإنسان،2021). يعتبر الخروج الجماعي من سوريا عاملاً أساسياً في فقدان الكفاءات والخبرات الطبية، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 70% من العاملين في القطاع الصحي قد غادروا البلاد، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في نسبة الأطباء إلى السكان، والتي بلغت طبيباً واحداً لكل عشرة آلاف نسمة داخل سوريا (IRC, 2021). ترافق هذا الانخفاض مع ارتفاع الحاجة لهذه المؤهلات،وحاجة سوريا إلى اختصاصات طبية جديدة مثل خدمات الطب النفسي، حيث جعل استمرار النزاع معظم السوريين عرضة لصدمات نفسية مركبة تسببت بمعاناة 3-4% من إجمالي السكان من حالات نفسية حرجة و15-20% من حالات نفسية خفيفة إلى معتدلة (حيدر، 2019).

وانعكس النقص في الكوادر الطبية في قدرة سلطات الأمر الواقع على تقديم الخدمات، فعلى سبيل المثال، رفضَ مشفى التوليد في دمشق استقبال أي حالة إسعافية جديدة لمدة أسبوع كامل، بسبب عدم وجود عدد كاف من أطباء التخدير، حيث يوجد طبيب واحد فقط يساعده طلاب من كلية الطب لا يملكون أي خبرة، الأمر الذي عرّض المرضى لأخطاء مميتة. وقد أكدت وزارة الصحة في الحكومة السورية أن هناك نقصاً بنحو 1500 طبيب تخدير، وأنه يوجد أقل من 500 طبيب تخدير يعملون في كافة المشافي العامة والخاصة، معظمهم في سن التقاعد، وذلك بسبب هجرة الكثيرين من الأطباء الشباب[40]. وتجدر الإشارة إلى تعرض الكادر الطبي خلال السنتين الأخيرتين إلى ارتفاع حالات الوفيات نتيجة جائحة كورونا، وذلك نتيجة عدم اتباع المؤسسات الصحية لإجراءات السلامة، والعجز عن تأمين المعدات اللازمة للحماية من الفيروسات[41].

تأثرت وفرة الأدوية بتوقف المعامل الدوائية في سوريا خلال النزاع، ولم تعد العديد من الأدوية تصنّع نتيجة الدمار الذي أصاب جزءاً من هذه المعامل، بالإضافة إلى صعوبة استيراد المواد اللازمة للدواء، وانخفاض قيمة الليرة السورية - الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج - وسحب الامتيازات الأجنبية، والآثار الثانوية للعقوبات المفروضة على النظام في سوريا ودورها في رفع تكاليف الشحن والتحويلات المالية. كل ذلك سبّب نقصاً كبيراً في عدد من الأدوية الأساسية التي تستخدم لعلاج بعض الأمراض المزمنة، مثل أدوية الضغط والقلب والسكري. وفي محاولة لتحفيز مصنعي الدواء على الإنتاج والبيع في السوق المحلي، رفعت وزارة الصحة في مناطق النظام سعر الدواء بنسبة 65% عام 2021. إلا أن المنتجين اعتبروا هذه الزيادة غير كافية لتغطية الارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج، ما أدى إلى فقدان الدواء، وتحفيز السوق السوداء للأدوية، حيث تُعرض للبيع بأسعار خيالية لا تتناسب مع الدخل المنخفض لدى معظم الأسر السورية. كما فضلت شركات الأدوية تصدير الإنتاج إلى الخارج على بيعه في الداخل بسعر أقل من التكاليف[42].

ج. حصول الأفراد على الخدمات الصحية وجودتها

عملت القوى المتحاربة وسلطات الأمر الواقع المختلفة، خاصة النظام، على استخدام القطاع الصحي كسلاح لتطويع المناطق الخارجة عن سيطرته، سواء عن طريق الاستهداف المباشر أو عبر تعطيل وصول الأفراد إلى الخدمات الصحية من خلال الحواجز المنتشرة في كافة المناطق السورية، والتي تطلب من المريض الراغب بالحصول على خدمة صحية معينة أذونات مرور ودفع إتاوات. لكن استخدام الصحة كسلاح بلغ ذروته حالما أُحكِمت القبضة العسكرية والأمنية على طرقات ومخارج بعض المدن، بغية منع وصول المعدات والمستلزمات الطبية إلى المناطق المحتاجة كنوع من العقاب الجماعي - مثال عن ذلك ما حصل في الغوطة الشرقية بعد حصار النظام لها (منظمة العفو الدولية، 2018).

وفي هذا السياق، استخدمت كل من روسيا والصين بين 2019 و2020 حق النقض لمنع تجديد قرار مجلس الأمن، الذي يسمح بمرور المساعدات العابرة للحدود دون تدخل من حكومة دمشق. أغلقت إثر ذلك معابر باب السلام واليعربية والرمثا، وبقي معبر باب الهوى المعبر الرسمي الوحيد لعبور المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 2533 الذي يتم تمديده بشكل دوري[43]. تبقى هذه المناطق في حاجة ماسة إلى المساعدات الصحية، وقد حذرت منظمة أطباء بلا حدود في بيان صحفي لها من أن عدم تجديد القرار 2533 سوف يعرض أكثر من 4 ملايين شخص، أكثر من

40 مقالة في جريدة الوطن السورية حول النقص في الكوادر الطبية في مناطق النظام، منشورة في كانون الثاني عام 2022 على الرابط: https://bit.ly/3rDlHds

41 مقالة على موقع عنب بلدي حول وفيات الأطباء في سوريا نتيجة انتشار كورونا، منشورة في كانون الأول 2020 على الرابط: https://bit.ly/3slElvB

42 مقالة على موقع سكاي نيوز عربية حول عدم توفر الدواء في سوريا، منشورة في شباط 2022 على الرابط https://bit.ly/3IMzpk4

43 مقالة على موقع العربي الجديد حول قرار مجلس الأمن دخول المساعدات إلى سوريا، منشورة بتاريخ تموز 2020 على الرابط: https://bit.ly/3HCpyMs

نصفهم نازحون، إلى خطر تعذّر حصولهم على المساعدات الطبية والإنسانية اللازمة، ما قد يفاقم سوء الوضع الصحي في هذه المناطق، خاصة بعد انتشار جائحة كورونا فيها[44].

وتشير التقديرات أيضاً إلى أن عدد الإصابات قد وصل عام 2017 إلى نحو مليون ونصف إصابة بسبب الحرب، يعاني عدد كبير من أصحابها من صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية اللازمة (منظمة الصحة العالمية، 2017). لا تقتصر صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية على الوصول الفيزيائي، بل إن معظم الأسر السورية تعاني من الحصول على الخدمات الصحية المناسبة نتيجة انخفاض الدخل والارتفاع الكبير في التكاليف (من العلاج إلى التشخيص والدواء والتحاليل والصور الطبية). وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن انتشار فيروس كورونا زاد من هشاشة النظام الصحي وحدّ من قدرة المرضى، المحدودة أصلاً، على الوصول إلى الخدمات الصحية، خوفاً من انتقال العدوى واكتظاظ المنشآت الصحية بالمصابين بهذا الفيروس[45].
دفعت التحديات المرتبطة بالحصول على الخدمات الصحية المناسبة العديد من المرضى إلى الامتناع عن التداوي والاكتفاء بشراء الدواء عند الضرورة ودون وصفات طبية، ورافق ذلك تدهور كبير في جودة الخدمات الطبية التي تأثرت - إضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه - بضعف فعالية المنظومة الإسعافية، وانخفاض عدد السيارات نتيجة السرقة والتدمير وشح الوقود والصيانة المتوفرة لها. أضف إلى ذلك أن قطع الكهرباء بشكل مستمر يسبب تلفاً في المواد الطبية الإسعافية والضرورية، مثل أكياس الدم أو اللقاحات. ومن العوامل غير المباشرة التي أثرت على صحة الأفراد الخراب والتدمير الذي أصاب منظومة الصرف الصحي وخزانات المياه النظيفة، وما ترافق مع ذلك من تدهور في جودة الخدمات الصحية المقدمة.
تشير البيانات إلى أن كمية المياه المتوفرة والقابلة للشرب قد انخفضت في سوريا بنحو 40% مقارنة عما كانت عليه قبل النزاع، وأن العطل أصاب نحو نصف شبكة الصرف الصحي[46]. ومن العوامل الأخرى كانت الظروف المعيشية غير الصحية في مخيمات النزوح والتجمعات العشوائية، ببُناها التحتية والصحية الرديئة، وارتفاع معدلات سوء التغذية الذي يقلل مناعة المصابين به ضد الأمراض، خاصة لدى الأطفال.
لقد أثّر النزاع على منظومة القطاع الصحي في سوريا بشكل كبير، وتحولت الخدمات الصحية في بعض الأحيان إلى سلاح بيد سلطات الأمر الواقع المختلفة لمعاقبة المختلفين معها. بالتالي فإن أي إصلاح لهذا القطاع لا يجب أن يتوقف عند تمويل إعادة بناء المنشآت الصحية أو تقديم المساعدات المالية بهدف جذب الكوادر الطبية المؤهلة، بل يجب أن يتضمن آليات وأنظمة حوكمة قائمة على التشاركية، وعلى مبدأ الحق في الصحة لكل الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم وحالاتهم المادية، ومنع أي استغلال للحاجات الصحية وتسييسها في الوقت الحالي وفي المستقبل.

44 بيان صحفي لـ «أطباء بلا حدود» في حزيران 2021، على الرابط: https://bit.ly/3gyCoQD

45 مقالة على موقع سويس انفو في نيسان 2021 حول اكتظاظ المشافي بمرضى كورونا، منشورة على الرابط: https://bit.ly/3MnSMlT

46 مقالة في موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول أزمة المياه في سورية، منشورة في تشرين الأول 2021 على الرابط: https://bit.ly/35W7Rdv

ثالثاً: أثر النزاع على مستوى الأسرة السورية

I. منهجية التحليل الجزئي

اعتمد التحليل الجزئي للوضع الاقتصادي والاجتماعي في سوريا على مسح أسري يستند إلى عيّنة تمثيلية شملت ست مدن سورية تعكس قوى الأمر الواقع الرئيسية في البلاد - هذه المدن هي: دمشق وحلب، اللتان تقعان في مناطق نفوذ النظام السوري؛ القامشلي والرقة، الخاضعتان بشكل رئيسي لنفوذ الإدارة الذاتية؛ ومدينة أعزاز التي تسيطر عليها إدارياً الحكومة المؤقتة، بالإضافة إلى مدينة إدلب، الخاضعة لنفوذ هيئة تحرير الشام.

وتم حساب عينة الأسر لتكون ممثلة احصائياً عن كل مدينة من المدن التي تم اختيارها، وذلك بمستوى ثقة 95% وهامش خطأ 5%، وفق الجدول (1):

الجدول (1): السكان وحجم العينة حسب المدينة

المدينة	تقدير السكان (آلاف)*	تقدير الأسر (آلاف)**	حجم العينة (أسرة)
دمشق	2,050	402	386
حلب	1,750	312	392
قامشلي	268	43	394
الرقة	154	25	379
إدلب	212	35	377
أعزاز	247	40	386
إجمالي	4,681	857	2314

* بيانات OCHA لعام 2020 وحسابات الباحثين
** بناء على متوسط عدد أفراد الأسرة عام 2011، المكتب المركزي للإحصاء

ويهدف المسح إلى فهم وتحليل الواقع المعيشي الحالي للأسر في هذه المدن من أجل تقييم آثار النزاع، مع أخذ العديد من المتغيرات التي طرأت على حياة الأسر خلال هذه الفترة، بما في ذلك النزوح والهجرة واللجوء، والوضع الاقتصادي المتردي، والعقوبات اقتصادية، إضافة إلى انتشار جائحة كورونا في السنوات الأخيرة، واستمرار حالة الاضطراب الأمني في الكثير من المناطق السورية، وما رافق ذلك من انتشار لظواهر اجتماعية سلبية واستغلال لهذه الأوضاع من قبل أطراف النزاع كافة.
وتم تحضير استبيان ليكون الأداة الرئيسية للعمل الميداني، يشتمل على 64 سؤالاً، ويغطي طيفاً واسعاً من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، بما في ذلك:

* الشروط المعيشية للأسرة، أي جودة المسكن والموجودات، وتوفر الخدمات التي تحتاجها الأسرة، وسهولة الوصول إليها، إضافة إلى آليات التأقلم التي تتبناها الأسرة لمواجهة النقص في الخدمات والسلع الأساسية - مثل الوقود والكهرباء ومياه الشرب.

* حالة رأس المال البشري، بما في ذلك الحالة التعليمية والصحية، وجودة الخدمات المقدمة وتكاليفها في هذين القطاعين، إضافة إلى قدرة الأفراد على الوصول إليها، بالإضافة إلى أسئلة تتعلق بوضع سوق العمل ومؤشراته، وبيئة الأعمال.

* مصادر الدخل ومواضع الاستهلاك على مستوى الأسرة، إضافة إلى أسئلة عن قدرة الأسرة على تأمين المواد الاستهلاكية الرئيسية وكيفية تأقلمها مع غياب هذه السلع.

* البيئة المؤسساتية والاجتماعية، أي علاقة الأفراد فيما بينهم وعلاقتهم مع السلطات المحلية. يشمل الاستبيان في هذا السياق أسئلة عن مستوى الشعور بالأمان لدى الأسر، والثقة المجتمعية، ودور المجتمع المدني، وآليات حل النزاعات، إضافة إلى قدرة الأفراد على المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

* دور المرأة في المجتمع والأسرة، من حيث استقلالية قرارها، ودرجة تمكنها الاقتصادي والتعليمي في المجتمع، وقدرتها على المشاركة في الشأن العام والأنشطة المجتمعية، بالإضافة إلى قدرتها على العمل ومواجهة التحديات في هذا الإطار.

وتم تحليل هذه المحاور على مستوى الأسرة والمدينة والمنطقة، باستخدام المعلومات العامة حول الجنس والعمر وعدد أفراد الأسرة، بالإضافة إلى الحالة العملية والمستوى التعليمي لرب الأسرة. بالإضافة إلى الاستبيان، عمل الفريق البحثي على تحضير «دليل الباحث»، الذي يتضمن شرحاً وافياً عن كل سؤال (الملحق 1)، وذلك كي يكون لدى كافة الباحثين الميدانيين فهم مماثل حول الأسئلة المطروحة، خاصة الأسئلة التي تتطلب تحديد جودة خدمة أو سلعة معينة؛ فمثلاً، «سيء» مفهوم نسبي يختلف من باحث ميداني لآخر، وبالتالي يساعد وجود الدليل على توحيد المفاهيم وتجاوز احتمالية الشخصنة في الإجابة على الأسئلة. كذلك قام فريق البحث الرئيسي بإجراء ورشات عمل مع الفريق الميداني، بغرض شرح الاستبيان، والهدف منه، ومَحاوره الرئيسية، إضافة إلى عرض «دليل الباحث» وتوضيح أهمية الاستعانة به أثناء المقابلات. كما أشرف «اليوم التالي» على عمل الفريق الميداني مع متابعة يومية لكافة أفراد الفريق، الأمر الذي استمر منذ بداية شهر كانون الثاني حتى نهاية الأسبوع الأول من شباط 2022. تجدر الإشارة إلى أن منظمة «اليوم التالي» تمتلك الخبرة اللازمة لتنفيذ المسوح الميدانية في كافة المناطق، وإيلاء الأولوية بشكل دائم لأمن وأمان أعضاء الفريق الميداني.

إن العينة التي شملها المسح تمثل فقط المدن الستة التي تمت الإشارة إليها، وبالتالي فإن أي قراءة للنتائج هي توصيف وفهم للحالة المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للأسر في هذه المدن، ولا تعكس الحالة في أي مناطق سورية أخرى غير مشمولة في المسح. يؤثر ذلك بالطبع على القدرة التحليلية على تغطية مواضيع مختلفة قد لا تتواجد في المناطق المدنية - مثل الاعتماد على القطاع الزراعي - إلا أن ذلك لا يقلل من الأهمية القصوى لهذا المسح في تحليل الواقع المعاش في مدن سورية رئيسية تخضع لسلطات أمر واقع متنوعة، وقوانين وظروف سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة - الأمر الذي يكمّل ما طرحه القسم الأول للتحليل الكلي من فروقات بين المناطق، ويساعد على التركيز بشكل أكثر تفصيلاً على الحالة المعيشية للأسر السورية.

يتوزع من تمت مقابلتهم كممثلين عن الأسر المستهدفة حسب الجنس إلى 74.1% ذكور و25.9% إناث، واختلف هذا التوزيع بين المدن لكي تبلغ نسبة الإناث أقصاها في دمشق (43.3%) وأدناها في أعزاز (18.1%). وبلغ العدد الإجمالي لأفراد الأسر التي شملها المسح 11,675 فرداً منهم 51.57% إناث و48.43% ذكور، ويمكن تفسير الارتفاع النسبي لعدد الإناث بمغادرة عدد كبير من الذكور للبلاد هرباً من الخدمة العسكرية، أو بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل، إضافة إلى أن العدد الأكبر من القتلى في العمليات العسكرية المباشرة هم من الذكور، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمعتقلين والمختفين قسرياً والمشاركين في التشكيلات العسكرية المختلفة.

II. التركيب الجندري والعمري للأسر

أدى النزاع إلى تغيرات كبيرة في تركيبة الأسرة السورية من حيث الجنس والعمر، وذلك لأسباب عديدة أهمها الهجرة واللجوء. وقد لحظ الاستبيان نسبة المهاجرين/اللاجئين من إجمالي عدد أفراد الأسر المشمولة في المسح حسب الجنس والمدينة، إلا أن البيانات لا تشمل معلومات عن الأسر التي غادرت البلاد بكامل أفرادها. وتشير النتائج إلى أن 40.4% من إجمالي المنازل في المدن الستة لديها فرد أو أكثر غادر البلاد خلال فترة النزاع، وأن نسبة الذكور من إجمالي عدد المغادرين بلغت 68%، الأمر الذي يمكن تفسيره برغبة الذكور في الهرب من الخدمة العسكرية والملاحقات الأمنية إضافة إلى السعي لإيجاد فرصة عمل خارج البلاد.

الشكل (16): نسبة الأسر التي لديها مهاجر/لاجئ أو أكثر حسب الجنس والمدينة

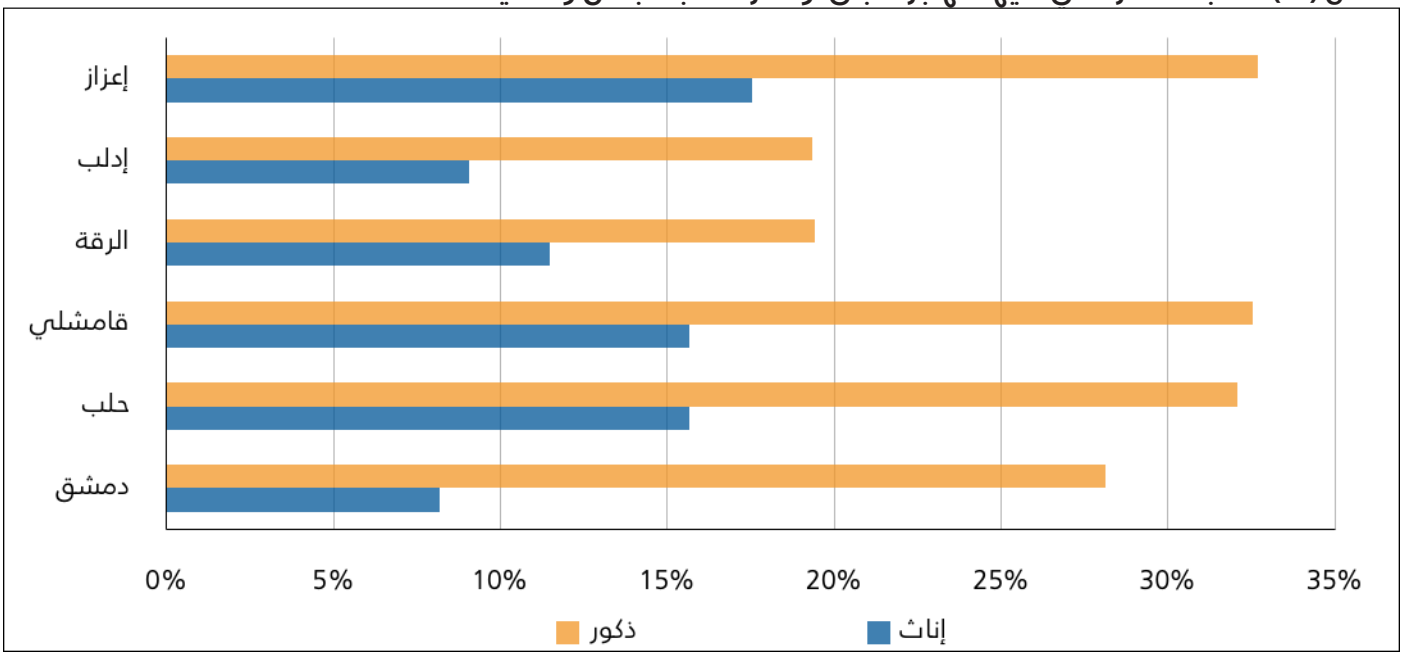

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

ويبين **الشكل (16)** الاختلاف في نسبة الأسر التي لديها مهاجر/لاجىء واحد أو أكثر حسب المدينة، إذ تبلغ أعلاها في مدينة أعزاز لتصل إلى 50.2% من إجمالي أسر المدينة وأدناها في مدينة إدلب 28.4%، وتُقارب النسب في القامشلي وحلب القيمة الأعلى، أي نحو نصف الأسر، بينما تنخفض في دمشق إلى نحو 36% وفي الرقة إلى نحو 31%. ويمكن تفسير الانخفاض النسبي في مدينتي إدلب والرقة بما تم ذكره سابقاً، أن جزءاً كبيراً من الأسر قد غادر هاتين المدينتين بكامل أفرادها، وبالتالي لم يتم شملهم في النسبة المذكورة، خاصة أن المدينتين، وتحديداً الرقة، قد تعرضتا لدمار كبير في المنازل والأبنية السكنية. أما من حيث الجنس، فتبلغ نسبة الذكور من إجمالي المغادرين في مدينة دمشق نحو 78% بينما تتراوح هذه النسبة في باقي المدن بين 66 و68%.

وقد بلغ وسطي نسبة الذكور في المدن المدروسة 48.4%، كان أدناها في إدلب (46.2%) وأعلاها في أعزاز (50.3%)، وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة مع التركيب الجندري في سوريا قبل النزاع، حيث بلغت نسبة الذكور في سوريا نحو 51% عام 2010 دون وجود اختلاف كبير بين المناطق (المكتب المركزي للإحصاء، 2011-2020). وبالتالي فقد غيّر النزاع التركيبة الجندرية لسوريا بشكل واضح، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع نسبة الذكور من إجمالي المهاجرين واللاجئين، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الوفيات من الذكور نتيجة الأعمال القتالية والعسكرية.

أما بالنسبة إلى التركيب العمري، فيبين **الشكل (17)** أن المجتمعات في المدن المدروسة ما تزال مجتمعات فتية تبلغ أعمار معظم السكان فيها 34 سنة ودون. إلا أن النزاع ساهم في انخفاض نسبة الشباب بين 15-34 سنة مقارنة عما كانت عليه النسبة عام 2010، حيث تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء أن نسبة هذه الفئة العمرية من إجمالي السكان في المناطق الحضرية والمدن قد بلغت 46.5% عام 2010 (المصدر السابق). إلا أن البيانات الحالية تشير إلى أن هذه النسبة لا يتجاوز أقصاها في مدينة حلب 43%، وتنخفض إلى 31% في مدينة إدلب، أما وسطي نسبة هذه الفئة في المدن الستة فلا يتجاوز 36% من إجمالي السكان.

الشكل (17): التوزيع العمرى للسكان حسب المدينة

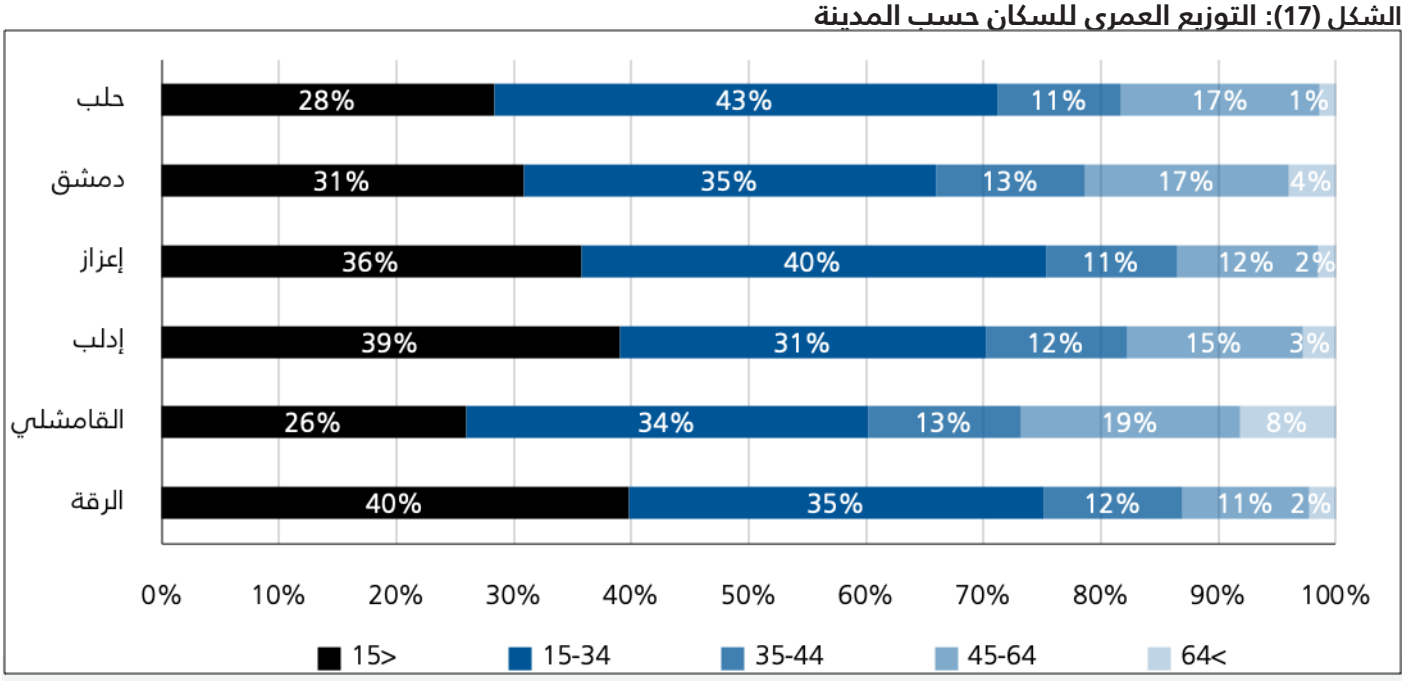

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

وعلى الرغم من اختلاف نسب التركيب الجندري والعمري ومعدل المهاجرين/اللاجئين في الأسرة بين مناطق السيطرة المختلفة، إلا أن الاتجاه العام لهذه المؤشرات متشابه بين هذه المناطق من حيث الزيادة النسبية للإناث وانخفاض نسبة الذكور، إضافة إلى مغادرة أعداد كبيرة من السكان إلى خارج البلاد. يجب أخذ هذه التغيرات بعين الاعتبار عند وضع سياسات تنموية على المستوى المحلي أو الوطني.

III. الحالة التعليمية

تتأثر الحالة التعليمية في المدن المدروسة بعدة عوامل - منها ما هو متعلق مباشرة بالنزاع، وأثره على البنية التحتية والكوادر التعليمية والجودة، ومنها ما هو متعلق بالاختلالات التي سبقت النزاع، ومنها الاختلافات المناطقية (ريف/حضر ومحافظات). ويشير الجدول (2) إلى الاختلافات بين المدن الستة فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للسكان إجمالاً وحسب الجنس، علماً أن كافة المناطق المدروسة هي مناطق حضرية.

يبلغ وسطي نسبة الأمية في هذه المدن 5.1% من إجمالي السكان (15 سنة وما فوق)، إلا أن هذه النسبة تختلف بين المدن لتصل إلى 9.7% في مدينة الرقة، وتنخفض إلى 2.4% في مدينة دمشق. يعود ذلك بشكل أساسي إلى تراكم العملية التعليمية في فترة ما قبل النزاع، حيث تشير البيانات إلى أن أعلى معدلات الأمية تم تسجيلها في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية في سوريا عام 2010 (المصدر السابق). كما يبين الجدول الاختلافات الكبيرة في المستوى التعليمي حسب الجنس، إذ أن 78.7% من الأميين في المناطق المدروسة هم من الإناث، وتصل هذه النسبة إلى 85.4% في مدينة حلب، بينما تبلغ أدناها نحو 68% في مدينة الرقة. وقد شهدت محافظة الرقة معدلات مرتفعة من الهجرة والنزوح، وبالتالي فإن النسبة المذكورة أعلاه، في حال بقاء كافة السكان، كانت لتبلغ أعلى من ذلك بكثير بناء على معطيات المكتب المركزي للإحصاء حول مستويات التعليم في المحافظة عام 2010.

كما يظهر الاختلاف في المستوى التعليمي حسب الجنس عند النظر إلى نسب الحاصلين على تعليم معهد أو جامعي وما فوق، حيث تشير البيانات إلى أن 34% من إجمالي الذكور في كافة المدن المدروسة يحملون شهادة أعلى من الثانوية، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 25% لدى الإناث، وتتسع هذه الفجوة الجندرية في التعليم ما بعد الثانوي في مدينتي أعزاز وحلب.

الجدول (2): المستوى التعليمي حسب الجنس والمدينة

	أمي		يقرأ ويكتب		ابتدائي		إعدادي		ثانوي		جامعة ومافوق	
	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر
حلب	7%	1%	9%	5%	13%	7%	20%	21%	21%	22%	30%	44%
دمشق	3%	1%	6%	4%	17%	12%	27%	34%	25%	24%	21%	25%
الرقة	12%	7%	11%	12%	14%	15%	17%	17%	20%	17%	26%	32%
قامشلي	11%	2%	7%	4%	10%	10%	15%	21%	21%	22%	35%	40%
إدلب	4%	1%	7%	6%	23%	21%	33%	31%	15%	19%	18%	22%
أعزاز	7%	2%	15%	6%	17%	9%	22%	30%	20%	18%	20%	36%
إجمالي	8%	2%	9%	6%	15%	12%	22%	25%	21%	21%	25%	34%

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

وخلافاً لمستويات التعليم، التي تأثرت إلى حد ما بالوضع في سوريا قبل النزاع، فإن معدلات الالتحاق بالمدارس لدى الأطفال بين 7-15 سنة يعكس أثر النزاع على القطاع التعليمي بصورة أوضح، حيث تشير بيانات المسح إلى أن معدلات عدم الالتحاق أو التسرب من المدارس في المدن الستة قد بلغ نحو 8% لدى الأطفال بين 7-12 سنة ليصل إلى أكثر من 17% بالنسبة لليافعين بين 13-15 سنة. وتعتبر هذه النسب منخفضة نسبياً في سياق النزاع السوري، وربما يعود ذلك إلى نوع من الاستقرار الأمني الذي شهدته هذه المناطق، بالإضافة إلى استهداف المسح للمدن الرئيسية في المناطق الحضرية، والتي عادة ما تكون معدلات عدم الالتحاق منخفضة فيها.

الشكل (18): معدلات التسرب من المدارس حسب المدينة للأطفال بين 7-12 سنة (أ) و13-15 سنة (ب)

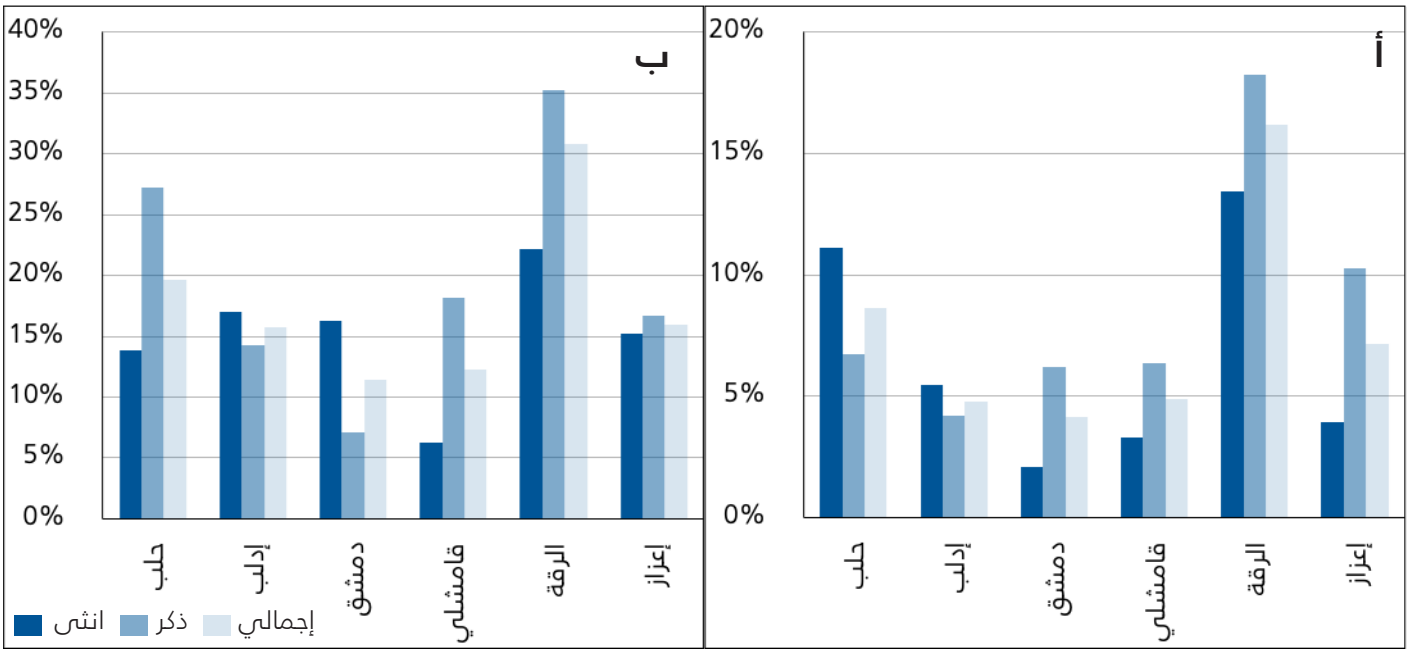

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

يبين الشكل أعلاه أن معدلات التسرب حسب الجنس تختلف بين المدن وحسب الفئات العمرية. ففي مدينة حلب، مثلاً، تكون هذه المعدلات أعلى لدى الإناث منها لدى الذكور في الفئة العمرية الأولى، بينما تصبح أقل وبشكل واضح في الفئة العمرية بين 15-13 سنة، وذلك على عكس مدينة دمشق التي تبلغ معدلات التسرب لدى الإناث فيها أكثر من ضعف معدلات الذكور في الفئة العمرية بين 15-13 سنة. وبشكل عام، يرتفع التسرب من المدارس في مدينة الرقة وحلب وينخفض نسبياً في مدينتي دمشق والقامشلي، الأمر الذي يشير إلى اختلافات كبيرة في المؤشرات التعليمية حتى ضمن منطقة النفوذ الواحدة، وبالتالي وجود عوامل عديدة تؤثر على العلمية التعليمية، إلى جانب تأثير المؤسسات الحاكمة. وتختلف أسباب التسرب من المدارس حسب الجنس والمدينة، ويشير **الشكل (19)** أن عدم رغبة الطفل في التعليم يعتبر من أهم أسباب عدم الالتحاق في المدن الستة، ويُلاحظ أن نسبة الذكور المتسربين من المدارس لهذا السبب أعلى بنحو 10% من نسبة الإناث. يعتبر إقحام الأطفال في سوق العمل السبب الثاني من حيث الأهمية في تسرب الأطفال من المدارس، والسبب الأول إحصائياً لدى الذكور، إذ أن 40% منهم ما عادوا يلتحقون بالمدارس بسبب العمل، بينما تصل هذه النسبة لدى الإناث إلى نحو 6%. أما عجز الأهل عن دفع تكاليف التعليم فهي السبب الرئيسي للحرمان التعليمي لدى 22% من إجمالي الأطفال المتسربين، معظمهم من الإناث، مما قد يشير إلى أن تعليم الإناث لدى بعض الأسر مقبول ولكنه ليس أولوية، ويسهل التخلي عنه في حال تأزم الوضع المعيشي للأسرة.

الشكل (19): أسباب التسرب من المدارس حسب الجنس

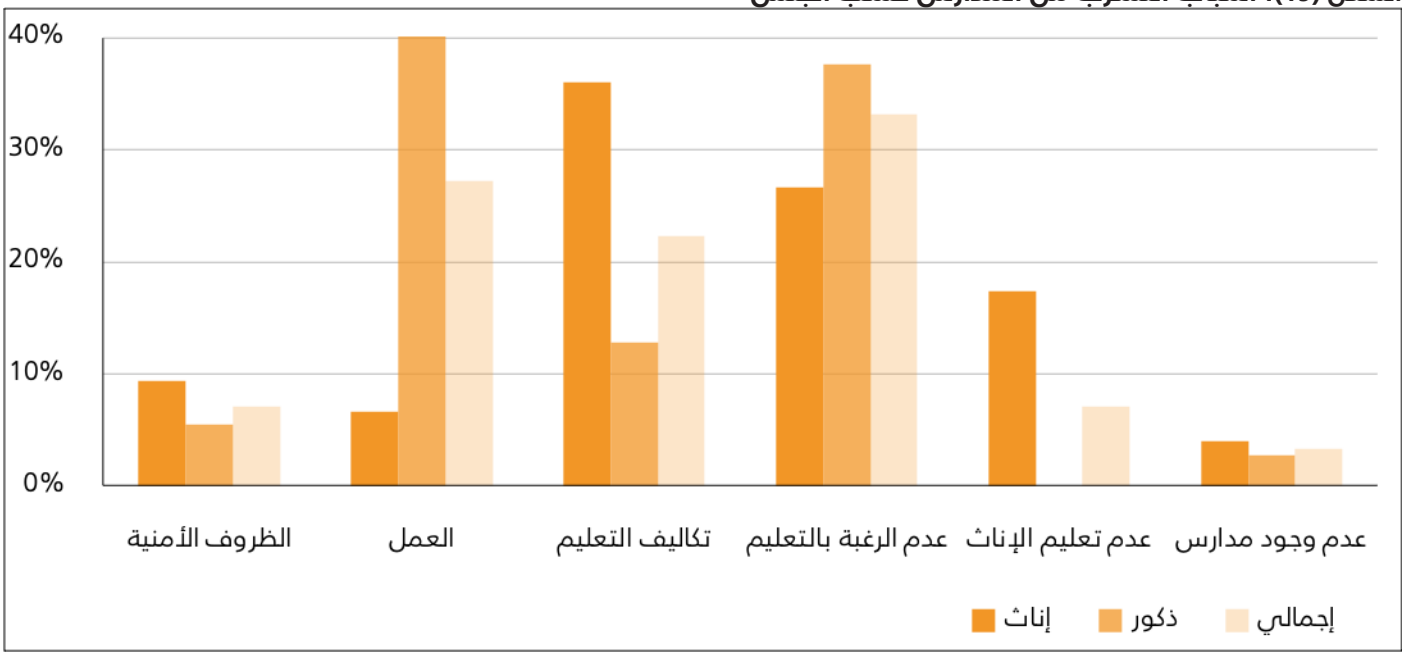

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

ويوضح **الشكل (20)** الاختلاف في التوزيع النسبي لأسباب التسرب حسب المدينة، بعضها أكثر تأثيراً في مدن دون أخرى، مثل عدم رغبة الأهل أو قبولهم بتعليم بناتهم، حيث يعتبر ذلك أحد الأسباب الرئيسية للتسرب في الرقة، وبدرجة أقل في إدلب وحلب، ولكنه غير مؤثر على الإطلاق في مدن مثل أعزاز والقامشلي ودمشق. وبشكل مماثل، لم تظهر الظروف الأمنية كسبب للتسرب في دمشق والقامشلي، على عكس المدن الأخرى. أما غياب المدارس فقد كان له دور واضح في ارتفاع نسب التسرب في القامشلي، ويمكن عزو ذلك إلى عدم رغبة بعض الأهالي في تعليم أبنائهم لمنهاج الإدارة الذاتية، أما في حلب، فيعود التسرب إلى دمار جزء كبير من المدارس وعجز ما تبقى منها عن استيعاب كافة الطلاب.

الشكل (20): التوزيع النسبي لأسباب التسرب من المدارس حسب المدينة

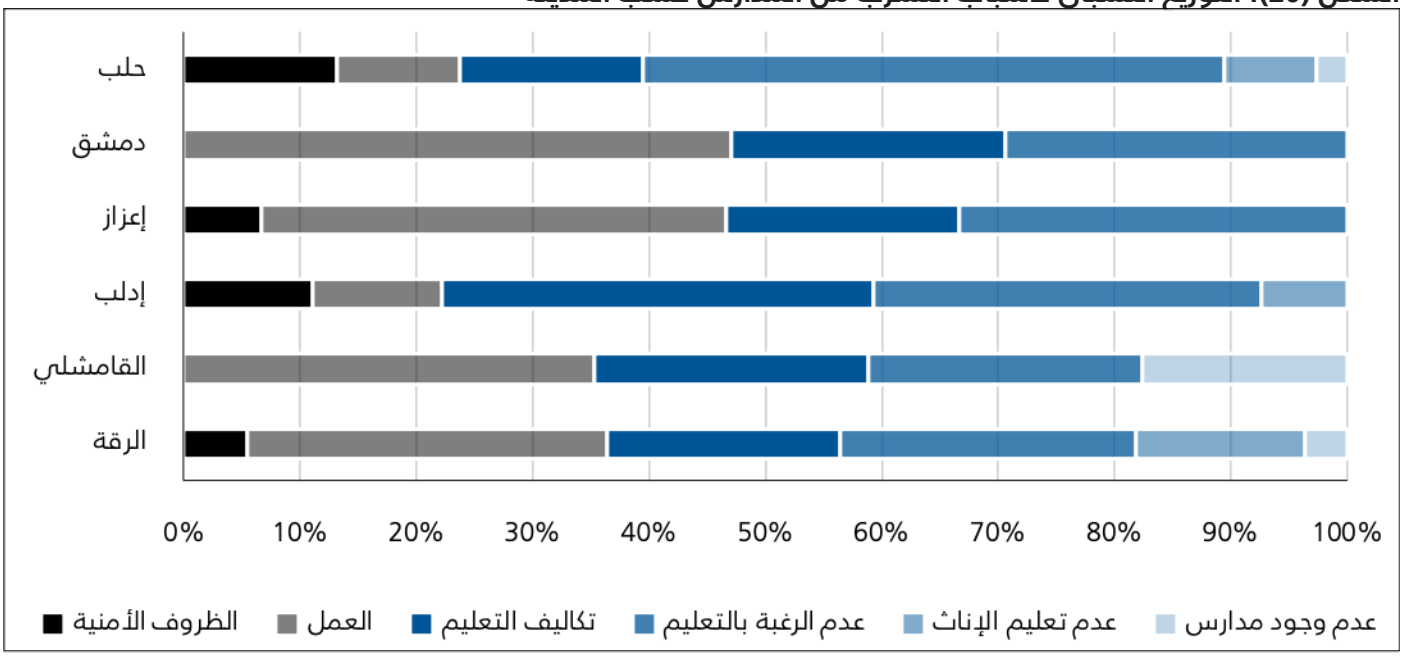

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

تشير النتائج في **الشكل (21)** إلى أن 57% من الأسر في مدينة دمشق تعتقد أن التعليم الذي تقدمه المدارس لأبنائها جيد عند السؤال عن الجودة، وأقل من 4% تعتبره سيئاً. إلا أن الأمر يختلف في مدينة حلب، التي تخضع أيضاً لسلطة النظام، حيث يعتبر نحو 20% من الأسر جودة التعليم سيئة، مقابل ما لا يتجاوز 30% يعتبرونها جيدة. كما تعتبر أكثر من نصف الأسر التي ترسل أولادها إلى المدارس في مدينة أعزاز أن التعليم جيد، مقابل نحو 18% وصفوا مستوى الخدمات التعليمية في المدينة بالسيء. وفي إدلب، ترى معظم الأسر أن جودة التعليم بالنسبة للظروف الحالية مقبولة، وتصل نسبة الأسر التي تعتقد أنها سيئة إلى 6%. أما في مناطق الإدارة الذاتية، فترتفع وبشكل واضح نسبة الأسر المستاءة من جودة التعليم الذي تقدمه مدارس المنطقة، لتصل وسطياً بين الرقة والقامشلي إلى 25%، ويعود ذلك إلى أن العديد من الأسر في هذه المنطقة غير مقتنعة بجودة وفعالية المنهاج الذي تفرضه الإدارة الذاتية، إضافة إلى دمار جزء من المدارس خاصة في الرقة.

الشكل (21): جودة الخدمات التعليمية حسب المدينة

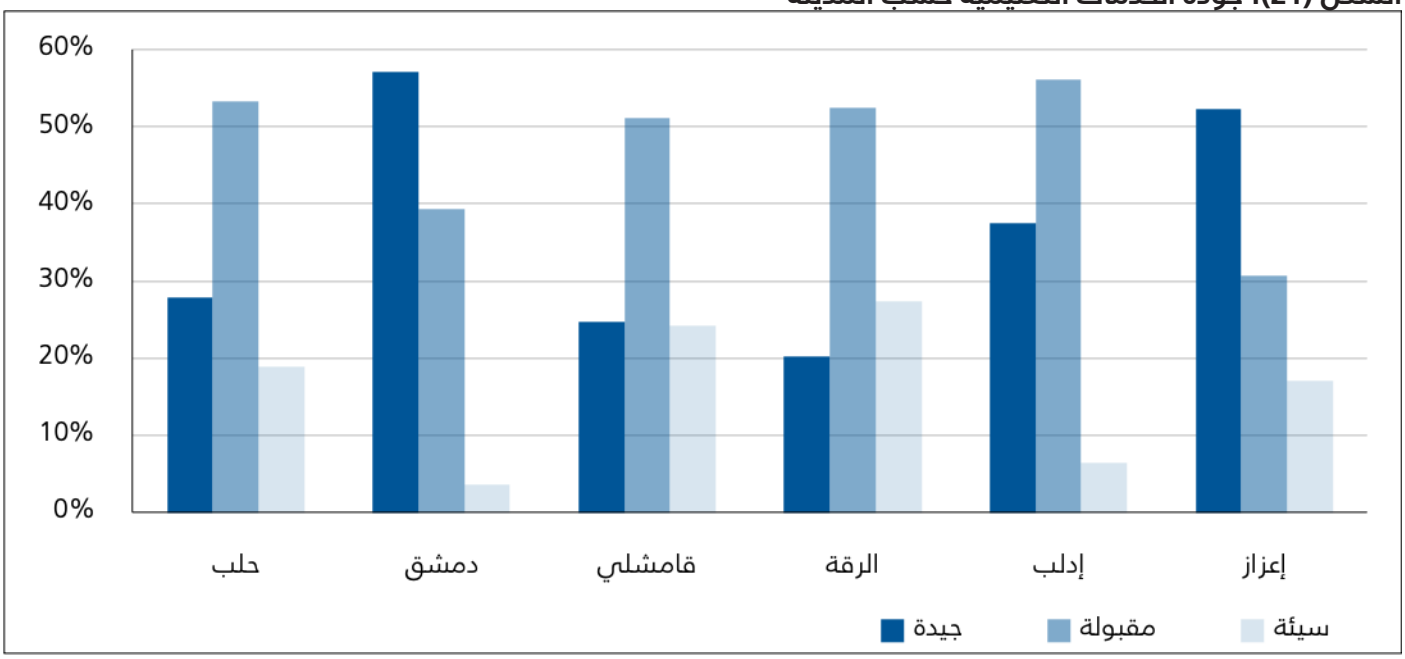

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

يُظهر المسح أن تكاليف التعليم منخفضة في حلب ودمشق الخاضعتين لسيطرة النظام مقارنة مع بقية المناطق **(الشكل 22)**، ربما يعود ذلك إلى أن أكثر من 90% من الأطفال الملتحقين بالتعليم في هاتين المدينتين يذهبون إلى مدارس عامة حيث التعليم شبه مجاني، بينما تنخفض نسبة من يذهبون إلى المدارس

الخاصة إلى 6%. أما في مدينة إدلب، فإن نسبة عالية من الأسر ترى أن تكاليف التعليم مرتفعة، وربما يعود ذلك إلى أن نحو 20% من الملتحقين يرتادون مدارس خاصة عادة ما تكون مرتفعة التكلفة. وبشكل مماثل، تعتبر 45% من الأسر في مناطق الإدارة الذاتية أن تكاليف التعليم مرتفعة، الأمر الذي يترافق مع وصول نسبة المسجلين في المدارس الخاصة إلى 24% من إجمالي الملتحقين بالتعليم في هذه المناطق. أما في مدينة أعزاز، فترى معظم الأسر (أكثر من 60%) أن تكاليف التعليم منخفضة أو متوسطة، علماً أن 7% من الطلاب في المدينة يذهبون إلى مدارس خاصة و5% إلى مدارس تابعة للجمعيات أو المنظمات.

الشكل (22): تكلفة الخدمات التعليمية حسب المدينة

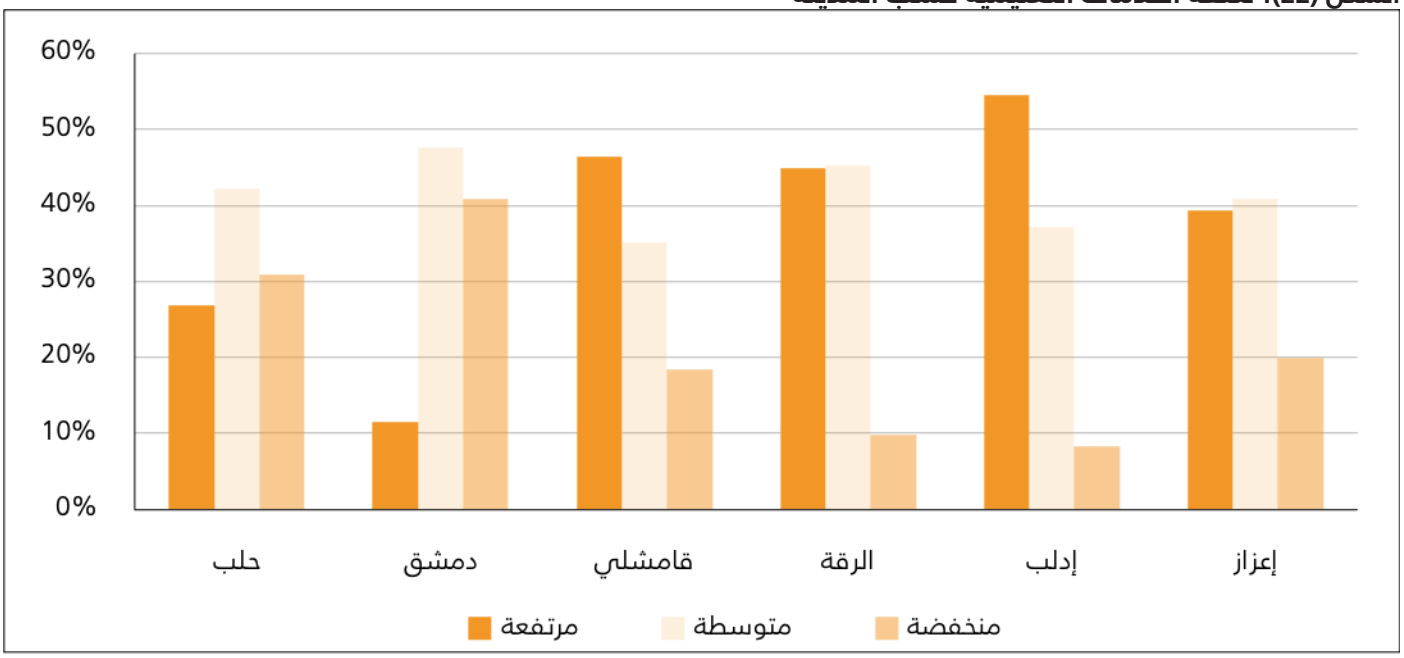

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

تؤثر السياسات التعليمية التي تتبناها قوى الأمر الواقع المختلفة على معدل الالتحاق بالمدارس وجودة التعليم. ظهر ذلك بشكل واضح في المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية، حيث امتنعت العديد من الأسر عن إرسال أولادهم إلى المدارس التي تتبنى المنهاج المفروض من قبل الإدارة؛ وانعكس ذلك في ارتفاع نسبة المتسربين نتيجة عدم وجود مدارس مناسبة، وزيادة تكاليف التعليم، وتوجه بعض الأهالي إلى تسجيل أولادهم في المدارس الخاصة التي تقدم مناهج مختلفة. إلا أن البيانات أظهرت أيضاً العديد من الاختلافات في المؤشرات التعليمية ضمن منطقة النفوذ الواحدة أو التشابه بين مدينتين في مناطق نفوذ مختلفة، الأمر الذي يعني أن العوامل المؤثرة في التعليم لا تقتصر فقط على سياسات قوى الأمر الواقع، رغم أهميتها، بل ترتبط أيضاً بالبنية التحتية للتعليم، والكوادر التعليمية، والقدرة الاقتصادية للأسر، والعادات والتقاليد الاجتماعية في البيئة المدروسة، إضافة إلى اختلاف الحالة التعليمية بين المناطق منذ فترة ما قبل النزاع.

IV. العلاقة مع سوق العمل

تشير بيانات المسح إلى أن معدلات المشاركة في سوق العمل في المدن الستة تتراوح بين 60% في مدينة القامشلي و47% في مدينة إدلب **(الشكل 23)**، وتعتبر هذه المعدلات جيدة مقارنة مع معدل المشاركة الكلي على مستوى سوريا عام 2010 والذي بلغ نحو 43% (المصدر السابق). كما تعكس معدلات المشاركة نسبة العاملين والعاطلين عن العمل من إجمالي عدد السكان بعمر 15 سنة وما فوق، وبالتالي فإن ارتفاع هذه المعدلات يشير إلى زيادة النشاط الاقتصادي للسكان. ويمكن تفسير المعدلات المقبولة في كافة المناطق المدروسة إلى استقرار الوضع الأمني في السنوات الأخيرة، وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي. كما أن المسح لا يشمل سوى مراكز مدن رئيسية في سوريا، غالباً ما يكون النشاط الاقتصادي فيها مرتفعاً بالمقارنة مع باقي المناطق. إلا أن نتائج المسح فيما يخص معدلات المشاركة تعكس فجوة هائلة بين الرجال والنساء، حيث تراوح معدل المشاركة لدى الرجال بين 76% في إدلب و83% في أعزاز، بينما تنخفض هذه النسب بين النساء إلى قيمة أدناها 22% في مدينة إدلب، وأعلاها 46% في مدينة القامشلي. وتشكل هذه الفجوة المستمرة منذ فترة ما قبل النزاع انحيازاً واضحاً في سوق العمل وثقافته المعادية للنساء. وتجدر الإشارة إلى أن الفجوة الجندرية في معدلات المشاركة لا تختلف بشكل كبير بين مناطق النفوذ المختلفة باستثناء الانخفاض الكبير لمعدل مشاركة النساء في إدلب، الأمر الذي يمكن أن يعود إلى طبيعة السلطة الحاكمة هناك، إضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في هذه المنطقة تجاه عمل المرأة.

الشكل (23): معدل المشاركة في قوة العمل حسب الجنس والمدينة

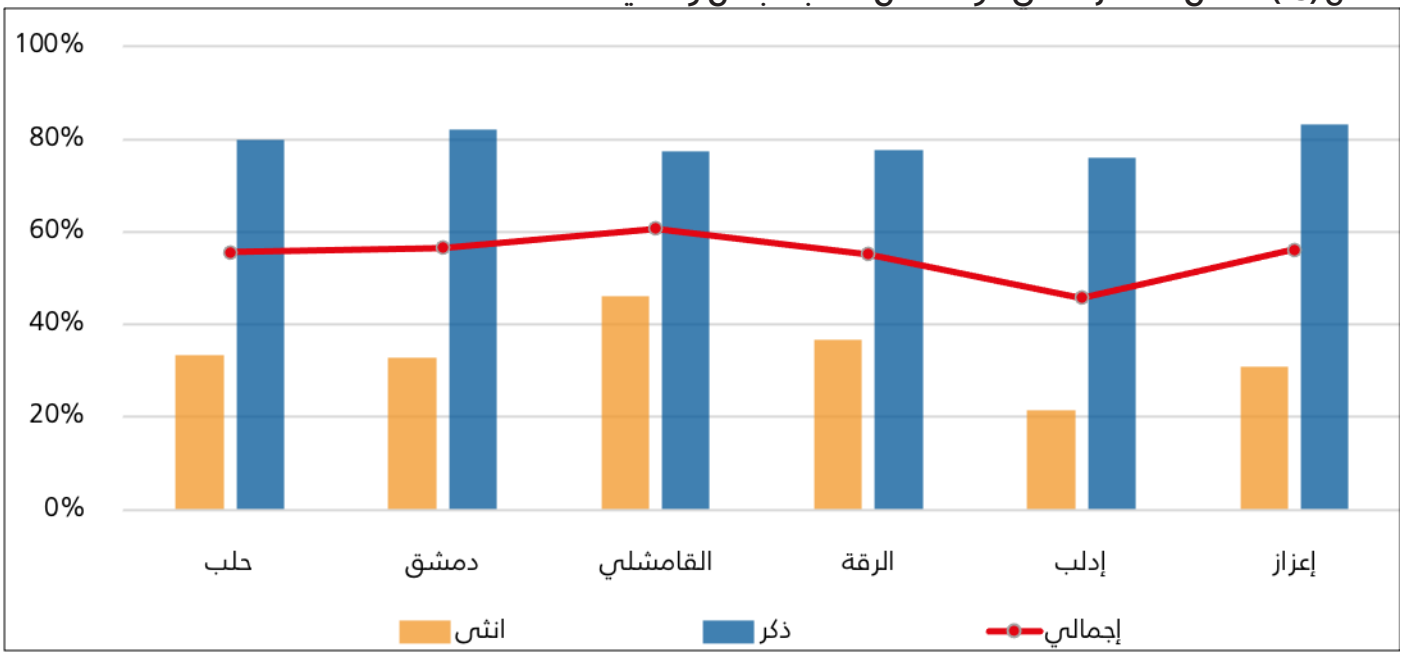

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

ويفسر **الشكل (24)** أسباب عدم المشاركة في سوق العمل حسب الجنس، والذي لا يختلف بشكل كبير بين المدن الستة. وتشير النتائج إلى أن أكثر من 45% من النساء لا يشاركن في سوق العمل بسبب تفرغهن للعمل المنزلي و20% منهن بسبب الدراسة؛ أما بالنسبة إلى الرجال، فإن 43% من غير الملتحقين في سوق العمل أعادوا ذلك إلى الدراسة، يليها عدم وجود فرص عمل مناسبة، ويليها أسباب صحية.

الشكل (24): التوزيع النسبي لأسباب عدم المشاركة في سوق العمل حسب الجنس

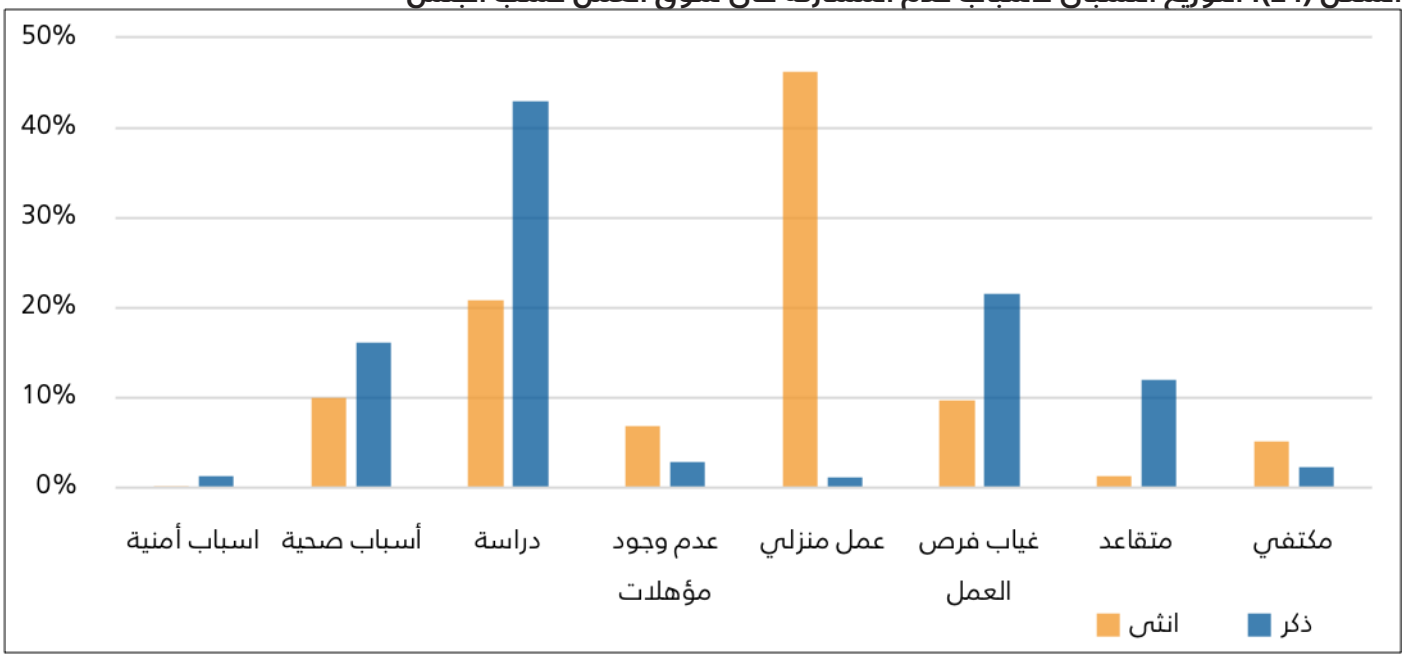

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

وتظهر النتائج أن الملاحقات الأمنية تلعب دوراً في عدم التحاق الرجال في قوة العمل، خاصة في مناطق النظام، على الرغم من انخفاض نسبتها، حيث تبلغ نحو 1% بين إجمالي الرجال خارج قوة العمل في دمشق وحلب، وتنخفض في مناطق الإدارة الذاتية إلى 0.6%، وفي إدلب وأعزاز إلى 0.3% و0.2% على التوالي. وعلى الرغم من ضآلة النسبة إلا أنها تعني الآلاف من الملاحقين أمنياً، لو أخذنا بعين الاعتبار أن دمشق وحلب هما أكبر المدن من حيث عدد السكان. ويمكن تفسير جزء من التخوفات الأمنية - خاصة لدى الشباب الذكور - بالتهرب من الخدمة العسكرية، إضافة إلى الأسباب السياسية. ويعكس ارتفاع نسبة الخارجين من سوق العمل نتيجة لأسباب صحية، إلى أكثر من 15% لدى الرجال، أحد مخرجات النزاع، حيث تعرض الكثيرون لإصابات معيقة عن العمل نتيجة الأعمال العسكرية في مختلف المناطق. لا تختلف هذه النسبة بشكل كبير في المدن المدروسة، حيث تتراوح بين 16% في إدلب و14% في دمشق.

وبشكل عام، يبين **الشكل (25)** أن التركيب النسبي لأسباب عدم المشاركة في سوق العمل متشابه إلى حد ما بين المدن الستة، ولكنه يختلف بشكل كبير بين الرجال والنساء، إذ تحتل الدراسة النسبة الأكبر لهذه الأسباب بين الرجال، بينما تشكل الأعمال المنزلية النسبة الأكبر لهذه الأسباب بين النساء.

الشكل (25): التوزيع النسبي لأسباب عدم المشاركة في سوق العمل حسب المدينة

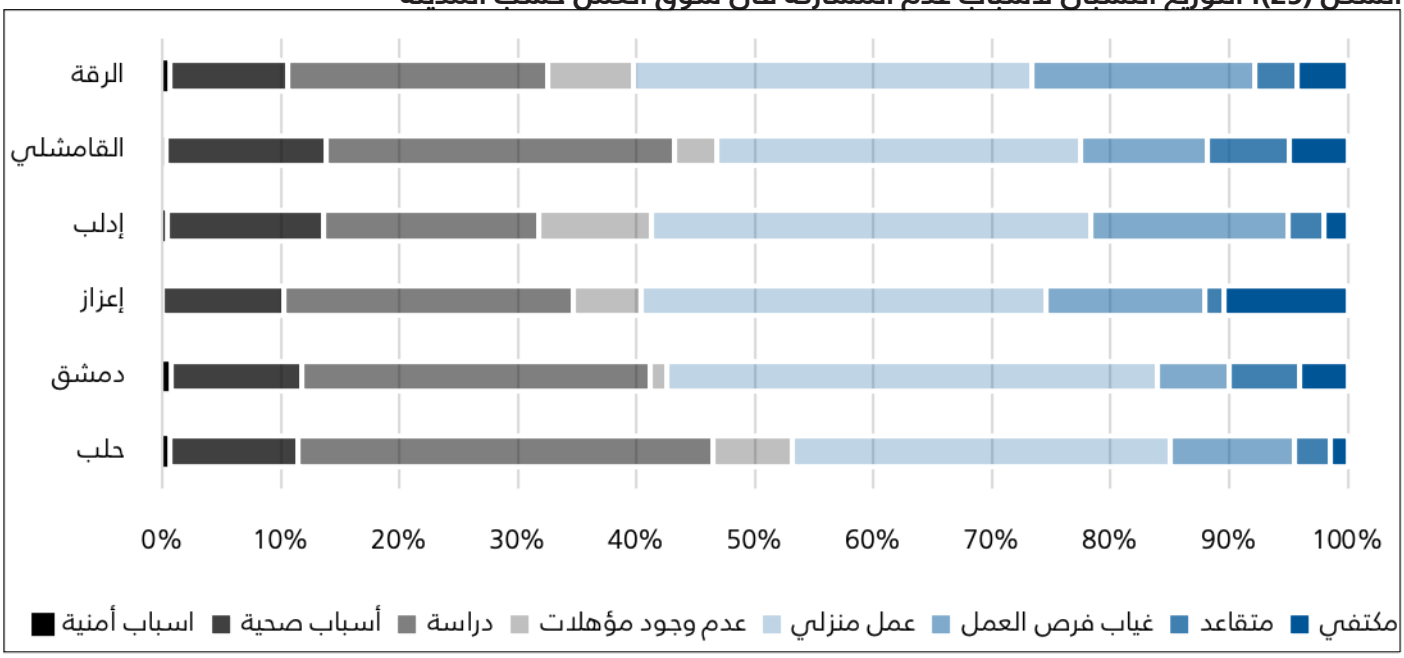

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

وتتماشى هذه النتائج مع البيانات المجموعة حول توزيع الأعمال المنزلية بين الذكور والإناث، حيث أظهر المسح أن 59% من الإناث اللواتي يبلغن من العمر 12 سنة وما فوق في المدن المدروسة يصرفن على الأعمال المنزلية أربع ساعات أو أكثر في اليوم، وترتفع هذه النسبة لدى من يصرفن ساعتين على الأقل في هذه الأعمال لتصل إلى 82%. ومن جهة الذكور، فإن 35% ممن تبلغ أعمارهم 12 سنة ومافوق لا يساهمون إطلاقاً في الأعمال المنزلية، و23% منهم يساهم بأقل من ساعة في اليوم في هذه الأعمال، والتي تشمل العناية بالأطفال **(الشكل 26)**. تختلف هذه النسب بين المدن الستة، فترتفع نسبة الإناث ممن يقمن بالأعمال المنزلية لأربع ساعات أو أكثر في أعزاز لتصل إلى 70%، وتصل أدناها في دمشق عند 52%. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بعدة عوامل منها العادات والتقاليد والأعراف، ودرجة انخراط النساء بأنشطة اقتصادية واجتماعية مختلفة، إلا أنه وعلى الرغم من هذا الاختلاف، تبقى الفجوة الجندرية هائلة في كافة المدن التي شملها البحث من حيث درجة تحمل مسؤولية الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال.

الشكل (26): التوزيع النسبي للانخراط في الأعمال المنزلية حسب الجنس

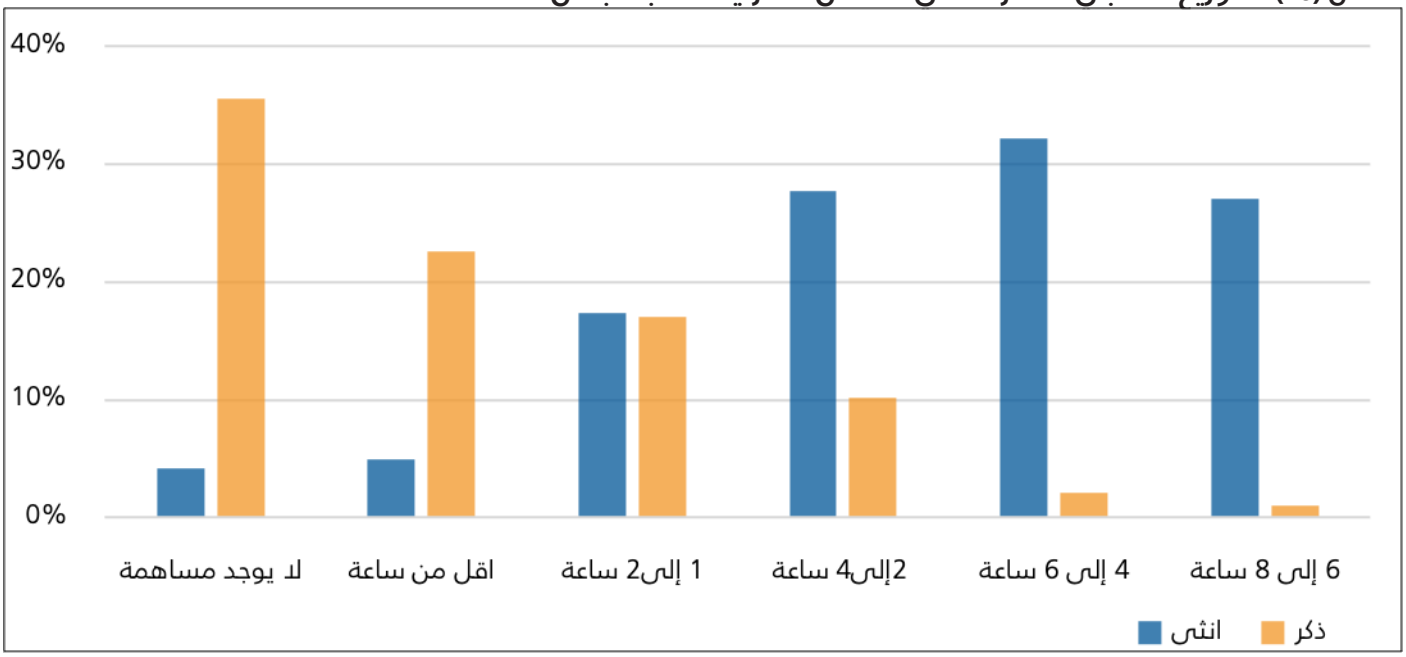

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

المشتغلون وشروط العمل

أظهر المسح أن معظم المشتغلين في كافة المدن المدروسة يعملون في القطاع الخدمي أو التجاري، بما في ذلك العاملون في مجال التعليم، والصحة، والنقل، والعقارات، إضافة إلى بيع وشراء المنتجات بكافة أنواعها في الأسواق الداخلية أو الخارجية. وتتراوح نسبة العاملين في هذين القطاعين من إجمالي المشتغلين بين 63.7% في حلب و77.4% في القامشلي. ويمكن تفسير الانخفاض النسبي في حلب إلى ارتفاع عدد المنخرطين في قطاعات أخرى، خاصة القطاع الصناعي الذي تبلغ نسبة العاملين فيه في حلب ودمشق وسطياً 21%، بينما تصل في مناطق الإدارة الذاتية إلى نحو 10%، وفي إدلب وأعزاز إلى نحو 17%. أما في القطاع الزراعي، وكما هو متوقع، فإن نسبة المشتغلين لم تتجاوز 10% وذلك لأن المسح تم في مدن رئيسية ولم يشمل مناطق ريفية، حيث لا يعمل في المدن سوى جزء بسيط من المشتغلين نجدهم يعملون في أراض زراعية محيطة وقريبة من المدينة.

تشير النتائج إلى أن نسبة العاملين في القطاع الأمني والعسكري تبلغ نحو 10% من إجمالي المشتغلين في مناطق سيطرة النظام، وهي نسبة مشابهة للمشتغلين في هذا القطاع في مدينة أعزاز، كما أنها قريبة من النسبة في مناطق الإدارة الذاتية والتي تبلغ وسطياً نحو 9% بين مدينتي القامشلي والرقة، أما في مدينة إدلب فينخفض عدد العاملين في القطاع العسكري والأمني إلى حدود الـ 3% فقط من إجمالي المشتغلين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعدلات لا تشمل المتطوعين الذين يعملون في هذا القطاع كمهنة ثانية، والشباب الذين يقومون بالخدمة العسكرية الإلزامية خاصة في مناطق سيطرة النظام والإدارة الذاتية.

وقد اشتمل الاستبيان على عدة مؤشرات تعكس شروط العمل وعوائده في المدن المختلفة. وتبين النتائج في **الشكل (27)** أن أكثر من 65% من المشتغلين في مناطق النظام يعملون يومياً تسع ساعات أو أكثر، و15% منهم يعملون أكثر من 12 ساعة يومياً. يمكن تفسير ذلك بارتفاع معدلات العاملين في أكثر من مهنة واحدة في هذه المناطق، واستغلال أصحاب المنشآت للمشتغلين وإلزامهم بساعات عمل إضافية، مع غياب الرقابة الفعالة على هذه المنشآت. ولا يختلف الحال كثيراً في المدن المتبقية، إذ يعمل نحو 58% من المشتغلين أكثر من تسع ساعات يومياً في كل من أعزاز والقامشلي، وتنخفض هذه النسبة إلى 43% في الرقة و38% في مدينة إدلب التي تتميز بارتفاع نسبة العاملين لأقل من أربع ساعات في اليوم فيها، من إجمالي عدد المشتغلين، لتصل إلى نحو 25%، مما قد يدل على انتشار العمل الجزئي في هذه المدينة. وبشكل عام، فإن عدد ساعات العمل التي تعكس جزءاً من شروط العمل اللائق غير مناسبة في كافة المدن المدروسة، إلا أن ذلك بحاجة إلى بحوث أكثر تحديداً حول أسباب ارتفاع عدد ساعات العمل للمشتغلين والتعويض الذي يحصلون عليه نتيجة لذلك.

الشكل (27): التوزيع النسبي للمشتغلين حسب عدد ساعات العمل والمدينة

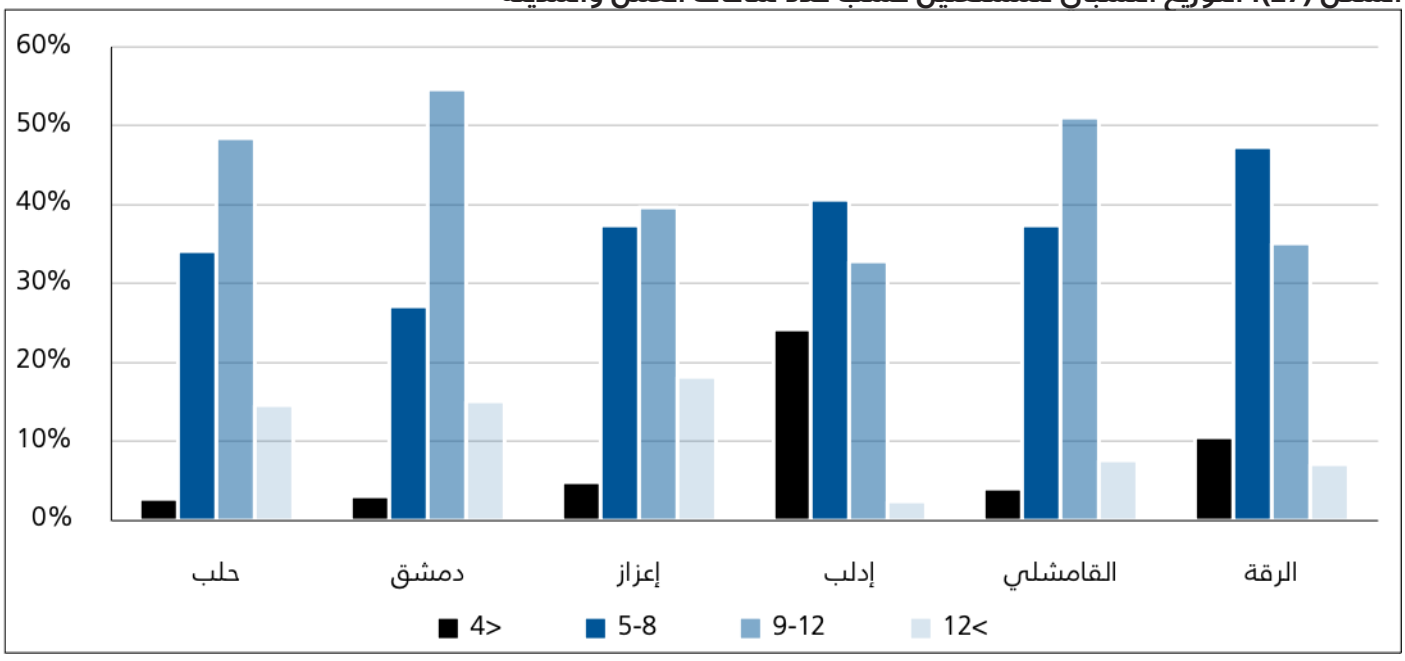

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

أما من حيث عوائد العمل، فإن **الشكل (28)** يبين أن معظم الأسر في كافة المدن باستثناء دمشق لا تغطي من الدخل الناتج عن عمل أفرادها أكثر من 75% من مصاريف استهلاكها الشهري. وتتراوح نسبة هذه الأسر بين 85% في مدينة إدلب، و65% في مدينة أعزاز. أما في مدينة دمشق، فتشير البيانات إلى أن نصف الأسر تغطي أكثر من 75% من إنفاقها الشهري عن طريق الدخل الناتج من عمل أفرادها، إلا أن ذلك ليس

مرتبطاً بسلطة الأمر الواقع في المدينة، حيث تبلغ هذه النسبة في حلب الواقعة تحت سيطرة النظام 82%. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تنطبق فقط على الأسر التي يوجد فيها شخص واحد على الأقل منخرط في سوق العمل (أي من المشتغلين). ويمكن تعليل هذه النتائج بالحركة الاقتصادية المرتفعة في دمشق مقارنة مع باقي المدن المدروسة، والتي يمكن أن تتيح للفرد العمل في أكثر من وظيفة ولساعات طويلة كما أظهر الشكل السابق (27).

الشكل (28): النسبة التقديرية التي يغطيها دخل العمل من الاستهلاك الشهري للأسرة حسب المدينة

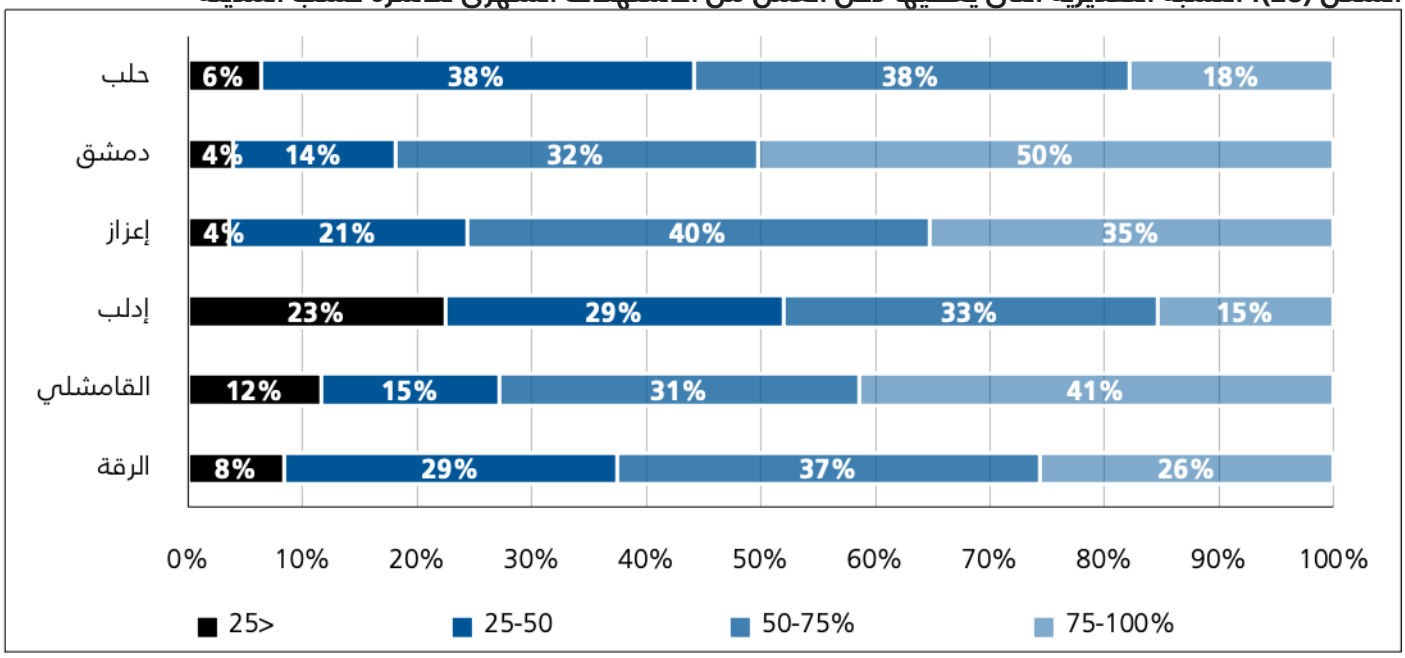

اشتمل الاستبيان على سؤال حول حاجة المشتغلين إلى دفع أموال أو إتاوات بغرض تيسير أعمالهم، وذلك بهدف تقييم بيئة الأعمال في المدن المدروسة. وأظهرت النتائج المبينة في **الشكل (29)** انتشاراً كبيراً لهذه الظاهرة في مناطق سيطرة النظام، حيث دفع أحد الأفراد المشتغلين لدى 52% من الأسر في مدينتي حلب ودمشق الأموال والإتاوات لتيسير أعمالهم، وتصل هذه النسبة إلى 58% في مدينة حلب. أما في مناطق الإدارة الذاتية، فتنخفض هذه النسبة إلى نحو 35% وسطياً بين مدينتي الرقة والقامشلي، أما أعزاز فقد وصلت النسبة إلى نحو 18%، لتنخفض بشكل كبير في مدينة إدلب وتصل إلى 6%. يعكس انتشار هذه الظاهرة غياب البيئة الجاذبة للأعمال، وسيادة ثقافة الفساد في تيسير الأنشطة الاقتصادية. إلا أن أسبابها تتعلق بعوامل مختلفة منها ضعف فعالية المؤسسات الحاكمة وفسادها، وحجم السوق، وتشعب العلاقات الاقتصادية، إضافة إلى توسع القطاع غير الرسمي وغير القانوني.

الشكل (29): نسبة الأسر التي يدفع أحد أفرادها على الأقل أموالاً أو إتاوات لتيسير عمله حسب المدينة

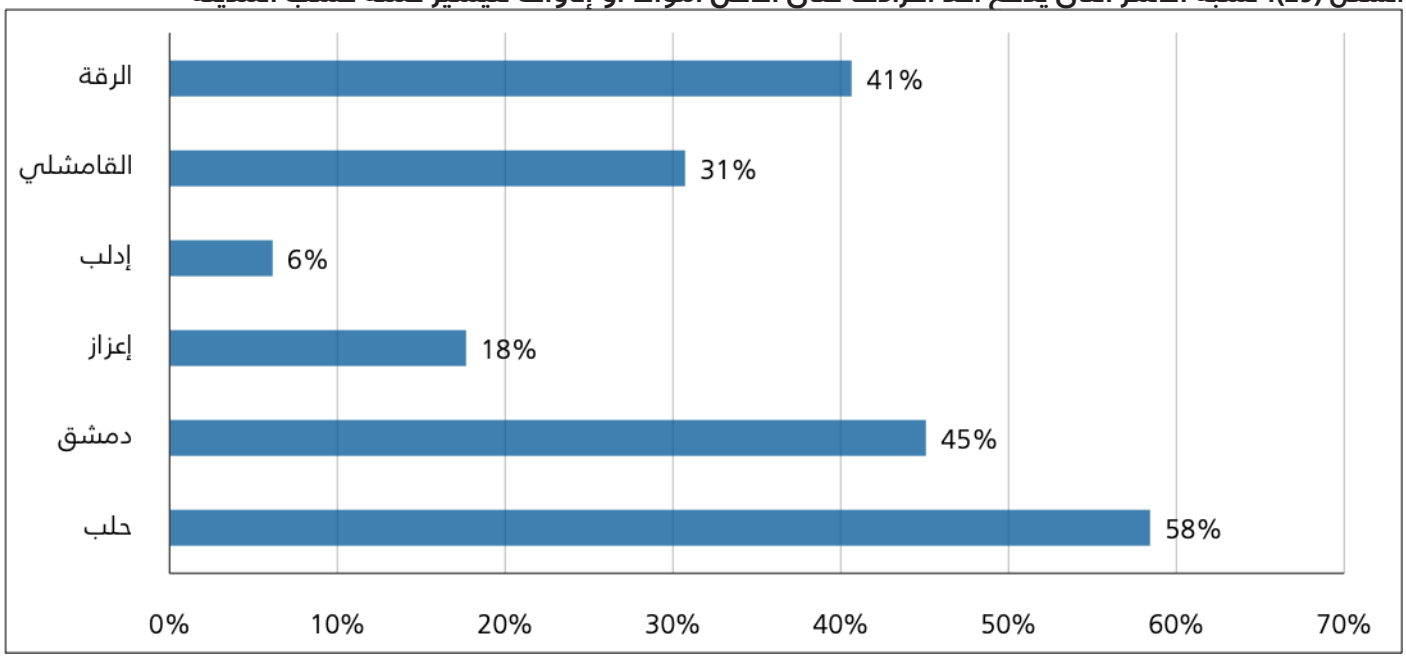

أظهرت بيانات العلاقة بين الأسر وسوق العمل في المدن المدروسة إلى وجود اختلالات هيكلية في هذه العلاقة، يعود بعضها إلى فترة ما قبل النزاع - مثل الفجوة الجندرية في معدلات المشاركة في سوق العمل - ويتعلق بعضها بمفرزات النزاع - مثل تدهور شروط وبيئة العمل - إلا أنه وبغض النظر عن مدى عمق هذه الاختلالات والعوامل المعززة لها، فقد فشلت سلطات الأمر الواقع في كافة المدن في تحسين واقع سوق العمل وشروطه، بل إن بعضها، خاصة النظام، عزز من انتشار مظاهر سلبية مرتبطة بالعمل، مثل دفع الإتاوات لتيسير النشاط الاقتصادي.

٧. الشروط المعيشية للأسر

رصد الاستبيان الشروط المعيشية للأسر من خلال السؤال عن 11 مؤشر يشمل: جودة المسكن من حيث الهيكل العام، وتوافر كل من المفروشات، والتجهيزات الكهربائية، ووقود الطهي والتدفئة، والكهرباء، والمياه الصالحة للشرب، وشبكة للصرف الصحي، والاتصال الهاتفي الأرضي، والاتصال الجوال، والإنترنت، والمواصلات العامة، وخدمة نقل النفايات. وتتم الإجابة عن كل فئة بمقياس يتراوح بين 1 و5، حيث 1 يعني «سيء جداً» و5 «جيد جداً». ولتجاوز أثر الآراء الشخصية في تفسير درجات المقياس، تم تزويد الباحثين الميدانيين بدليل يتضمن تعريفاً واضحاً لكل درجة من درجات المقياس في كل مؤشر من المؤشرات المعتمدة لتحليل الشروط المعيشية للأسر (ملحق 1).

١. حالة المسكن وموجوداته

تظهر البيانات اختلافاً في حالة المسكن بين المدن الست، بل حتى بين المدن ضمن منطقة النفوذ الواحدة **(الشكل 30 أ)**، حيث تعتبر المساكن في مدينة دمشق الأفضل حالاً بين المدن المدروسة، من حيث الهيكل ومواد البناء وتوافر النوافذ والأبواب المتينة، بينما تعتبر المساكن في مدينة حلب هي الأسوأ، على الرغم من وقوع كلتا المدينتين ضمن نفوذ النظام، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى كثافة العمليات العسكرية التي شهدتها مدينة حلب مقارنة بمدينة دمشق. أما في مناطق الإدارة الذاتية، فيختلف الوضع بين مدينتي الرقة والقامشلي، حيث أن نسبة المنازل في القامشلي التي تصنف سيئة أو سيئة جداً تبلغ أقل من 10% من الإجمالي، لتتضاعف هذه النسبة في مدينة الرقة وتصل إلى نحو 20% - ويعود ذلك إلى العمليات العسكرية الواسعة التي شهدتها مدينة الرقة، والتي تسببت بأضرار كبيرة في المنازل. وتجدر الإشارة إلى أن المسح ينطبق على المنازل المأهولة، أي أن النسب لا تشمل المنازل المدمرة وغير القابلة للسكن. ويتشابه إلى حد ما التوزيع النسبي للأسر من حيث جودة المسكن بين مدينتي أعزاز وإدلب، اللتين شهدتا العديد من النزاعات والعمليات العسكرية، الأمر الذي ساهم في انخفاض جودة المسكن فيهما، حيث أن جودة نحو نصف المنازل المأهولة في هاتين المدينتين صُنّفت وسط وما دون.

الشكل (30): حالة المسكن (أ) وموجوداته (ب) - المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

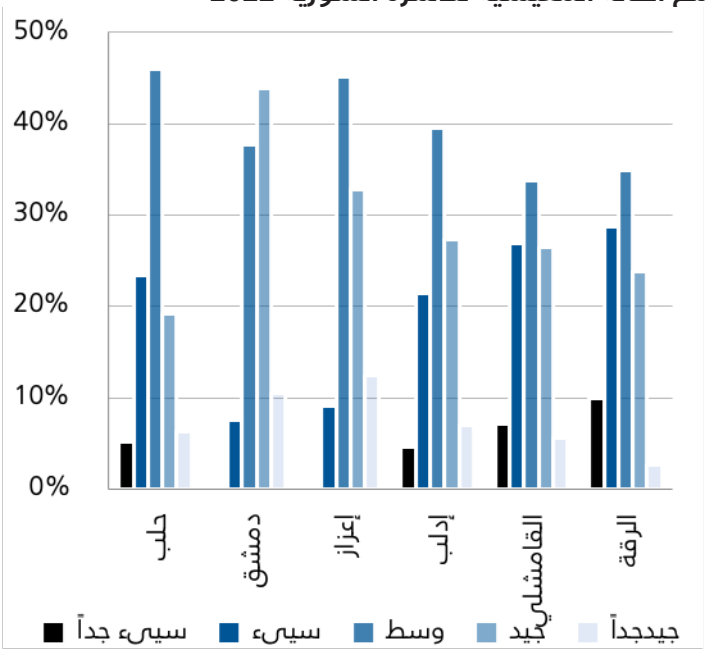

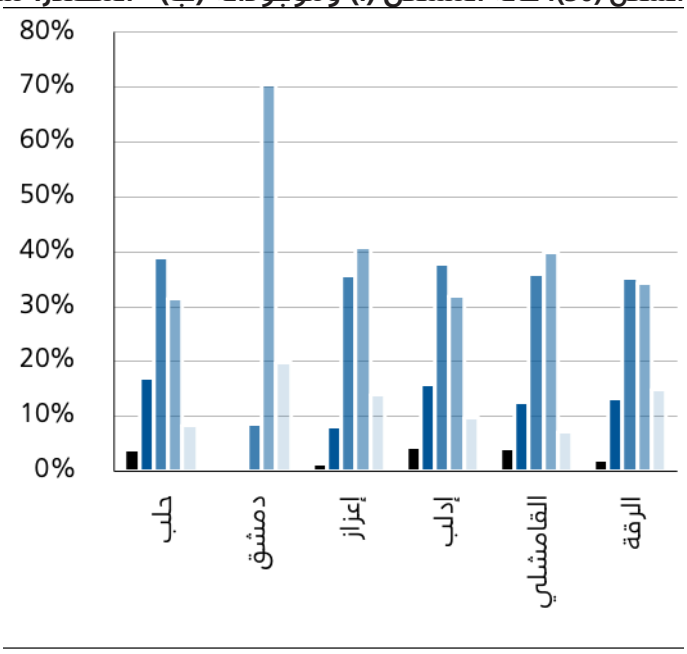

أما من حيث الموجودات، والتي تشمل توفر المفروشات والكهربائيات في المنزل **(الشكل 30 ب)**، فهي غير متوفرة بشكل جيد وكاف في أكثر من 60% من المنازل في كافة المدن المدروسة. وتختلف هذه النسبة بين المدن الست، إذ تبلغ أدناها 46% في مدينة دمشق، وأعلاها 75% في مدينة حلب، الأمر الذي

يعكس مرة أخرى الاختلافات في الحالة المعيشية ضمن مناطق النفوذ الواحدة. الأمر مماثل في مناطق الإدارة الذاتية، حيث بلغت هذه النسبة 55% في مدينة القامشلي، مقابل 66% في مدينة الرقة. وترتفع نسبة المنازل التي لا تتوافر فيها الموجودات بشكل جيد إلى 74% في مدينة إدلب، و68% في مدينة أعزاز. إن نسبة المنازل التي لا تتواجد فيها المفروشات والكهربائيات بشكل كاف مرتفعة في كافة المناطق السورية، ويعكس الأمر حالة من الحرمان من الموجودات الأساسية، تعود إلى عدة أسباب منها سرقة ونهب الموجودات على يد الجماعات المسلحة المختلفة، واضطرار الأسر إلى بيع بعض موجوداتها لتأمين الحاجات الأساسية، إضافة إلى عجز الكثير من سكان المنازل عن تجديد المهترىء أو القديم من الموجودات.

٢. الخدمات والسلع الأساسية

تشير النتائج المبينة في الجدول (3) أدناه إلى حالة الخدمات والسلع الرئيسية حسب المدينة، على مقياس من 1 إلى 5، حيث 1 يعني «سيء جداً» و5 «جيد جداً». ففي جميع المدن المدروسة، لا يتوفر وقود الطهي والتدفئة بشكل جيد، خصوصاً في مناطق النظام. وبينما تعد مدينة القامشلي الأفضل نسبياً، تعتبر مدينة حلب هي الأسوأ.

باستثناء مدينة أعزاز، التي تحصل على التغذية الكهربائية من الشبكة التركية، يمثّل نقص الكهرباء مشكلة أساسية تعاني منها باقي المدن، لكن المشكلة تتفاقم بشكل واضح في مناطق سيطرة النظام خاصة في مدينة حلب، ويمكن تفسير ذلك بالدمار الكبير الذي تعرضت له الشبكات الكهربائية ومحطات توليد الكهرباء المغذية لهذه المدن، إضافة إلى نقص الوقود اللازم لتشغيل المحطات المتبقية، وضعف المؤسسات القائمة على إدارة قطاع الكهرباء وانتشار الفساد فيها. تتوفر مياه الشرب بمستوى مقبول في كافة المدن، أقله في مدينة دمشق، وقد يعود ذلك إلى الكثافة السكانية المرتفعة وارتباط الأمر بالهطولات المطرية. أما بالنسبة للصرف الصحي، فيعتبر جيداً في كافة المدن، خاصة دمشق والقامشلي، الأمر الذي يتعلق بحالة شبكة الصرف الصحي قبل النزاع، بالإضافة إلى كثافة العمليات العسكرية التي كانت محدودة نسبياً في هاتين المدينتين مقارنة مع باقي المدن.

أدت العمليات العسكرية إلى تدمير البنية التحتية للاتصالات الأرضية في معظم المناطق، وتشير نتائج المسح إلى انخفاض كفاءة هذه الخدمة بشكل كبير في كافة المدن باستثناء مدينة دمشق، وإلى حد ما مدينة القامشلي. أما فيما يخص خدمات الهاتف المحمول، فتظهر البيانات أن هذه الخدمات تتراوح بين المقبول والجيد في المدن المدروسة باستثناء مدينة إدلب، التي تعاني معظم الأسر فيها من سوء هذه الخدمة. تعتبر خدمة الإنترنت مقبولة في كافة المدن وجيدة في مدينة أعزاز، أما في مدينة حلب، فقد وصلت نسبة الأسر التي تعاني من سوء خدمة الإنترنت إلى أعلى قيمة.

تتراوح حالة المواصلات العامة في المدن المدروسة بين سيئة ووسط باستثناء مدينة القامشلي، التي تعتبر معظم الأسر المقيمة فيها المواصلات مقبولة أو جيدة إلى حد ما. وترتبط حالة المواصلات العامة بعدة عوامل أهمها نقص الوقود، وقلة وسائل المواصلات المتاحة مقارنة بالطلب عليها، إضافة إلى ارتفاع رسومها. تعتقد معظم الأسر في مدينة القامشلي أن عملية تصريف النفايات تتم بصورة جيدة وفعالة، أما في باقي المدن فيعتبر معظم السكان أن هذه العملية تتم بصورة مقبولة.

الجدول (3): حالة الخدمات والسلع الرئيسية حسب المدينة ومنطقة النفوذ*

	نظام		ذاتية		إنقاذ	مؤقتة
	حلب	دمشق	القامشلي	الرقة	إدلب	إعزاز
وقود طهي/تدفئة	2.6	3.2	3.5	3.4	3.3	3.3
كهرباء	1.7	2.1	3.0	3.0	3.0	3.6
مياه الشرب	3.8	2.8	3.7	3.6	3.1	3.2
الصرف الصحي	3.7	4.3	4.3	3.5	3.6	3.5
هاتف أرضي	2.7	4.0	3.1	1.0	1.5	1.6
هاتف محمول	3.7	3.9	3.1	3.4	1.3	3.6
انترنت	2.9	3.4	3.4	3.6	3.3	4.1
مواصلات	2.3	2.9	3.4	2.7	2.3	2.2
تصريف نفايات	2.9	3.1	4.3	3.0	2.9	3.4

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022
* المقياس من 1 إلى 5 حيث 1 سيء جداً و5 جيد جداً

بشكل عام، تظهر البيانات أن معظم الأسر في كافة المدن المدروسة تعاني من غياب سلعة أو خدمة رئيسية واحدة على الأقل، ولا ترتبط وفرة وجودة الخدمات والسلع الرئيسية بطبيعة السلطة الحاكمة في المدينة فقط، بل تتأثر بالعديد من العوامل، منها حالة الخدمة قبل النزاع، والدمار الناتج عن العمليات العسكرية، وغياب القدرة على تجديد وتصليح البنى التحتية. ولكن، تشير البيانات إلى أن مناطق سيطرة النظام ذات الكثافة السكانية العالية تعاني من تدهور أكبر في توفر سلع وخدمات أساسية مثل الوقود والكهرباء، كما يظهر هذا التدهور بصورة أوضح في مدينة حلب. ولا يقتصر التدهور على هذه السلع والخدمات فقط، بل يمتد إلى الخدمات الصحية أيضاً، إذ لا تتجاوز الأسر التي تعتبر الخدمات الصحية المتوفرة في مدينة حلب جيدة نسبة 25% من إجمالي الأسر، وتصل هذه النسبة إلى 33.4% في دمشق، مقارنة مع 43.8% و45.1% في كل من أعزاز وإدلب. ويمكن تفسير جزء من هذا الاختلاف بأن منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الصحي لديها دعم ومساحة أوسع للعمل في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

٣. دليل الشروط المعيشية

قام البحث بتركيب دليل الشروط المعيشية، الذي يتألف من 11 مؤشر تم ذكرهم في مقدمة هذا القسم من الدراسة. ويساوي هذا الدليل وسطي قيمة هذه المؤشرات مثقلاً بعدد أفراد الأسرة، وتتراوح قيمته من 1 إلى 5، حيث 1 يعني «سيء جداً» و5 «جيد جداً». يساعد هذا الدليل على إعطاء صورة متكاملة ومختصرة عن واقع الحالة المعيشية في كل واحدة من المدن المدروسة.

الشكل (31): التوزيع النسبي لحالة دليل الشروط المعيشية حسب المدينة

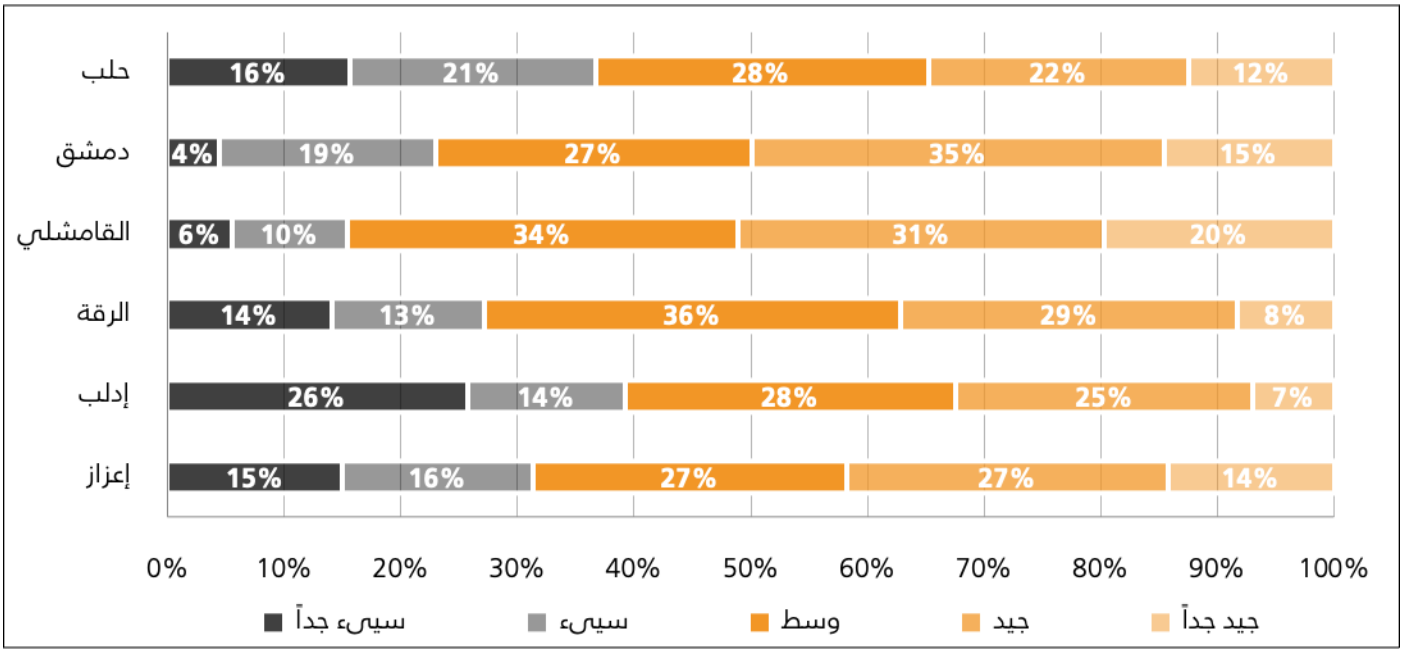

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

وتشير النتائج المبينة في **الشكل (31)** أعلاه، أن مدينة القامشلي هي الأفضل مقارنة مع باقي المدن المدروسة من حيث الشروط المعيشية، على الرغم من أن نصف سكانها يعتبرون أن شروطهم المعيشية وفق الدليل «وسط» وما دون. لكن هذا الدليل ينخفض بشكل كبير في مدينة الرقة التي تخضع أيضاً لنفوذ الإدارة الذاتية، حيث تصل نسبة السكان فيها ممن يعتبرون أن شروطهم المعيشية «وسط» وما دون إلى 63% من إجمالي سكان المدينة. وبالمثل يوجد في مناطق سيطرة النظام فرق واضح في دليل الشروط المعيشية بين دمشق وحلب، إذ تبلغ نسبة الأسر التي تعتبر أن شروطها المعيشية وفق الدليل «وسط» وما دون نحو 65% في مدينة حلب مقارنة مع 51% في مدينة دمشق، أما في مناطق نفوذ القوى الأخرى، فتبلغ هذه النسبة 58% في مدينة أعزاز و68% في مدينة إدلب، التي تعتبر الأسوأ نسبياً فيما يتعلق بدليل الشروط المعيشية، ويمكن تفسير جزء من ذلك بالدمار الذي أسفرت عنه العمليات العسكرية، إضافة إلى اضطراب الوضع الأمني في مدينة إدلب والمناطق المحيطة بها.

٤. ممارسات الأسرة للتأقلم

يظهر التحليل التوصيفي أعلاه أن كافة المدن المدروسة، مع الاختلاف النسبي فيما بينها، تعاني من تدهور الشروط المعيشية لمعظم سكانها، الأمر الذي دفع الأسر فيها إلى تبني آليات تأقلم مختلفة تساعدها على تجاوز التحديات التي تعيق عن الحصول على عدد من السلع والخدمات الرئيسية. ورصد الاستبيان حسب المدينة آليات التأقلم المستخدمة لدى الأسر للتعامل مع النقص في وقود الطهي/التدفئة، والكهرباء، ومياه الشرب، علماً أن النتائج أشارت إلى استخدام العديد من الأسر لأكثر من آلية تأقلم من أجل تأمين كل واحدة من هذه السلع الأساسية.

ويبين الجدول الاختلاف في آليات التأقلم المستخدمة بين المدن المدروسة، حيث تعتمد الكثير من الأسر في مناطق سيطرة النظام والإدارة الذاتية - إلى جانب تخفيض الاستهلاك - على السوق السوداء لتأمين الوقود، الأمر الذي يعكس وجود شبكات واسعة لاحتكار واستغلال تجارة السلع الأساسية في هذه المناطق. أما في مدينتي إدلب وأعزاز فتنخفض نسبة الأسر التي تعتمد على السوق السوداء لتأمين الوقود، وترتفع نسبة الأسر التي تقوم بتخفيض الاستهلاك أو استخدام الحطب والفحم كبديل عنه، كما يُلاحظ الاعتماد الزائد على الطاقة الشمسية في هاتين المدينتين. إن تبني معظم الأسر في كافة المدن المدروسة آليات لتخفيض استهلاك الوقود، بغرض التأقلم مع النقص الحاصل في هذه السلعة، يعني انخفاض قدرة هذه الأسر على سد حاجاتها الأساسية من تدفئة وغذاء، ما يؤثر سلباً على صحة كافة أفراد الأسرة خاصة الأطفال.

كما أن زيادة الاعتماد على الحطب يؤثر على البيئة بشكل مباشر، فهو يساهم في تلوث الهواء، ويشجع تجارة الحطب القائمة على قطع الأشجار بشكل جائر. ويعتبر استخدام الطاقة الشمسية آلية تأقلم إيجابية في حال ترافقت مع رقابة فعالة على جودة المواد والأجهزة المستخدمة، ومع تسهيلات مالية تمكّن من اعتمادها من قبل عدد أكبر من الأسر.

وتشير بيانات الجدول أدناه إلى أن معظم الأسر في مناطق الإدارة الذاتية تعتمد على شراء الأمبيرات من شركات خاصة لتوليد الكهرباء، وبدرجة أقل على البطاريات المنزلية. كما يتزايد الاعتماد في مدينة القامشلي على المولدات المنزلية الخاصة، ومشاركة خطوط الكهرباء، الأمر الذي يؤثر سلباً على الشبكة العامة. تدل هذه الآليات على تنامي تجارة الأمبيرات بين الشركات الخاصة، الأمر الذي يزيد من ضرورة وجود مؤسسات عامة تنظم وتراقب عمل هذه الشركات للتأكد من الجودة ومنع الاحتكار وحماية حقوق المستهلكين.

أما في مناطق النظام، فإن تجارة الأمبيرات موجودة فقط في مدينة حلب. ويدعي النظام أن هذه الآلية مؤقتة حتى يتم إعادة تأهيل محطات الكهرباء العامة التي تغذي المدينة، لكن هذه التجارة تمأسس وتستغل حاجة الأسر إلى الكهرباء، دون أي رقابة عليها. وفي مدينة دمشق، حيث منعت هذه التجارة، فإن معظم الأسر تتأقلم مع النقص الحاد في الكهرباء عبر الاعتماد على البطاريات المنزلية الصغيرة التي أُثري من تجارتها عدد محدود من التجار، والتي يؤثر إتلاف الآلاف منها يومياً بشكل سلبي على البيئة.

وفي مدينتي أعزاز وإدلب، يوجد بالإضافة إلى الاعتماد على البطاريات المنزلية، إقبال واضح على استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، وهذه تعتبر من أكثر آليات التأقلم فعالية واستدامة في حال ترافقت مع رقابة فعالة على الجودة والأسعار.

تعتمد معظم الأسر في كافة المدن المدروسة على شراء المياه من الصهاريج الخاصة بغرض التأقلم مع نقص المياه في الشبكة العامة؛ تُحمّل هذه الآلية أعباء مالية إضافية على الأسر، وتضطر بعضاً منها إلى تخفيض استهلاكها من المياه، كما قد تتسبب بمشاكل صحية لأفرادها في حال غياب الرقابة عن أصحاب الصهاريج. وتصل نسبة الأسر التي تعتمد هذه الآلية في مدينة إدلب إلى 63% من إجمالي الأسر، بينما تبلغ أدناها في مدينة دمشق نحو 17%. وقد تكون هذه الآلية إيجابية في حال أدت إلى توقف الإسراف في استهلاك المياه، إلا أنها تصبح سلبية في حال تم تخفيض الاستهلاك إلى ما دون الحد الأدنى اللازم من المياه للفرد الواحد، الأمر الذي يترافق مع مشاكل في صحة الأفراد والصحة العامة.

الجدول (4): التوزيع النسبي لآليات التأقلم المستخدمة من قبل الأسر حسب السلعة والمدينة*

		نظام		ذاتية		إنقاذ	مؤقتة
		حلب	دمشق	القامشلي	الرقة	إدلب	إعزاز
نقص الوقود	سوق السوداء	41	60	63	79	34	19
	تخفيض استهلاك	54	56	69	50	80	61
	حطب أو فحم	39	20	4	14	50	63
	طاقة شمسية	6	3	6	4	17	17
	لاشيء	13	7	3	4	7	8
نقص الكهرباء	أمبيرات	62	0	96	84	36	13
	مولدات خاصة	9	23	23	11	4	19
	بطاريات	48	81	35	45	75	64
	مشاركة خطوط	10	12	36	4	11	19
	طاقة شمسية	13	21	7	5	37	50
	لاشيء	5	3	1	7	4	10
نقص المياه	عبوات	17	27	41	13	18	36
	صهاريج	43	64	46	33	86	72
	تخفيض الاستهلاك	43	17	44	39	64	39
	مضخات	7	30	20	25	4	18
	لاشيء	26	3	2	10	1	2

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022
* ممكن لكل أسرة استخدام أكثر من آلية للتأقلم مع النقص من سلعة معينة، وبالتالي مجموع التوزيع النسبي أكبر من 100%

٥. العوامل المؤثرة على الحالة المعيشية

اشتمل الاستبيان على مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالعوامل المؤسساتية والخارجية التي تؤثر على الحالة المعيشية للسكان في المدن المدروسة، وشملت هذه العوامل الوضع الأمني، والعقوبات المفروضة على النظام السوري، والفساد، وضعف فعالية المؤسسات. وقامت الأسر المشمولة بالمسح بتقدير أثر كل عامل من هذه العوامل على حالتها المعيشية باستخدام مقياس من 1 إلى 5، حيث 1 يعني «أثر بسيط جداً» و5 يعني «أثر كبير جداً». يبين **الشكل (32)** نسبة الأسر التي تعتبر أن كل عامل من هذه العوامل يؤثر بشكل

كبير (مقياس 4 و5) على حالتها المعيشية حسب المدينة. وتشير البيانات إلى أن نحو 60% من الأسر في مناطق نفوذ النظام تعتقد أن العقوبات تؤثر سلباً وبشكل كبير على حالتها المعيشية، ويمكن تفسير ذلك بما تعانيه هذه الأسر من نقص في الوقود والمواد الأساسية، وعجزها عن التعامل المالي مع العالم الخارجي، إضافة إلى نجاح النظام بشكل نسبي في تحويل الأثر السلبي لهذه العقوبات على الأفراد واستخدامها في وسائل إعلامه كسبب لكافة أشكال الاختناق الاقتصادي الذي تعاني منه تلك المناطق (Mehchy & Turkmani, 2021). أما في مناطق الإدارة الذاتية، فتصل هذه النسبة إلى نحو 50%، الأمر الذي يمكن تفسيره باعتماد اقتصاد هذه المناطق على التجارة مع مناطق النظام، إضافة إلى دور العقوبات في إعاقة التعامل مع العالم الخارجي ومنع استثمار النفط بشكل فعال ومستدام. وتنخفض هذه النسبة إلى أقل من 25% في إدلب، وتصل إلى نحو 5% في أعزاز، حيث يعتبر معظم الأسر أن العقوبات موجهة بالدرجة الأولى ضد النظام السوري الذي لا يمتلك أي سلطة عليهم.

الشكل (32): العوامل التي تؤثر بشكل كبير على الحالة المعيشية حسب العامل والمدينة

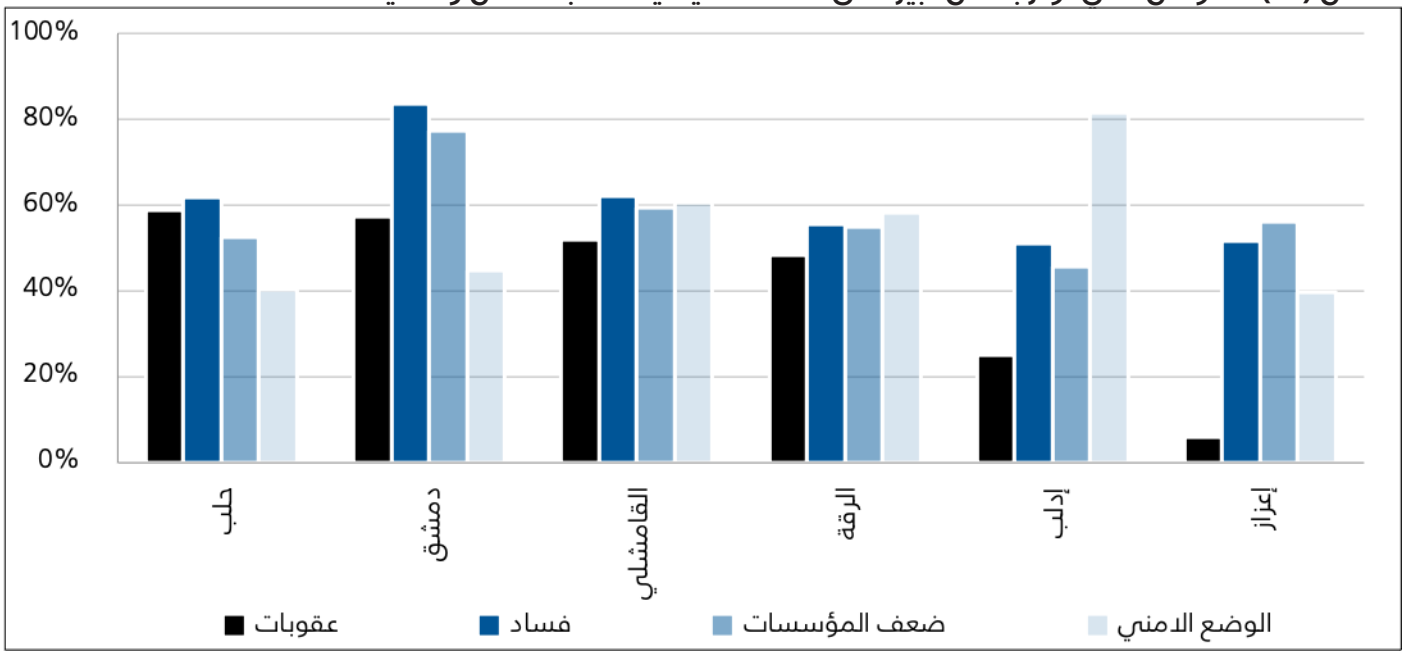

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

ينتشر الفساد بصورة كبيرة في كافة المدن المدروسة، إلا أن مناطق سيطرة النظام تعاني أكثر من غيرها من هذه الظاهرة، حيث تشير النتائج أن نسبة الأسر التي تعتبر أن الفساد يؤثر بشكل كبير على حالتها المعيشية يتجاوز 70% في هذه المناطق، وتبلغ النسبة أقصاها في مدينة دمشق عند 81% من الأسر. ويعكس انتشار هذه الظاهرة فاعلية آليات الاستغلال التي يتم من خلالها تحويل الثروة من غالبية السكان إلى فئة فاسدة تستلم مناصب أمنية وعسكرية وعامة في الدولة. وتظهر البيانات أن هذه الظاهرة منتشرة، وإن بدرجة أقل، في كافة المناطق الأخرى، إذ تبلغ هذه النسبة نحو 57% في مناطق الإدارة الذاتية، وتنخفض إلى نحو 50% في كل من إدلب وأعزاز.

وبصورة مشابهة لتأثير الفساد، فإن نسبة الأسر التي تعتقد أن عدم فعالية وكفاءة المؤسسات الحاكمة تؤثر بشكل كبير على حالتها المعيشية تبلغ أقصاها في مناطق سيطرة النظام نحو 61% من إجمالي الأسر، وتتجاوز في دمشق 75%، أما في مناطق الإدارة الذاتية فتبلغ وسطياً نحو 57%، وتصل في أعزاز إلى 56%، بينما تصل في إدلب إلى 46%. وتعكس هذه النسب اتساع فجوة عدم الثقة بين السكان في المدن المدروسة والمؤسسات الحاكمة من حيث قدرة الأخيرة على تأمين الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية. وتُعتبر حالة الاضطراب الأمني من العوامل التي تعتقد الكثير من الأسر أنها تؤثر بشكل سلبي وكبير على حالتها المعيشية، حيث تبلغ نسبة هذه الأسر أقصاها في مدينة إدلب لتتجاوز 80% - نظراً لما تعانيه هذه المنطقة من مشاكل أمنية، واستمرار للمواجهات العسكرية ولو بشكل محدود - وتنخفض إلى نحو 60% في مناطق الإدارة الذاتية التي تواجه تحديات أمنية عديدة. أما في مدينة أعزاز ومناطق سيطرة النظام في دمشق وحلب، فتصل هذه النسبة إلى نحو 40%، ما يعكس حالة الاستقرار الأمني النسبي لدى الأسر في هذه المدن.

VI. تركيبة الدخل والاستهلاك للأسر

تضمن الاستبيان أسئلة حول تركيبة الدخل والاستهلاك للأسرة في المدن الستة المدروسة، وتساعد النتائج على إجراء تحليل مقارن لمصادر الدخل وسلوكيات الاستهلاك بين هذه المدن. ويبين **الشكل (33)** أن الجزء الأكبر من دخل الأسر في كافة المدن ناتج عن العمل، إذ تبلغ حصة هذا دخل العمل وسطياً حوالي 63% من إجمالي الدخل، وترتفع هذه النسبة لتصل أقصاها في دمشق عند 71% أما أدناها فبلغت 50% في مدينة إدلب، كما يوضح الشكل اختلاف هذه النسبة ضمن منطقة النفوذ الواحدة خاصة بين دمشق وحلب التي تنخفض فيها هذه النسبة إلى 57%. وعلى الرغم من أهمية مساهمة العمل في الدخل، فإن نسبة الأسر التي تعتمد على العمل كمصدر وحيد لدخلها لا تتجاوز 15% من إجمالي الأسر في المدن الستة، وتتراوح بين 26% في الرقة و6% في إدلب وبالتالي فإن الغالبية العظمى من الأسر لا تستطيع الاعتماد على الدخل الناتج عن العمل فقط لتأمين متطلباتها.

وتشير البيانات إلى الدور الذي تلعبه التحويلات في دعم الدخل الناتج عن العمل، حيث تشكل نسبة هذه التحويلات 16% من إجمالي الدخل وسطياً في المدن الستة، وتصل أقصاها في مدينة القامشلي عند 22% وأدناها في إعزاز حيث تبلغ 11.9%. وتجدر الإشارة أن نسبة مساهمة التحويلات في إجمالي الدخل لا تعكس إجمالي قيمة هذه التحويلات حسب المدينة. وعند دراسة العلاقة بين التحويلات والحالة العملية لأفراد الأسرة نجد أن نسبة التحويلات تتناسب عكساً مع ارتفاع عدد العاملين في الأسرة في كافة المدن، إذ ينخفض وسطي نسبة التحويلات إلى إجمالي الدخل من 22.3% عند أرباب الأسر الذين هم خارج سوق العمل إلى 12.5% عند أرباب الأسر المشتغلين.

الشكل (33): التوزيع النسبي لمصادر دخل الأسر حسب المدينة

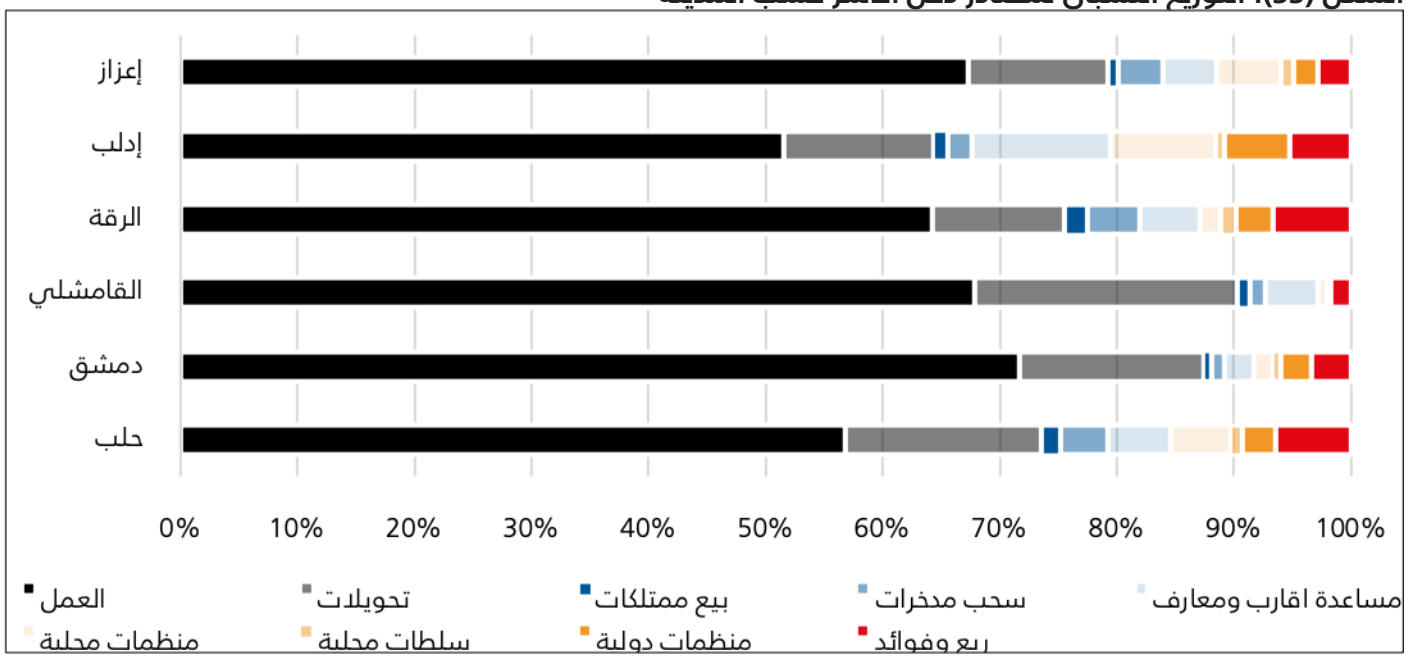

وتشكل مساعدة الأقارب والمعارف جزء ملحوظ من دخل الأسرة في المناطق المدروسة، إذ تبلغ نسبتها وسطياً بين المدن الستة حوالي 6% من إجمالي الدخل، وتتراوح بين 11% في مدينة إدلب وأقل من 3% مدينة دمشق. وتعكس هذه النسبة إلى حد ما شبكات الحماية الاجتماعية غير الرسمية حيث أن هذه المساعدات تتم بشكل دوري وأصبحت جزء من تركيبة الدخل لدى العديد من الأسر. أما دعم المنظمات المحلية والدولية تصل نسبته وسطياً بين المدن الستة إلى 7% من إجمالي الدخل. تتباين هذه النسبة بين المناطق المدروسة، وتبلغ أدناها في القامشلي حيث لا تتجاوز 1% إلا أنها في مدينة الرقة والتي تخضع أيضاً إلى نفوذ الإدارة الذاتية تصل إلى أكثر من 5%، يمكن تفسير ذلك جزئياً بالدمار الواسع الذي شهدته مدينة الرقة وبالتالي ارتفاع حاجة الأسر إلى دعم المنظمات العاملة بالمجال الإغاثي. وفي مناطق سيطرة النظام سجلت هذه النسبة في دمشق 5% وفي حلب 8%، ويمكن أن يعود ذلك التباين إلى عدة عوامل منها حجم الاحتياجات أعلى نسبياً في مدينة حلب، ووجود عدد أكبر من المنظمات والمشاريع الإغاثية، والانخفاض النسبي في مصادر الدخل الأخرى مثل العمل مقارنة مع دمشق. وبتحليل العلاقة بين قيمة دعم المنظمات والحالة المعيشية، تبين أن نسبة مساهمة هذا الدعم في دخل الأسرة تتناسب عكساً وبشكل معنوي إحصائياً مع دليل الشروط المعيشية المركب في القسم السابق من 11 مؤشر فرعي، وذلك في كافة المدن المدروسة، وبالتالي فإن أي تخفيض في مقدار المساعدات يكون له أثر سلبي كبير على الأسر الأكثر حرماناً.

تركيبة الاستهلاك

يتأثر التوزيع النسبي للاستهلاك في الأسرة إلى حد كبير بدرجة الاستقرار الاقتصادي والأمني في المنطقة، كما يوجد تباين كبير في هذا التوزيع بين الحضر والريف وبين مراكز المدن وباقي الحضر. وتشير النتائج إلى تشابه في الوزن النسبي لكل فئة من فئات الاستهلاك بين المدن الستة المدروسة، ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب منها التقارب في سلوكيات الاستهلاك بين الأسر في مراكز المدن، ونطاق واحد للأسعار بما في ذلك أسعار الغذاء والوقود، والتحديات المتشابهة في ما يتعلق بأثر النزاع على الحالة المعيشية.

يبين **الشكل (34)** أن الإنفاق على الغذاء يستحوذ الجزء الأكبر من إجمالي استهلاك الأسر في كافة المدن، وتتراوح نسبة هذا الإنفاق بين 32% في إدلب و42% في دمشق وحلب أي مناطق سيطرة النظام. عادة ما يرتبط ارتفاع قيمة الإنفاق على الغذاء من إجمالي الاستهلاك بتدهور الأحوال المعيشية، إلا أن الفرق بين مناطق نفوذ النظام والمناطق الأخرى يمكن تفسيره بارتفاع نسبة الإنفاق على أساسيات أخرى، ففي مدينة إدلب تبلغ نسبة الإنفاق على الإيجار 17% من إجمالي الاستهلاك وفي مدينة إعزاز تبلغ 13% مقارنة مع حوالي 10% في مناطق نفوذ النظام، أما في مناطق الإدارة الذاتية وخاصة القامشلي فترتفع نسبة الإنفاق على الصحة والتعليم، إذ كما ذكر التقرير في قسم الحالة التعليمية أن الكثير من الأسر في هذه المناطق تفضل إرسال أولادها إلى المدارس الخاصة ذات التكلفة الأعلى لتعلم منهاج غير منهاج الإدارة الذاتية.

الشكل (34): التوزيع النسبي لمصادر دخل الأسر حسب المدينة

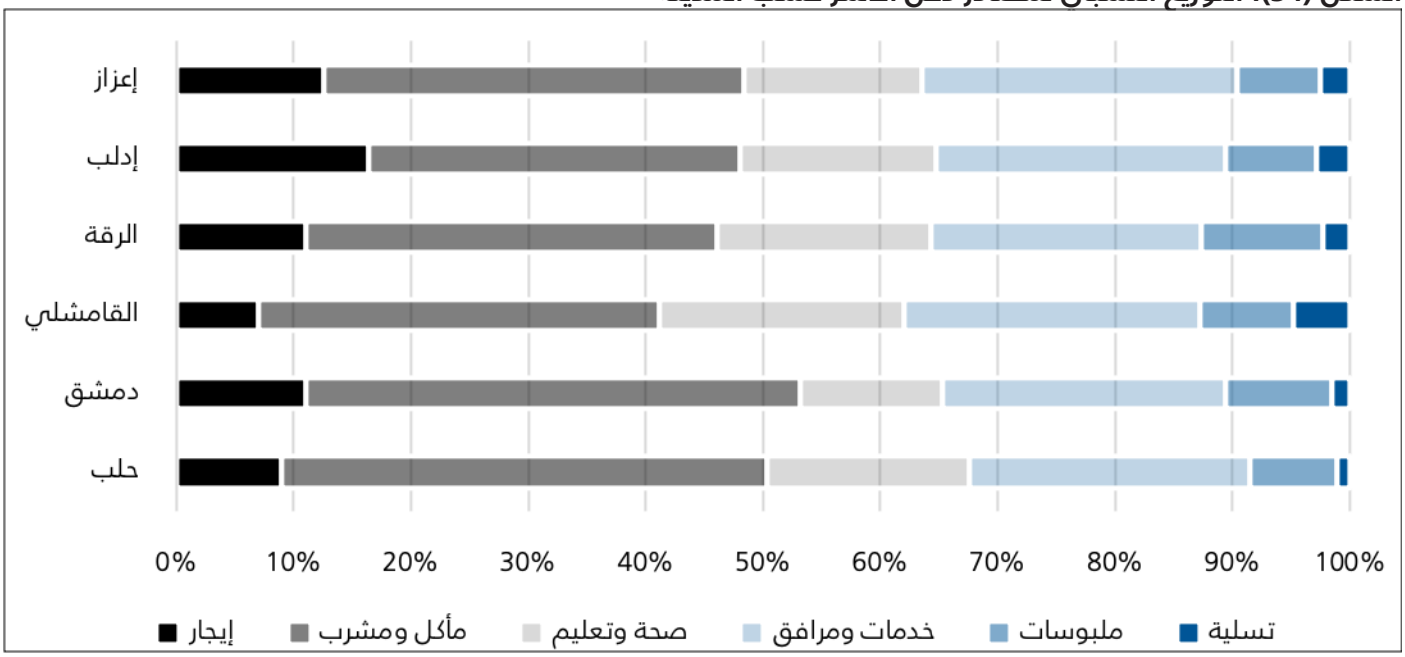

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

إن دراسة العلاقة بين دليل الشروط المعيشية والتوزيع النسبي لفئات الدخل مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، يُظهر الارتباط السلبي والمعنوي إحصائياً بين قيم الدليل من جهة ونسبة الإنفاق على الإيجار والغذاء والتعليم والصحة والخدمات والمرافق، أما الارتباط مع نسبة الإنفاق على الملبوسات فهو غير معنوي إحصائياً، ومع نسبة الإنفاق على التسلية فإن العلاقة إيجابية ومعنوية وذلك على إجمالي الأسر في المدن المدروسة. وهذا يعني أن التحسن في الشروط المعيشية يترافق مع انخفاض نسبة الإنفاق على الضروريات مقابل الزيادة في نسبة الإنفاق على التسلية والرفاهية. وتنطبق هذه النتائج على مناطق نفوذ النظام والإدارة الذاتية إلا أن العلاقة بين الدليل وفئات الاستهلاك تصبح غير معنوية إحصائياً في مدينة إدلب وإعزاز أي في هاتين المدينتين لا ترتبط بشكل عام التغيرات في الشروط المعيشية مع التغير في تركيبة فئات الاستهلاك.
ومن ناحية كفاية كافة مصادر الدخل لمتطلبات استهلاك الأسر، تبين النتائج أن أكثر من 70% من الأسر المشمولة بالمسح في المدن المدروسة أشارت إلى أن كامل دخلها لا يكفي للإنفاق على الحاجات الأساسية، وتتراوح هذه النسبة بين 60% في مدينة إعزاز و81% في مدينة دمشق، أما في مناطق الإدارة الذاتية فقد بلغ الوسطي بين الرقة والقاملشي حوالي 67% وفي مدينة إدلب وصلت هذه النسبة إلى 79%. وتشير هذه البيانات إلى الوضع الكارثي للدخل مقارنة مع الحاجات في كافة المناطق مع التردي النسبي في مناطق النظام ومدينة إدلب. وحيث أن هذه الفجوة تأخذ بعين الاعتبار كافة مصادر الدخل التي تتضمن التحويلات والمساعدات، فهي لا تتقلص إلا بتخفيض الأسر لاستهلاكها من الخدمات والسلع الرئيسية بما في ذلك الغذاء، الأمر الذي ينعكس سلباً حالياً وفي المدى البعيد على رأس المال البشري.

VII. البيئة المؤسساتية والاجتماعية

رصد الاستبيان ثلاثة مؤشرات تعكس الحالة المؤسساتية في المناطق المدروسة وتتضمن هذه المؤشرات سيادة القانون وتم تقديره من خلال سؤال حول إمكانية تطبيق القرارت والقوانين على الجميع دون استثناء والإجابة تكون بـ «نعم» أو «لا»، والمؤشر الثاني هو الاستفسار عن مستوى وقدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في عملية اتخاذ القرار وذلك على مقياس من 1 إلى 5 حيث 1 تعني عدم المشاركة على الإطلاق و5 تعني الإمكانية الدائمة للمشاركة، أما المؤشر الثالث فيرتبط بقدرة المجتمعات المحلية على محاسبة السلطات على قراراتها أيضاً بمقياس من 1 إلى 5، حيث 1 يعني عدم المحاسبة على الإطلاق و5 تعني المحاسبة بشكل دائم. تساعد هذه المؤشرات على فهم آليات الحوكمة لدى سلطات الأمر الواقع كما يمكن تحليل علاقتها مع الحالة المعيشية للعائلات والوضع الوظيفي لرب الأسرة.

على الرغم من الاختلافات بين المدن المدروسة، فإن سيادة القانون وفق تقدير أغلب الأسر غير مطبقة في كافة المناطق، حيث أن أكثر من 85% من الأسر في المدن الستة تعتقد أن القرارات والقوانين لا تنطبق على الجميع، وتتراوح هذه النسبة بين 95.8% في مدينة إدلب و70.7% في مدينة الرقة، وتبلغ وسطياً في مناطق نفوذ النظام أكثر من 90% وتقترب من 80% في مناطق الإدارة الذاتية أما في إعزاز فبلغت 79.3% **(الشكل 35)**.

إلا أن هذه النسبة وللمدن الستة مجتمعة تنخفض بشكل ملحوظ إلى أقل من 65% من إجمالي الأسر التي لديها شخص واحد أو أكثر يعمل في المجال الأمني أو العسكري، ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب منها انحياز هذه الأسر للحكم الأمني والعسكري الذي تفرضه جميع قوى الأمر الواقع في سوريا وإظهاره كحامي لسيادة القانون، وقدرة هذه الأسر أكبر على تطبيق القانون مقارنة مع غيرها وبالتالي انحياز «القانون» للعسكريين والأمنيين.

وبتحليل العلاقة بين سيادة القانون ودليل الشروط المعيشية، تُظهر النتائج أن الأسر التي تتمتع بمستوى معيشة أفضل نسبياً يزداد لديها الاعتقاد بأن سيادة القانون مطبقة على الجميع مقارنة مع تلك التي ينخفض لديها مستوى المعيشة، الأمر الذي يشير إلى أنه كلما زاد الحرمان المادي للأسر تصبح أكثر عرضة للحرمان من حماية القانون، أي أن القانون منحاز للأغنياء والمتنفذين في كافة المناطق المدروسة.

الشكل (35): التوزيع النسبي للأسر وفق اعتقادها بأن القرارات تطبق على الجميع دون استثناء حسب المدينة

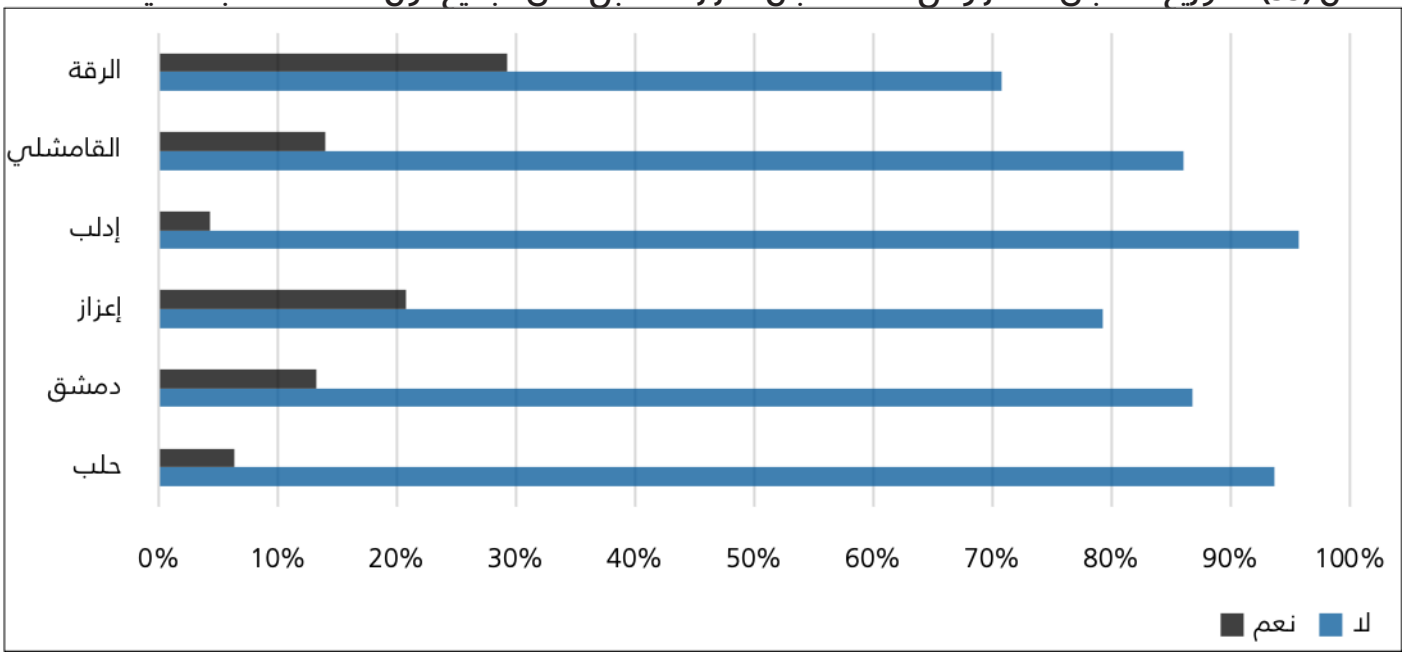

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

تعتقد أغلب الأسر في المدن الستة المدروسة أن قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارت معدومة أو شبه معدومة، إذ أن 82% من إجمالي الأسر المشمولة في الاستبيان أشاروا إلى أنهم لا يستطيعون المشاركة في عملية اتخاذ القرار أو أنهم يشاركون بشكل نادر في بعض القرارت على المستوى المحلي، وتبلغ هذه النسبة أعلاها في مدينة إدلب عند 97.3% وتتقارب بين مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية لتبلغ حوالي 80% أما في مدينة إعزاز فتصل إلى 78% **(الشكل 36)**، أي أن كافة المناطق تعاني من انخفاض معدلات المشاركة بشكل كبير مما يعكس طبيعة الحكم لمختلف قوى الأمر الواقع والذي يقوم على فرض القرارات وعدم توسيع قاعدة المشاركة في عملية اتخاذها، كما أن التباين النسبي في نسب القدرة على المشاركة

بين المناطق لا يعكس اختلاف في جوهر طبيعة الحكم، إذ أن هذا التباين ناتج عن إعطاء المجتمعات المحلية صلاحيات محدودة للمشاركة في اتخاذ بعض القرارات المحلية.

الشكل (36): التوزيع النسبي للأسر وفق قدرتها على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات حسب المدينة

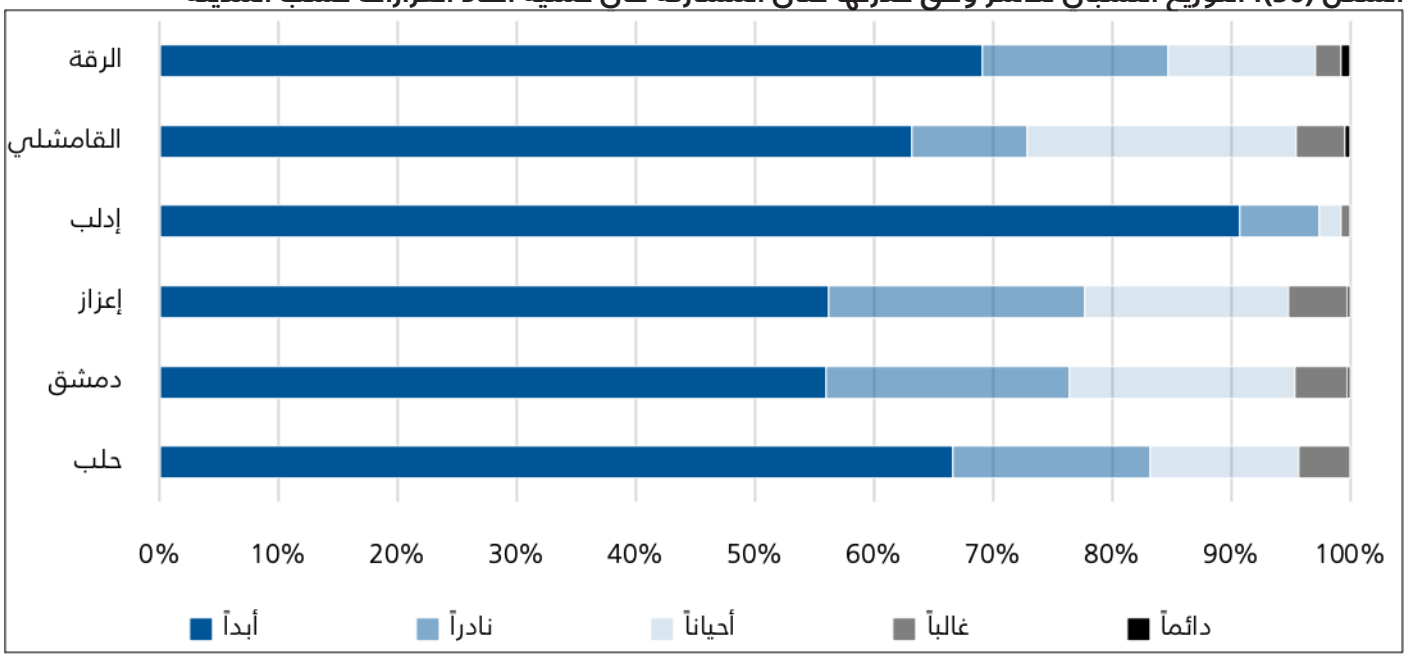

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

ويختلف تقدير الأسر لقدرتها على المشاركة مع اختلاف الوضع الوظيفي لأفرادها، إذ تشير البيانات أن نسبة الأسر التي تعتقد أن لديها القدرة على المشاركة في عملية اتخاذ القرار بشكل دائم أو في أغلب الأحيان تبلغ حوالي 23% في الأسر التي لديها شخص أو أكثر يعمل في القطاع الأمني والعسكري بينما تبلغ هذه النسبة أقل من 4% من كافة الأسر في المناطق المدروسة، أي أن عائلات الأمنيين والعسكريين تعتقد أن قدرتها أكبر نسبياً على المشاركة في اتخاذ القرار مما يعكس انحياز آليات الحوكمة بشكل واضح لدى مختلف قوى الأمر الواقع لصالح هذا القطاع. ومن جهة أخرى، تُبين دراسة العلاقة بين القدرة على المشاركة ودليل الشروط المعيشية أن الأسر التي لديها شروط معيشية أفضل نسبياً تعتقد أن قدرتها على المشاركة أعلى مقارنة مع الأسر التي مؤشر هذا الدليل لديها أقل، وينطبق ذلك على كافة المدن المدروسة، وبالتالي فإن آليات المشاركة تُقصي بشكل أكبر الأسر الأكثر حرماناً.

ومن حيث قدرة المجتمعات في المدن المدروسة على محاسبة السلطات على قراراتها، تشير النتائج إلى أن أكثر من 90% من الأسر في هذه المدن تعتبر نفسها غير قادرة على محاسبة السلطات مع وجود استثناءات النادرة فيما يتعلق ببعض القرارات المحلية، وتتراوح هذه النسبة بين 81% في مدينة دمشق و98% في مدينة إدلب، وتبلغ وسطياً في مناطق الإدارة الذاتية حوالي 92% أما في مدينة إعزاز تصل إلى 87%. ويوجد بعض التباين في مناطق النظام حيث ترتفع النسبة في مدينة حلب إلى 97%، ويمكن تفسير ذلك بأن النظام السوري يلجأ بين الحين والآخر، وخاصة في مدينة دمشق كونها مركز للوزارات والإدارات العامة، إلى محاسبة إداريين وموظفين حكوميين بتهم الإهمال أو الفساد بهدف تنفيس الاحتقان الشعبي نتيجة الحالة المعيشية المتردية وتحميل الذين تتم محاسبتهم مسؤولة هذه الحالة وبالتالي إظهار النظام وخاصة رئيس الجمهورية بمظهر المحارب للفساد والترهل الإداري والوظيفي.

وعلى الرغم من بعض التباين بين المدن المدروسة فيما يخص النسب المتعلقة بقدرة الأسر على محاسبة السلطات القائمة، فإن البيانات تشير إلى أن أقل قيمة لهذه النسب تعتبر مرتفعة بشكل كبير وتعكس الطبيعة المتشابهة بين كافة قوى الأمر الواقع في سوريا حيث تغيب وتتعطل آليات الرصد والتقييم والمحاسبة، ويمكن إعادة تفعيل بعضها بشكل انتقائي من قبل هذه القوى لعدة أسباب منها الرغبة في زيادة الشرعية الشعبية أو تصفية أشخاص لم يعد مرغوب بهم. أما فيما يتعلق بعلاقة مستويات المحاسبة مع الوضع الوظيفي والحالة المعيشية، فالنتيجة مشابهة لتلك التي تم رصدها في مؤشرات سيادة القانون والتشاركية، إذ أن تقدير القدرة على المحاسبة تزداد نسبياً بين أسر المشتغلين في القطاع الأمني والعسكري كما تزداد مع تحسن دليل الشروط المعيشية في كافة المناطق.

١. الظواهر الاجتماعية السلبية

رصد الاستبيان درجة انتشار عدد من الحوادث الاجتماعية وذلك حسب المدينة، إذ تضمن السؤال عن تعرض واحد أو أكثر من أفراد الأسرة إلى السرقة، الخطف، عنف لفظي أو جسدي، ابتزاز مالي ودفع أتاوات، الاعتداء على الملكية، وذلك خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت المسح. وتشير النتائج في **الشكل (37)** إلى وجود تباين واضح بين المدن ومناطق النفوذ المختلفة، إذ ترتفع نسب الأسر التي تعرضت إلى حوادث اجتماعية في مناطق النظام أي مدينتي دمشق وحلب تليها مناطق الإدارة الذاتية وتنخفض بشكل كبير في مدينتي إدلب وإعزاز.

يتواجد لدى 75% من الأسر في مدينة دمشق فرد أو أكثر تعرض لنوع من أنوع الابتزاز أو دفع الأتاوات ويتضمن ذلك عدم إنهاء المعاملات الرسمية أو تعطيل الأعمال الاقتصادية لحين دفع الرشاوي للمتنفذين والموظفين الحكوميين. وتبلغ هذه النسبة حوالي 58% في مدينة حلب، ويمكن تفسير جزء من هذا التباين إلى الكثافة النسبية للمعاملات العامة والأعمال في مدينة دمشق. أما في مناطق الإدارة الذاتية تبلغ هذه النسبة وسطياً 49% حيث تصل في الرقة إلى 60% بينما تنخفض في القامشلي إلى حدود 37%، الأمر الذي قد يدل على وجود آليات حوكمة مراقبة وفعالة أكثر في مدينة القامشلي مقارنة مع تلك الموجودة في مدينة الرقة ذات الغالبية العربية.

على الرغم من وجود ظاهرة الابتزاز المالي والأتاوات في مناطق النفوذ الأخرى إلا أنها منخفضة نسبياً إذ تبلغ حوالي 18% في مدينة إعزاز ولا تتجاوز 10% في مدينة أدلب، وقد يعود ذلك لعدة عوامل منها رغبة قوى الأمر الواقع وقدرتها في هاتين المدينتين على مكافحة هذه الظاهرة، ورغبة المجتمع في محاربتها نظراً لارتباطها بآليات الحوكمة الفاسدة التي كانت سائدة في سوريا قبل النزاع والذي ثار المجتمع للتخلص منها، إضافة إلى المحدودية النسبية للمعاملات الرسمية والاقتصادية في هاتين المدينتين والقدرة على مراقبتهما.

الشكل (37): نسبة الأسر التي تعرضت لحوادث اجتماعية حسب طبيعة الحادث والمدينة

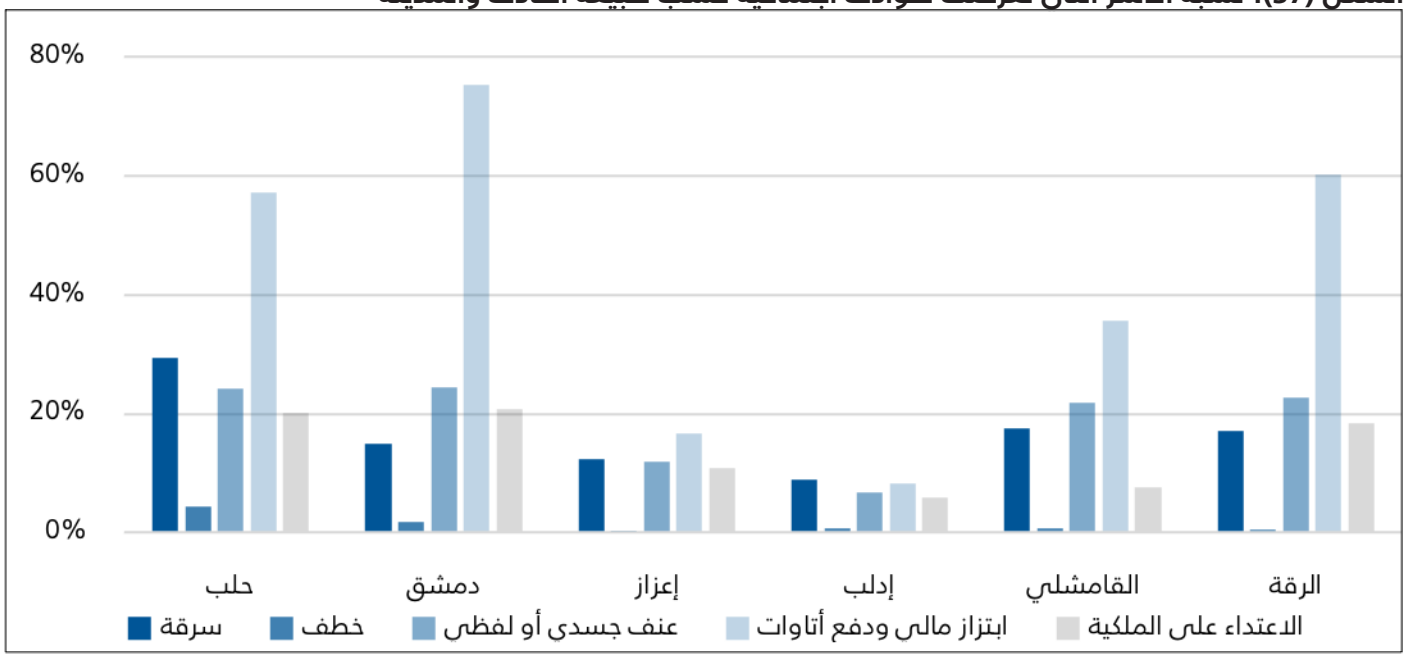

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

وسجلت مدينة حلب أعلى نسبة من الأسر التي تعرض أحد أفرادها أو أكثر إلى السرقة حيث وصلت إلى حوالي 30% من إجمالي الأسر ويعكس ذلك غياب الأمن وضعف فعاليته في ما يخص حماية ممتلكات الأسر الخاصة، وتنخفض هذه النسبة في مدينة دمشق إلى 15% مما قد يشير إلى فعالية أعلى نسبياً لأجهزة الشرطة في هذه المدينة على الرغم من أنها في مناطق نفوذ النظام أيضاً. وسجلت مدينة إدلب أقل نسبة من الأسر التي تعرضت للسرقة وذلك عند مستوى 9% وتليها مدينة إعزاز عند 12.4%، أما مناطق الإدارة الذاتية فقد سجلت هذه النسبة وسطياً حوالي 17%. وعلى الرغم من التباين بين المدن المدروسة ووصول معدلات السرقة إلى مستويات خطيرة في مدينة حلب، إلا أن النسب في كافة المدن بما في ذلك مدينة إدلب تُعتبر مرتفعة وتزيد من حالة عدم الأمان لدى الأسر. وتُظهر نسبة الأسر التي تعرض أحد أفرادها للخطف درجة الانفلات الأمني في مناطق النظام وخاصة في مدينة حلب، إذ بلغت هذه النسبة 4.3% من إجمالي الأسر في المدينة، وهي نسبة مرتفعة لمثل هذا النوع من الحوادث، في المقابل سجلت هذه النسبة حوالي 1.8% في مدينة دمشق لتصبح شبه معدومة في باقي المدن المدروسة.

وترتفع نسبة الأسر التي تعرضت إلى اعتداء على الملكية بشكل واضح في مناطق النظام لتصل إلى 20% من إجمالي أسر هذه المناطق، ويمكن تفسير ذلك بقرارات النظام المتعلقة بالحجز على ممتلكات المعارضين السياسيين إضافة إلى ممتلكات الكثير من التجار ورجال الأعمال بحجة عدم تسديد الضرائب والرسوم المفروضة عليهم، كما تترافق عادة زيادة هذه النسبة مع غياب كامل لسيادة القانون وعدم ثقة المُعتدى عليهم بعدالة وفاعلية النظام القضائي والقانوني. وتشير البيانات إلى ارتفاع هذه النسبة في مدينة الرقة لتصل إلى 18.5% على الرغم من انخفاضها في مدينة القامشلي التي تخضع أيضاً للإدارة الذاتية، الأمر الذي قد يعود إلى انتهاج الإدارة إلى سياسة مشابهة لسياسة النظام في مصادرة الممتلكات الخاصة في الرقة بذرائع مختلفة على رأسها الإرهاب وتهديد أمن المنطقة.

وفيما يتعلق بالعنف اللفظي أو الجسدي، سجلت مناطق النظام النسبة الأعلى من الأسر التي تعرض أحد أفرادها على الأقل لهذا النوع من الحوادث الاجتماعية حيث بلغت حوالي 24% وسطياً بين مدينتي حلب ودمشق دون وجود تباين واضح بينهما، أما في مناطق الإدارة الذاتية بلغت هذه النسبة 22.3% وسطياً بين مدينتي القامشلي والرقة مع اختلاف بسيط بينهما بلغ أقل من نقطة مئوية واحدة. وتنخفض النسبة في مدينة إعزاز إلى 12% لتصل إلى أدنى قيمة لها في مدينة إدلب عند 6.8%. تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تعكس فقط العنف المُمارس في الأماكن والجهات العامة ولا تتضمن العنف الأسري والذي تتحفظ أغلب الأسر عن ذكره.

٢. آليات حل النزاع

تضمن الاستبيان سؤال عن الجهة التي يلجأ إليها أفراد الأسرة في حال وقوعهم في نزاع مالي مع أحد الأشخاص في المدينة، ويمكن أن تدل الإجابة على عدة أمور منها الثقة في المؤسسات ذات الصلة وديناميات القوة بين الفاعلين على المستوى المحلي. وتشير النتائج في **الشكل (38)** إلى أن 38% فقط من الأسر المشمولة بالمسح في كافة المدن تذهب إلى الشرطة أو القضاء في حال النزاع المالي، وترتفع هذه النسبة في مناطق النظام ومدينة إعزاز إلى أكثر من 45% وتنخفض في القامشلي إلى 38% لتصل في مدينة إدلب إلى 30% وتبلغ أدنى مستوى لها في الرقة عند 20%. وعلى الرغم من التباين بين المدن المدروسة، تعتبر هذه النسبة منخفضة في كافة المناطق الأمر الذي يمكن تفسيره بعدة عوامل منها تفضيل الأفراد اللجوء إلى أساليب تقليدية تتماشى مع الأعراف لحل النزاعات بسرعة وفعالية إضافة إلى عدم الثقة بفعالية الشرطة والقضاء في حل النزاع.

وتتراوح نسبة الأسر التي تعتمد على الأشخاص النافذين لحل نزاعاتهم المالية بين 32% في مدينة دمشق و11% في مدينة إدلب، ويشمل هؤلاء الأشخاص مسؤولين حاليين أو سابقين، وأصحاب أعمال، وقادة مجتمعين من أصحاب السمعة الجيدة، إضافة إلى رؤساء العشائر وخاصة في مدينة الرقة. غالباً ما يسعى هؤلاء الأشخاص إلى تعزيز نفوذهم على المستوى الشعبي إما لمصالح شخصية أو لدعم شعبية قوى الأمر الواقع التي يتبعون لها أو رغبة منهم في استخدام نفوذهم لتيسير أمور الأفراد.

الشكل (38): التوزيع النسبي للأسر حسب المدينة والجهة التي يذهبون إليها لحل النزاع المالي

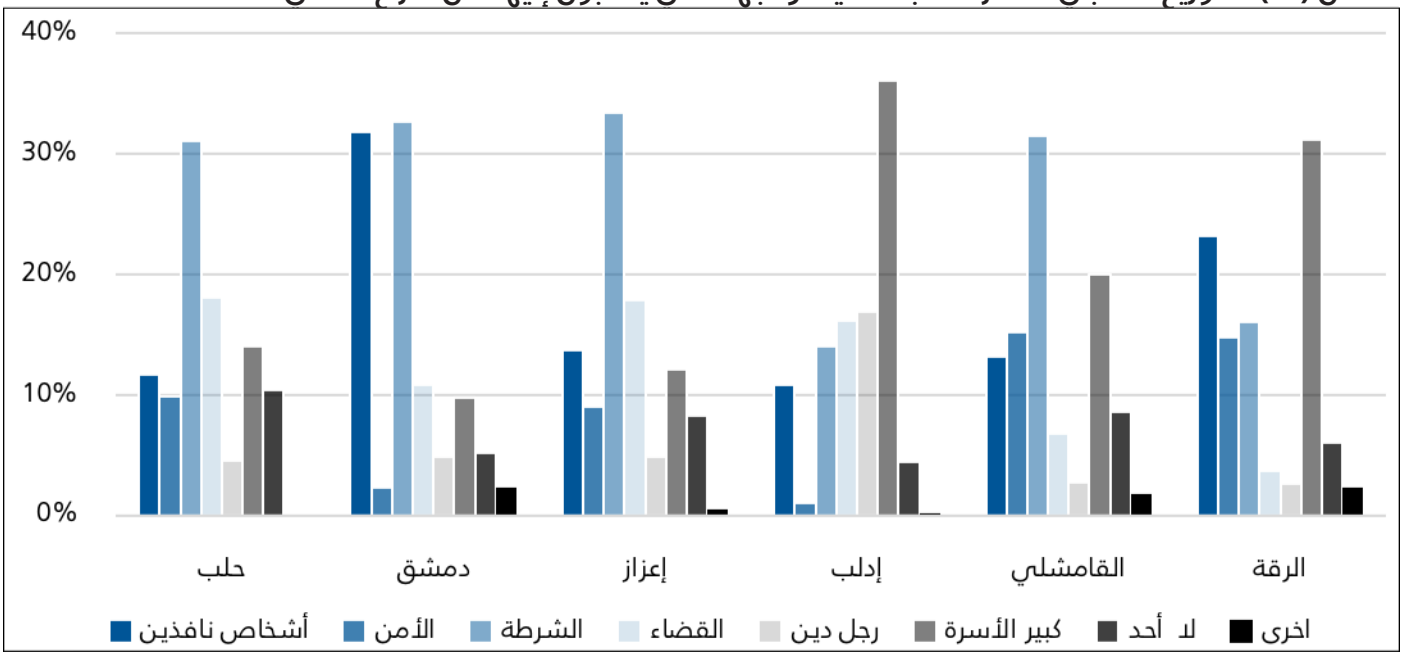

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

وتبين البيانات تفضيل 36% من الأسر في مدينة إدلب الذهاب إلى كبير الأسرة لحل النزاع المالي بينما تنخفض هذه النسبة إلى حوالي 10% في مدينة دمشق. وترتبط فعالية ومدى انتشار هذه الآلية مع متانة علاقات الأسرة الممتدة ومدى احترام هرمية هذه العلاقات لذلك فهي أكثر فعالية في المدن والمجتمعات التي مازالت تتبنى هذا الشكل من العلاقات الأسرية التقليدية مثل إدلب والرقة. ومن جهة أخرى، فإن النسبة المرتفعة نسبياً من الأسر التي تلجأ إلى رجال الدين لحل النزاعات المالية في مدينة إدلب والبالغة 17% تعكس الدور الكبير للمؤسسة الدينية في إدلب في قضايا مدنية مثل النزاعات المالية.

وتوضح البيانات دور الأمن في حل هذه النزاعات وخاصة في مناطق الإدارة الذاتية حيث تعتبره 15% من الأسر الجهة الأساسية التي يلجؤون إليها في لحل النزاعات المالية، وتنخفض هذه النسبة إلى حوالي 10% في مدينتي إعزاز وحلب بينما لا تتجاوز 2% في دمشق وإدلب. قد تشكل الجهات الأمنية بديل عن الشرطة والقضاء لحل النزاعات في بعض المناطق، وتعتقد بعض الأسر أن قرارات هذه الجهات المتنفذة سريعة وفعالة على الرغم بأنها في الكثير من الأحيان تكون مبنية على المحسوبية والفساد.

يصل وسطي نسبة الأسر التي لا تذهب إلى أي جهة لحل نزاعاتها المالية إلى 7% في كافة المدن المدروسة، وتتراوح بين 10% في مدينة حلب و4.5% في مدينة إدلب. وتدل النسبة على فقدان الثقة لأفراد هذه الأسر بكافة آليات حل النزاع التقليدية والمؤسساتية، مما يعكس حالة من الإحباط والعجز وعدم القدرة لديهم على إيجاد جهة تقوم بالبت في النزاعات بشكل عادل وشفاف وسريع. وبشكل عام، فإن آليات حل النزاع التي تتبناها الأسر في كافة المدن المدروسة يشير إلى الدور المحدود نسبياً للمؤسسات الرسمية وبالتالي فقدان الثقة بفعاليتها مما دفع الأغلبية للجوء إلى جهات غير رسمية وتقليدية قد تكون أحكامها منحازة إلى مصالح شخصية أو أعراف غير عادلة تجاه بعض فئات المجتمع مثل النساء.

٣. الثقة المجتمعية ومشاركة المرأة

تعتبر الثقة المجتمعية ومشاركة الجميع بما في ذلك المرأة في الأنشطة الاجتماعية من مؤشرات رأس المال الاجتماعي وبالتالي تحسن هذه المؤشرات يدل على زيادة التماسك المجتمعي الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأبعاد والعلاقات الاقتصادية والمؤسساتية في المنطقة المدروسة (Bruegel et al., 2005). ورصد الاستبيان الثقة المجتمعية من خلال سؤال عن استعداد فرد أو أكثر من الأسرة بالتعاون (التجاري مثلاً) مع أشخاص من المنطقة، وتختلف الثقة المجتمعة، التي تعكس العلاقة بين أفراد المنطقة المدروسة، عن الثقة بين المجتمع والمؤسسات التي تم لها التطرق سابقاً من خلال مؤشرات سيادة القانون والتشاركية والمحاسبة. وتشير النتائج إلى أن أكثر من نصف الأسر في المدن الستة المدروسة يثقون بالتعاون مع أحد أفراد منطقتهم، وتتراوح هذه النسبة بين 71.2% في مدينة دمشق و40.6% في مدينة حلب، وقد يدل ذلك على عدم التأثير المباشر لشكل وطبيعة القوى الحاكمة على مستوى الثقة المجتمعية حيث أن المدينتين تخضعان لنفوذ النظام. أما في مناطق الإدارة الذاتية تصل هذه النسبة إلى 45% مقارنة مع 64.5% و 41.6% في مدينتي إعزاز وإدلب على التوالي. وعادة ما ترتبط الثقة المجتمعية بعدة محددات منها العمر والجنس والمستوى التعليمي والعادات والتقاليد والوضع الوظيفي (OECD, 2018).

وقامت الدراسة بتحليل محددات الثقة المجتمعية من خلال تحليل الانحدار بين الثقة بالتعاون مع أحد أفراد المنطقة كمتغير تابع وجنس وعمر والمستوى التعليمي والحالة العملية لرب الأسرة وعدد أفراد الأسرة ودليل الشروط المعيشية كمتغيرات مستقلة. أظهرت النتائج أن الارتباط إيجابي ومعنوي مع كافة المتغيرات المذكورة ما عدا عمر رب الأسرة حيث لا يوجد علاقة معنوية معه، وتزداد الثقة في حال كان جنس رب الأسرة ذكر مقارنة مع الأنثى، كما تزداد مع تحسن المستوى التعليمي لرب الأسرة وارتباطه بعمل ما إضافة إلى ارتباط الثقة إيجاباً مع زيادة عدد أفراد الأسرة وتحسن الشروط المعيشية لها. تفسر هذه العلاقات جزء محدود من المتغيرات التي تؤثر على الثقة المجتمعية، لكنها تفيد في وضع البرامج والسياسات التي تزيد من هذه الثقة إضافة إلى الدفع باتجاه البحث في فهم أسباب الارتباطات الحالية. تجدر الإشارة أن الثقة المدروسة في هذا الاستبيان هي بين أبناء المنطقة الواحدة حيث لم يتطرق المسح إلى الثقة بين أبناء المناطق المختلفة.

رصد الاستبيان فعالية مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية من خلال سؤال الأسر عن درجة هذه المشاركة بمقياس من 1 إلى 5 حيث 1 تعتبر ضعيفة جداً و5 قوية جداً. وتتضمن هذه الأنشطة الأعمال التطوعية، واجتماعات تخص الوضع في الحي أو المنطقة، والمناسبات العامة أوالتي تخص أفراد المنطقة، والأعمال الاقتصادية والمهنية. وتشير النتائج المبينة في **الشكل (39)** أن حوالي نصف الأسر المشمولة في الاستبيان من المدن الستة تعتبر أن مشاركة المرأة ضعيفة أو ضعيفة جداً، وتتراوح هذه النسبة بين 71% في مدينة إدلب و30% في مدينة الرقة، ويبلغ وسطي نسبة المشاركة في مناطق الإدارة الذاتية حوالي 34% وهو الأقل بين مناطق النفوذ المختلفة إذ تصل هذه النسبة إلى 47% في مناطق النظام و58% في مدينة إعزاز. ويمكن تفسير جزء من المشاركة الجيدة نسبياً في مناطق الإدارة الذاتية إلى القوانين والتشريعات في تلك المناطق والتي تدعم حقوق المرأة ومشاركتها في كافة الأنشطة، لكن من الضروري التمييز بين المشاركة الاسمية والمشاركة الفعالة للمرأة، الأمر الذي يحتاج إلى بحث معمق ومنفصل.

الشكل (39): التوزيع النسبي لدرجة مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية حسب المدينة

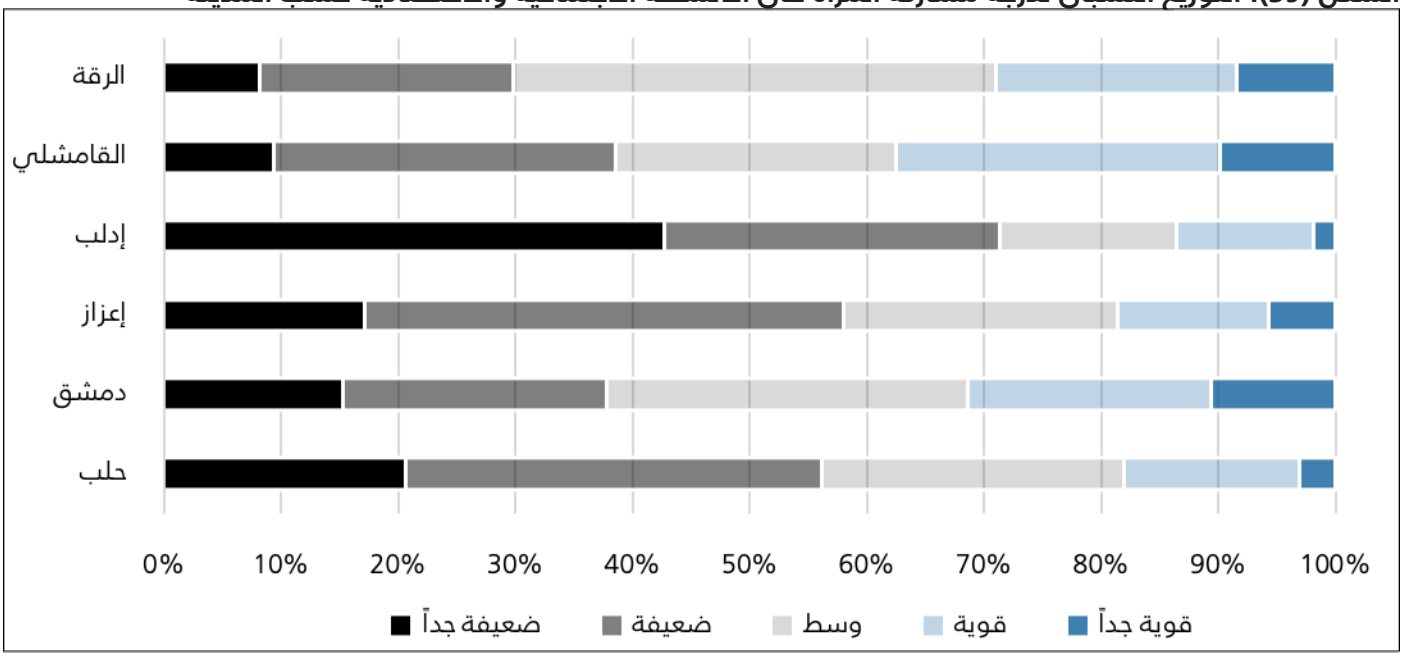

المصدر: مسح الحالة المعيشية للأسرة السورية 2022

ويُظهر تحليل البيانات أن مستوى مشاركة المرأة يتناسب طرداً مع المستوى التعليمي والحالة المعيشية أي أن الزيادة في هذه المشاركة يترافق مع شروط معيشية أفضل ومستوى تعليمي أعلى للمرأة ولرب الأسرة، مما يدل على أهمية الدور الذي يلعبه تحسين ظروف المعيشة وتعليم المرأة في رفع إمكانية مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

الشكل (40): التوزيع النسبي لأهم أسباب عدم مشاركة المرأة حسب المدينة

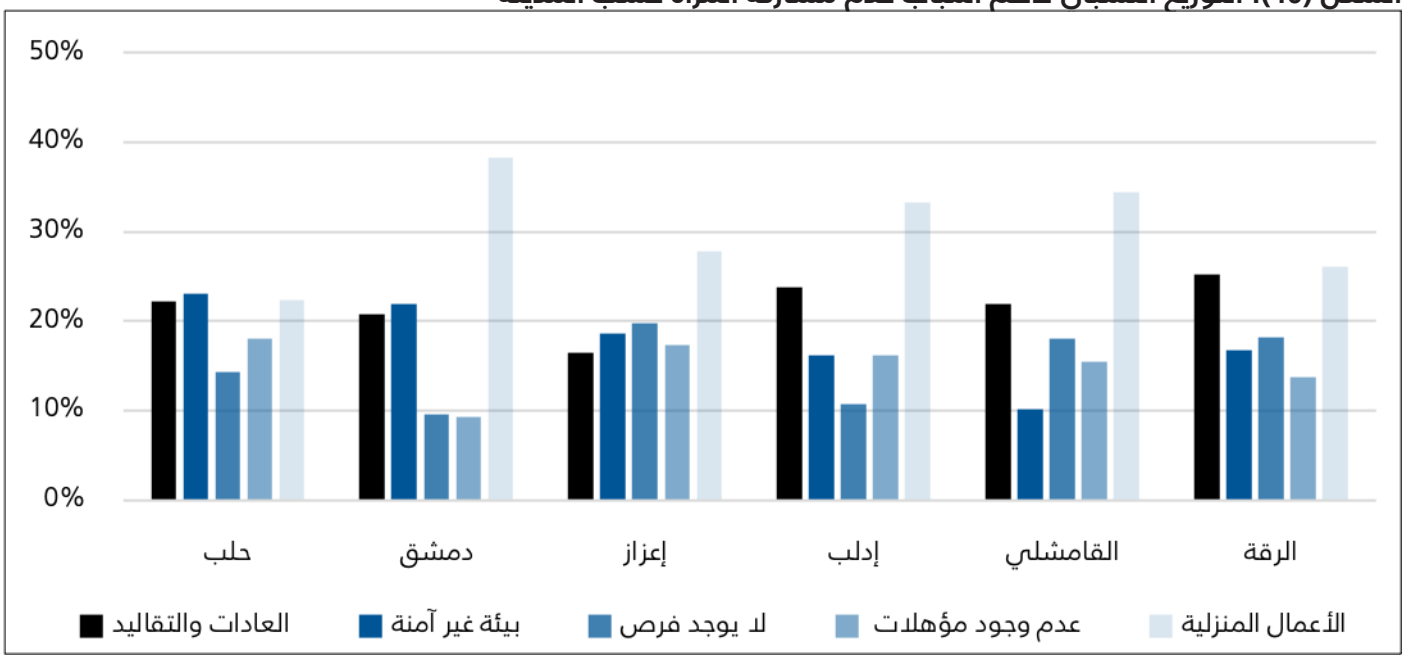

وتضمن الاستبيان سؤال عن أسباب عدم مشاركة المرأة، وأظهرت النتائج أن أهم الأسباب في كافة المدن هو انشغال المرأة في الأعمال المنزلية الأمر الذي يعكس فرز مسبق للدور الوظيفي للمرأة وحصره في المنزل، وجاءت العادات والتقاليد في المرتبة الثانية من حيث الوزن النسبي للأسباب المعيقة لمشاركة المرأة **(الشكل 40)**، وتجدر الإشارة هنا إلى نقطتين الأولى هي أن تمظهر العادات والتقاليد في منع المرأة من المشاركة تدل على الأبوية المفرطة للمجتمع وإقصائه للمرأة، ويُنتج هذا الإقصاء واحدة من أسس النظام الاستبدادي على مستوى المنطقة ومستوى سوريا. أما النقطة الثانية فهي قوة العادات والتقاليد الأبوية في كافة المدن بما في ذلك العاصمة دمشق والتي بحكم الحركة الاقتصادية والاجتماعية النشطة فيها نسبياً كان من المتوقع أن تكون أكثر قدرة على الخروج من سطوة هذه العادات الأبوية.

توصيات سياساتية

تطرح هذه التوصيات الإطار العام الذي يمكن من خلاله كسر حلقة الاستغلال المفروضة على المجتمعات المحلية وعلى السوريين من قبل قوى الأمر الواقع، وتقوم على الأدلة والتحليل الكلي والجزئي الذي تطرق له البحث، والذي يمكن إيجاز نتائجه في مختلف المناطق السورية بالنقاط التالية:

* الانخفاض الحاد في الإنتاج الزراعي، وزيادة الاعتماد على الخارج في تأمين السلع الغذائية ومدخلات العمل الزراعي، وترافق ذلك مع سيطرة قوى الأمر الواقع وأمراء الحرب على تجارة هذه المدخلات، والتحكم في توزيع الغذاء على المناطق حسب الولاء، مما ساهم في ارتفاع أسعار الغذاء وبالتالي انهيار الأمن الغذائي لأغلب السكان داخل سوريا؛

* دمار جزء كبير من المنشآت الصناعية والبنية التحتية اللازمة للعمل الصناعي نتيجة النزاع المسلح، إضافة إلى أعمال السلب والنهب التي تعرضت لها هذه المنشآت، مع تدهور قدرة الصناعيين المحليين على تأمين مدخلات الإنتاج وزيادة التحديات التي تواجههم مع ضعف السوق المحلي وصعوبة الدخول إلى الأسواق الخارجية؛

* صراع قوى الأمر الواقع المختلفة للسيطرة على الصناعة الاستخراجية، وظهور شبكات معقدة من أمراء الحرب في مختلف المناطق لبيع النفط من وإلى كافة المناطق السورية، مع الاعتماد شبه الكلي لبعض القوى وخاصة النظام السوري على السوق الخارجي لتأمين حاجته من النفط والغاز؛

* تدهور قطاع الخدمات مع انهيار سعر صرف الليرة السورية، وعدم توفر السلع، وتبخر القدرة الشرائية لدى السوريين، مع شهود هذا القطاع تعمق آليات الاستغلال الذي تمارسه محاسيب سلطات الأمر الواقع في كافة المناطق السورية أثناء فترة النزاع؛

* نضوب الموارد المالية لقوى الأمر الواقع، واعتمادها مالياً على مصادر مثبطة للاقتصاد المنتج مثل الأنشطة غير القانونية والمرتبطة بالنزاع، والضرائب والرسوم المفروضة على السكان، والوفر من تخفيض الدعم الفعلي في الموازنات العامة، والاعتماد على تحويلات المغتربين وعلى الدعم الخارجي من الحلفاء؛

* انتشار الفساد، وغياب سيادة القانون، وسيطرة محاسيب السلطة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وعدم وجود أي حماية أو دعم لاستدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وترافُق ذلك مع توسع الاقتصاد غير الرسمي وغير المنتج، وهدر الموارد، وضعف إمكانية تطبيق أي رؤية أو استراتيجية اقتصادية؛

* تشوُّه سوق العمل نتيجة انتعاش الأنشطة المرتبطة بالنزاع، وعدم وجود فرص عمل لائقة من حيث شروط العمل والأجور في القطاعات الإنتاجية، وهجرة الكوادر المؤهلة، واستغلال أصحاب العمل للمشتغلين وخاصة النساء؛

* تدهور في مؤشرات التعليم، واستخدام قوى الأمر الواقع لهذا القطاع في تعزيز الولاء للسلطة وكراهية الآخر «المختلف»، وبالمثل في قطاع الصحة انهيار الخدمات الصحية المقدمة من حيث الكم والنوع، مع تسييس القوى المختلفة لهذا القطاع واستخدامه كسلاح خلال فترة النزاع؛

* تحالف قوى الأمر الواقع المختلفة مع المؤسسات التقليدية الطائفية والقبلية والأسرية والمناطقية، بما عزز من مكانة هذه المؤسسات وساهم في زيادة حدة الاستقطاب داخل المجتمع السوري، وأدى إلى المزيد من التدهور في رأس المال الاجتماعي على المستوى الوطني، وإلى تراجع لدور المرأة، الضعيف أصلاً، في المساهمة باتخاذ القرار على مستوى المنطقة لينحصر أغلبه في الأعمال المنزلية؛

* تردّي الشروط المعيشية لأغلب الأسر وفي كافة المناطق نتيجة التدهور الكبير في قدرة هذه الأسر على تأمين الحد الأدنى من السلع والخدمات الأساسية، إما لعدم توافرها أو لارتفاع أسعارها؛

* استمرار تشتت السوريين بين نازحين ولاجئين، وتواصل استغلال أوضاعهم من قبل قوى خارجية وداخلية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، إضافة إلى استخدامهم لتغيير التركيبة الديمغرافية في بعض المناطق داخل سوريا؛

* هيمنة القوى الخارجية على ديناميات وقرارات سلطات الأمر الواقع داخل سوريا، حيث تعتمد هذه السلطات في بقائها على الدعم الخارجي، الذي أدى إلى فقدان السيادة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على المدى القصير والبعيد؛

* توسُّع دور مبادرات ومنظمات المجتمع المدني في تقديم الحد الأدنى من الخدمات والسلع الأساسية للأسر المحرومة في كافة المناطق، إلا أن هذا الدور يبقى غير كاف نظراً لمحدودية الموارد وتسييس سلطات الأمر الواقع للعمل المدني والسعي لتطويعه؛
* عجز جميع قوى الأمر الواقع الموجودة في سوريا عن تأسيس نظام حوكمي تشاركي وتضميني، فهي على العكس قامت باستنساخ آليات الاستبداد والإقصاء من النظام السوري، وسعت إلى استغلال الموارد المحلية المتاحة وعوائد الأنشطة المرتبطة بالنزاع لتعزيز سلطتها واستدامة سيطرتها، ولوأد أي حراك مجتمعي مدني باستخدام وسائل القمع العنيف.

إن تجاوز الوضع الكارثي والاختلالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية في كافة المناطق السورية يحتاج إلى تنسيق وتعاون طويل الأجل بين عدد من الفاعلين، بما في ذلك الناشطين المدنيين في المجتمعات المحلية والمغتربين السوريين، إضافة إلى الجهات والمؤسسات الدولية المناصرة لحقوق الإنسان. ويمكن أن يتم التعاون بين الفاعلين وفق مسارين مترابطين، الأول على المستوى المؤسساتي، ويهدف إلى التغيير التدريجي لآليات الحوكمة في كافة المناطق وتعطيل آليات استغلال قوى الأمر الواقع للسكان؛ أما المسار الثاني فيسعى إلى دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأسر وتخفيف حالة الحرمان التي تعاني منه. إن العمل على المسارين في وقت واحد أكثر فاعلية من حيث الآثار الإيجابية على المجتمعات المحلية، إذ إن حوكمة شفافة ونزيهة هي ما يشكل الأساس للعمل الاقتصادي المنتج، الذي بدوره يدفع باتجاه المزيد من الفعالية في آليات الحوكمة.

إن الإصلاح على المستوى المؤسساتي يواجه العديد من التحديات، أهمها حماية القوى المسيطرة، وتحكمها بآليات الحوكمة الحالية لتجيير الموارد وتحقيق مصالحها في استدامة سلطتها، إضافة إلى مقاومة هذه القوى أي تغيير مؤسساتي إيجابي مثل تعزيز سيادة القانون والشفافية، لأن ذلك يؤثر سلباً على مقوّمات وجودها. وقد نسجت قوى الأمر الواقع شبكات من المنتفعين تضم جزءاً مهماً من المجتمعات المحلية، بما في ذلك مؤسسات دينية ومذهبية وعشائرية وأسرية وتجارية. وبالتالي فإن أي محاولة للإصلاح المؤسساتي ستُواجَه ليس فقط من قبل القوى المسيطرة، بل أيضاً من قبل فئات متعددة داخل المجتمع، الأمر الذي يزيد من صعوبة تطبيق أي تغيير إيجابي. ومع وجود هذه التحديات، من الصعب تحقيق التغيير المؤسساتي المطلوب خلال فترة قصيرة وبطريقة سلسة، إلا أن تبني المقترحات التالية يمكن أن يساهم بالتغيير التدريجي على هذا المسار:

* دعم دور أكبر للمجتمع المدني في آليات صنع السياسات العامة، والدفع باتجاه تأمين مساحة حرة وآمنة له في كافة المناطق السورية بهدف تفعيل العمل المدني وإطلاق الحوار والنقاش حول السياسات العامة على المستوى المحلي والوطني. ويمكن في هذا السياق أن تقوم المنظمات الدولية والمغتربين السوريين بتقديم الدعم المالي والتقني دون التدخل في عمل المجتمع المدني المحلي وتحديد توجهاته بشكل مسبق، كما يمكن للقوى الخارجية التي تتبنى دعم حقوق الإنسان والأنظمة التشاركية بالضغط على حلفائها في الداخل لتأمين هذه المساحة ولو بشكل محدود؛

* ربط الدعم التنموي الذي تقدمه الدول الغربية لهيئات قوى الأمر الواقع بعملية الإصلاح المؤسساتي في المناطق التي تقع خارج سيطرة النظام، ويمكن لهذه الدول أن تقدم الدعم التقني والمالي لتفعيل هذه العملية، بما في ذلك المساعدة في إجراء انتخابات محلية شفافة ونزيهة وضمان وجود مراقبة فعالة من نشطاء المجتمع المدني المحلي. ومن جانب آخر، يجب الاستمرار في تقديم المجتمع الدولي للدعم الإغاثي والإنساني للسوريين في الداخل دون أي شرط، مع السعي إلى تقديم هذا الدعم من خلال التعاون المباشر مع الفاعلين والناشطين المدنيين على الأرض، ووجود نظام رصد وتقييم فعال لمنع استغلال قوى الأمر الواقع للمساعدات الإنسانية وتجييرها لمصالحها الخاصة؛

* ضرورة استمرار المجتمع الدولي في المساهمة بتعطيل آليات الاستغلال من خلال فرض عقوبات فعالة على أمراء الحرب والمنتفعين من النزاع، إلا أن ذلك يجب أن يتم دون التأثير سلباً على الحالة المعيشية المتدهورة أصلاً للمجتمعات المحلية، وهو ما يحصل نتيجة العقوبات بشكلها الحالي. وبالتالي من المفيد اتخاذ إجراءات تحمي هذه المجتمعات من الآثار السلبية للعقوبات، ومن هذه الإجراءات فتح قنوات تواصل تقني ومالي مباشر مع الفاعلين المتواجدين على الأرض، بما في ذلك النشطاء المدنيين ومبادرات ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى المشاريع الخاصة الصغيرة والمتناهية الصغر، إلا أن ذلك يتطلب وجود نظام رصد فعال للتأكد من وصول الدعم إلى الجهات الصحيحة؛

* تصميم الدعم الدولي للسوريين بناء على أولويات يضعها السوريون أنفسهم بشكل تشاركي، تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجميع دون تمييز، كما يجب على المانحين بذل جهد أكبر للعمل مع الناشطين والفاعلين المدنيين غير الممكّنين من حيث القدرة على استخدام اللغات الأجنبية أو التواصل مع الجهات الدولية، وبالتالي توسيع حلقة التعاون مع المجتمع المدني السوري لتصبح أكثر تضميناً وتشاركية؛

* ضرورة التمييز بين مؤسسات النظام ومؤسسات الدولة السورية، فعلى الرغم من سيطرة أجهزة النظام الأمنية والعسكرية على حوكمة وآليات عمل الدولة في سوريا، ثمة العديد من الخبراء والعاملين في الجهات الحكومية الذين يعتقدون أن السبب الرئيسي للحالة المعيشية المزرية للسوريين هو القمع والعنف المفرط للنظام، إضافة إلى فساده، ولكن هؤلاء لا يرون البديل المناسب لهذا النظام، كما أنهم لا يملكون الأدوات والدعم اللازم لإصلاح مؤسساتهم الحكومية، ولو بشكل تدريجي من القاعدة إلى الأعلى. وتعكس الهجرة الواسعة للكوادر الحكومية إلى خارج البلاد هذا التوجه. وبالتالي يمكن للجهات الدولية العمل على إيجاد قنوات للتواصل مع هؤلاء الخبراء والموظفين الحكوميين في داخل سوريا، وتقديم الدعم التقني والمعرفي لهم بما لا يعرّضهم إلى مشاكل أمنية (تقديم الدعم مثلاً عن طريق مؤسسات أممية)، على أن يكون هذا التواصل والدعم قائماً على مبادىء حقوق الإنسان، وعلى أن إصلاح المؤسسات الحكومية ضرورة لتحسين الوضع المعيشي للسوريين وليس وسيلة لتمكين النظام؛

* أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات التقليدية، مثل المؤسسات الدينية والعشائرية والأسرية، تُعتبر من القوى الرئيسية التي تحدد سياقات الحوكمة المحلية وآليات عملها، وأبدت العديد من هذه المؤسسات رفضها لسياسات القمع والعنف والاستبداد التي يمارسها النظام أو أي من قوى الأمر الواقع الأخرى، مما مهد لتعاون جهات دولية مع هذه المؤسسات في تقديم كافة أشكال الدعم للمجتمعات المحلية في سوريا. أثبتت أغلب المؤسسات التقليدية قدرتها وفعاليتها على إيصال المساعدات للمحتاجين لها، إلا أن ذلك لا ينفي أن معظمها أبوية وسلطوية وغير تضمينية، إذ تستثني فئات اجتماعية عديدة، وخاصة النساء، من أن يكون لها دور في عملية اتخاذ القرار، وبالتالي فإن بنيتها الهيكلية وتركيبتها تعطي مساحة للتمييز والمحسوبية والفساد. وعليه، من الضروري للجهات الدولية أن تقلل من الاعتماد على المؤسسات التقليدية للوصول إلى المجتمعات المحلية، واستبدالها بمؤسسات ومبادرات مدنية قائمة على التشاركية والشفافية وعدم التمييز؛

* تنسيق جهود الجهات المانحة والمنظمات الدولية بخصوص دعم اللاجئين في الدول التي تستقبلهم، وعدم تسييس قضيتهم، وتمكينهم اقتصادياً من خلال برامج تؤهلهم ليكونوا منتجين مع الحفاظ على هويتهم وصلتهم بسوريا، ليتسنى لهم العودة الطوعية في حال توفر البيئة الآمنة لذلك. ويمكن أن تتضمن تلك البرامج دعم مشاريع صغيرة حول صناعات تقليدية في سوريا، أو صناعات تعتمد على مواد أولية سورية، إضافة إلى دورات تدريب فني ومهني حسب متطلبات الأسواق وما يمكن أن تحتاج له سوريا في مرحلة إعادة البناء من رأس مال بشري. كما يجب حماية اللاجئين من كافة أشكال الاستغلال التي قد يتعرضون لها نتيجة حاجتهم المادية ووضعهم القانوني غير المستقر، مع تقديم الدعم المالي والتقني من قبل الجهات الدولية إلى الدول المستقبلة للاجئين لمساعدتها على حماية كافة الحقوق الإنسانية للاجئين ريثما تتوفر لهم الشروط المناسبة للعودة؛

* دعم المبادرات والبرامج التي تسعى إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل كافة أطراف النزاع بطريقة مهنية غير مسيّسة، مما يهيئ الشروط المناسبة لمحاسبة مجرمي الحرب وأمرائها بطريقة عادلة داخل وخارج سوريا. ومن الضروري أيضاً دعم عمليات توثيق حقوق السوريين في الأراضي والمساكن والممتلكات، مما يساعد على ضمان عودة هذه الحقوق لأصحابها بما فيهم النازحين واللاجئين. وبشكل عام، فإن التوثيق المهني للحقوق يمهّد لمؤسسات أكثر عدالة وشفافية وقدرة على تجاوز تبعات النزاع المستمر في سوريا منذ عام 2011.

أما بالنسبة للمسار الثاني، والذي يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة، فيمكن العمل عليه من قبل كافة الفاعلين المهتمين (مبادرات مدنية، مغتربين، منظمات وجهات دولية، هيئات وخبرات محلية) وبشكل فوري وفق المقترحات التالية:

* البناء على استثناء عدد من المناطق داخل سوريا من العقوبات الأميركية، وذلك من خلال تقديم الجهات والمنظمات الدولية الدعم الفني والتقني للهيئات المسؤولة عن الحوكمة الاقتصادية في هذه المناطق. ومن أهم ما يمكن أن يقدمه هذا الدعم هو وضع إطار تشريعي عصري للعمل الاقتصادي، بما في ذلك قانون للبنوك الخاصة، وتأطير الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتنظيم الاستثمار الخاص الداخلي والخارجي، وقانون الضرائب والرسوم على العمل، وحماية حقوق المشتغلين، على أن يكون هذا الإطار قائماً على التشاركية والشفافية والمساواة وسيادة القانون؛

* المساعدة الفنية والمهنية للهيئات والمنظمات المتواجدة في المناطق التي رُفعت عنها العقوبات من أجل تطوير القطاع المالي والمصرفي، والسعي إلى التشبيك والتنسيق مع الخبرات الدولية بهدف جذب رأسمال أجنبي للاستثمار في القطاع المصرفي. إن نجاح مثل تلك الاستثمارات يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين الخارجيين بالاقتصاد المحلي وبفعالية قرار رفع العقوبات، كما يُظهر للمجتمعات المحلية رغبة الجهات الدولية في تفعيل النشاط الاقتصادي المحلي، إضافة إلى مساهمة هذه الاستثمارات في الانتقال من الأنظمة المالية البسيطة (نظام الحوالة) إلى أنظمة مصرفية تُيسّر تطور الأنشطة الاقتصادية المحلية ودخولها إلى الأسواق الخارجية؛

* أظهرت نتائج الدراسة أن عدم توفر الكهرباء وحوامل الطاقة من الأسباب الرئيسية لتردي الأوضاع المعيشية للسكان وتعطل الأنشطة الاقتصادية. وبالتالي هناك ضرورة لدعم مشاريع الطاقة البديلة، وخاصة الشمسية، من قبل الفاعلين المهتمين بالشأن السوري. ويمكن أن يتم الدعم في محورين: الأول هو المساعدة المالية والتقنية المباشرة على تأسيس مشاريع طاقة بديلة خاصة وعامة، أما المحور الثاني فهو تقديم الدعم الفني والتقني للهيئات المحلية لتصبح قادرة على ضبط سوق الطاقة البديلة، وتنظيمه من حيث جودة وكفاءة وصلاحية الأجهزة المستخدمة. وتجدر الإشارة إلى أن التركيز على الطاقة البديلة لا يعني عدم ضرورة تأهيل البنية التحتية لقطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الكهرباء، إلا أن ذلك التأهيل لا يمكن أن يتم إلا بشكل تدريجي، ويحتاج إلى فترة زمنية طويلة، وإلى مؤسسات فعالة وشفافة لضمان استغلال هذه القطاعات الحيوية لصالح كافة أفراد المجتمع دون تمييز، وليس لمنفعة شبكات تجار الحرب ومحاسيب السلطة؛

* دعم قطاع التعليم من قبل الجهات والمنظمات الدولية، وذلك بالتنسيق مع مبادرات ومنظمات المجتمع المدني إضافة إلى الهيئات المحلية ذات الصلة. ويمكن لهذا الدعم أن يعمل على تغطية ثلاثة محاور: هي تعويض الفاقد التعليمي للأطفال المتسربين من المدارس، وتقديم دورات تدريب مهني وتقني ترتبط بحاجات السوق، إضافة إلى تطوير قدرة المؤسسات التعليمية الحالية من حيث الكم وجودة المناهج التعليمية. أظهرت نتائج الدراسة أن قوى الأمر الواقع المختلفة في سوريا استخدمت التعليم كأحد وسائل تعزيز الكراهية تجاه الآخر المختلف، وتقديس السلطة القائمة. وبالتالي فإن أي دعم مقدم لهذا القطاع يجب أن يعزّز دور التعليم كوسيلة لإعادة التماسك المجتمعي وترميم رأس المال الاجتماعي على مستوى سوريا؛

* يفرض انهيار القطاع الصحي في سوريا ضرورة عدم تسييس هذا القطاع وتقديم الدعم الصحي اللازم إلى كافة المناطق السورية، سواءً بشكل مباشر أو من خلال المنظمات الدولية العاملة في الداخل السوري. وبالتالي يجب تيسير وصول الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية، إضافة إلى تطوير الكوادر الطبية الحالية ورفدها بما يلزم من دعم تقني ومالي يساعدها على البقاء في سوريا. ويمكن للمغتربين السوريين من الأطباء لعب دور كبير في مساعدة الكوادر الطبية المحلية عن طريق تقديم المشورة الطبية لهم، أو العمل المباشر معهم على معالجة حالات معينة من خلال تقنيات الاتصال الحديثة؛

* الانتقال من الاعتماد على المساعدات الغذائية الخارجية إلى تحقيق أمن غذائي مستدام يقوم على الإنتاج الزراعي/الغذائي المحلي والمستورد. وعليه هناك ضرورة لدعم القطاع الزراعي من خلال دراسة سلاسل قيمة المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني؛ ومعرفة مواضع الخلل ومعالجته بما يحقق المنفعة الاقتصادية للمزارعين؛ وتقديم المساعدة المالية والفنية لمشاريع الصناعات الغذائية، وذلك وفق دراسات جدوى ودراسات سوق ذات مصداقية؛ وتسهيل عمليات استيراد الاحتياجات الزراعية والغذائية ومدخلات الصناعات الغذائية من الأسواق الخارجية وفق ضوابط صارمة فيما يتعلق بالجودة والسلامة الغذائية؛

* إيجاد الآليات المناسبة لأصحاب أفكار المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر للحصول دعم مالي وتقني من قبل منظمات محلية ودولية لتنفيذ مشاريعهم في كافة المناطق السورية، على أن تكون هذه المشاريع مبنية على حاجة السوق ودراسات فنية رصينة، وأن يترافق تنفيذها مع وجود نظام رصد وتقييم فعال من قبل الجهات الداعمة للتأكد من مردودية الدعم واستحقاقه. تساعد تلك الآليات على إيجاد فرص عمل لائق، وتصحيح تشوهات سوق العمل، وتحويل الموارد البشرية الهائلة باتجاه الأعمال الاقتصادية المنتجة، كما تساهم في تمكين الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والنازحين، من خلال إعطائهم الأولوية في الحصول على الدعم؛

* تعزيز الدور الرقابي لمبادرات ومنظمات المجتمع المدني على آليات عمل السوق، وذلك لرصد حالات الاستغلال والاحتكار والمحسوبية والفساد والغش والإضاءة عليها والدفع باتجاه محاسبة مرتكبيها،

إضافة إلى إنتاج الدراسات والبحوث والمعرفة بشكل مستقل وعلمي يؤسس لحوار عام مبني على الأدلة مع المهتمين بالشأن السوري، داخل البلاد وخارجها، في ما يتعلق بشكل التنمية المطلوب في سوريا وآليات الوصول إليها.

تطرح المقترحات أعلاه إطاراً عاماً لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية في كافة المناطق السورية، كما تشكل أساساً لتوصيات تقنية وتفصيلية على المستوى القطاعي والمناطقي، يمكن أن تقوم بصياغتها مجموعات تضم خبراء محليين في القطاعات المدروسة وعاملين فيها، إضافة إلى مهتمين بالشأن العام وصناع قرار. ويمكن لهذه المجموعات الاستفادة من التواصل والتشبيك مع خبراء دوليين على دراية وخبرة بالسياق السوري. ويجب أن تتضمن كافة التوصيات التفصيلية آليات حوكمة واضحة وشفافة تمنع الاستغلال وتدفع باتجاه تنمية تضمينية ومتكاملة على مستوى سوريا.

المراجع العربية

أطباء من أجل حقوق الإنسان (2021): «استهداف الكوادر الطبية في سوريا»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3HGrQu8

الحمش، منير (2010): الاقتصاد السوري في أربعين عاماً: دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية، منتدى المعارف، ص 17

الزعيم، عصام (2003): إصلاح القطاع العام الصناعي واستراتيجيته، محاضرة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية يوم 18 شباط 2003

السيد، محمود (2011): «النظام التعليمي في سورية: واقعاً وتحديات رئيسية وارتقاء»، مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد 86، الجزء 4، صفحة 925-945

الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2020): «التقرير السنوي التاسع عن الانتهاكات بحق الأطفال في سوريا»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3L8P4Lw

القش، أكرم (2019): «المسألة السكانية في سورية»، سلسلة قضايا التنمية البشرية في سورية، العدد الخامس، مركز دمشق للأبحاث والدراسات»

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا (2020): «سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب»، بالتعاون مع جامعة سانت اندروز في بريطانيا

المركز السوري لبحوث السياسات (2016): «التشتت القسري، حالة الإنسان في سورية: التقرير الديموغرافي»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3ui7EtG

المطلق، خالد (2020): «التغيير الديموغرافي في سورية أثناء حكم آل الأسد»، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3wFd1G8

المكتب المركزي للإحصاء (2020-2001): المجموعة الإحصائية، الحكومة السورية، دمشق - سوريا

أوتشا-مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2021): «لمحة عامة عم الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية»، دورة البرامج الإنسانية 2021، إصدار آذار 2021، متوفر على الرابط: https://bit.ly/34cty8H

تركاوي، خالد (2021): «استشراف أداء الاقتصاد السوري في عام 2021»، جسور للدراسات، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3LC7yVF

حجازي، جمعة وزياد غصن (2021): «قراءة من منظور تنموي للموازنة العامة للدولة لعام 2022»، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، الاتحاد العام لنقابات العمال.

حويجة، سحر (2018): «التزويج القسري والعوامل المؤثرة على اتساع ظاهرة تزويج القاصرات السوريات»، المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية

حيدر، مازن (2017): «الصحة النفسية إبان الأزمة السورية: كيف يتعامل السوريون مع الآثار النفسية»، المجلة الدولية للصليب الأحمر، 99 (3)، صفحة 927-935، متوفر على الرابط https://bit.ly/3ovWDDe

خربوطلي، عامر (2016): المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتكز التنمية ومخرج الأزمة، محاضر في جمعية العلوم الاقتصادية السورية يوم 20 أيلول 2016

خوري، عصام (2010): «دراسة حول تعديل المناهج التربوية والسلوك التربوي في الجمهورية العربية السورية»، مركز التنمية البيئية والاجتماعية، دمشق-سوريا

سكر، أحمد، أبو زين الدين، سوسن وهاني الفخاني (2021): «المناطق العشوائية في سوريا: ماهو النهج في أعقاب الصراع»، مبادرة الإصلاح العربي، متوفر من خلال الرابط: https://bit.ly/34UyP50

عاصي، عبدالوهاب (2020): « تجربة الأطباء في سورية بين السلم والحرب»، جسور للدراسات، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3IJnbZu

غصن، زياد (2020): كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية سلباً على القطاع الصحي في سوريا: الصناعات الدوائية نموذجاً، مقالة بحثية نُشرت في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، بريطانيا

غصن، زياد (2021): «الخليوي في سوريا: بدأ بجدل شعبي وانتهى اليوم في القضاء»، مقالة منشورة في أثر برس متوفرة على الرابط: https://bit.ly/3s1kDAk

فؤاد، فؤاد (2015): «خيارات السياسات الصحية ودور رأس المال الاجتماعي: سورية بين زمنين»، مركز مالكوم طير كارنغي-للشرق الأوسط، متوفرة على الرابط: https://bit.ly/33HeiR7

مبادرة الإصلاح العربي (2018): «قانون رقم 10 حول إعادة الإعمار: قراءة قانونية لاستملاك جماعي منظم في سوريا»، مبادرة الإصلاح العربي، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3LC7yVF

مركز الحوار السوري (2022): «الواقع الاقتصادي في الشمال السوري وتأثر بحالة التذبذب في الليرة التركية»، الوحدة المجتمعية، رابط التقرير:https://bit.ly/3Nibag5

مركز دمشق للأبحاث والدراسات (2020): «القطاع الصحي في سورية شاهداً على التنمية والحرب»، متوفر على الرابط: https:// bit.ly/3K3txDB

مصطفى. طلال، السعد. حسام، ووجيه حداد (2021): «تشخيص الدمار المجتمعي السوري (1 من 3) العنف والنزاعات في سورية وآثارهما على السوريين»، مركز حرمون

منظمة الصحة العالمية (2011): «قياس الشفافية لتحسين الإدارة الرشيدة في القطاع العام للأدوية: الجمهورية العربية السورية»، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، متوفر على الرابط: who.int) dsa1227.pdf)

منظمة الصحة العالمية (2017): «سبع سنوات من المعاناة: حقائق وأرقام عن سوريا»، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، الرابط: https://bit.ly/3JfucRJ

منظمة العفو الدولية (2018): «الكارثة الإنسانية التي تتكشف في الغوطة الشرقية»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3tscpQZ

وحدة إدارة المعلومات (2021): الواقع الاقتصادي في شمال سوريا، وحدة تنسيق الدعم

وحدة تنسيق الدعم (2021): «المدارس في سوريا»، الإصدار السادس، وحدة إدارة المعلومات https://bit.ly/3tlLOQU تم فتح الرابط بتاريخ 15 ك1 2021

وزارة الزراعة (2019-2001): المجموعة الإحصائية الزراعية، الحكومة السورية، دمشق – سوريا

المراجع الإنكليزية

A. El Ibrahem, M. Abdine and A Dragotta (2007) "The olive oil sector in Syria", In: Di Terlizzi B. (ed.), Dragotta A. (ed.), Jamal M. (ed.). Syrian national strategic plan for olive oil quality: final report., Bari: CIHEAM, 17-34.

Acemoglu, Daron, and James Robinson (2006): "Economic Backwardness in Political Perspective", American Political Science Review, Vol. 100, pp. 115-131

Al-Fattal, Anas (2010): "Understanding Student Choice of University and Marketing Strategies in Syrian Private Higher Education", PhD thesis, School of Education, Univeristy of Leeds

Al-Maaloli, Raymon (2016): "The Ideology of Authority: 50 Years of Education in Syria", Fikra Forum, The Washington Institute for Near East Policy

Almanasfi, Nadine (2019): "State-led urban development in Syria and the prospects for effective post-conflict reconstruction", Syria Studies, Vol 11 No 1: Against all Odds: Intricate Dynamics of Syria's Reconstruction, University of St. Andrews.

Barri, Allaa and Zaki Mehchy (2019): "Population inside Syria: 2010-2030, Scenario 1, 2, and 3", Chatham House, Available at: https://bit.ly/3L5WIpY

Batatu, Hanna. (1999): "Syria›s peasantry, the descendants of its lesser rural notables, and their politics", Princeton, N.J.: Princeton University Pres, 188-191.

British Petroleum (2020). Statistical Review of World Energy

Center for Operational Analysis and Research (COAR)(2021): "The Syrian Economy at War: Captagon, Hashish, and the Syrian-Narco State", Available at: https://bit.ly/3uEo4wW

Clerc,Valerie (2014): "Informal Settlements in the Syrian Conflict: Urban Planning as a Weapon", Built Environment, V 40, No. 1, pp (34-51)

Dahi, Omar and Yasser Munif (2011): "Revolts in Syria: Tracking the Convergence between Authoritarianism and Neoliberalism", Journal of Asian and African Studies, 47/4, pp 323-332

EASO (2021): "Syria Security Situation: Country of Origin Information Report", European Asylum Support Office. Available at: https://bit.ly/33ypXSe

El Laithy, Heba and Khalid Abu Ismail (2005): "Poverty in Syria: 1996-2004", United Nations Development Programme.

European Asylum Support Office (EASO)(2020): "Syria: Internally Displaced Persons, Returnees, and Internal Mobility", Country of Origin Information Report

FAO 2015. Status of the World›s Soil Resources: Regional Assessment of Soil Changes in the Near East and North Africa. 407.

FAO 2017a. Counting the Cost: Agriculture in Syria after Six Years of Crisis. Food and Agriculture Organization of the United Nations.
FAO 2017b. In Syria animal health campaign helps support food security and livelihoods for more than 230,000 people. Food and Agriculture Organization of the United Nations, News Article, https://www.fao.org/news/story/en/item/1023650/icode/

Ghisn, Ziad (2021): "Future of Government Support in Syria: Three Debates Scenarios", Conflict Research Programme blog, London School of Economics and Political Science, Available at: https://bit.ly/3iHMJuW

Haddad, Bassam (2012): "Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience", Stanford University Press

Hall, Natasha (2022): "Rescuing Aid in Syria", Center for Strategic and International Studies, Middle East Program

Hall, Natasha., Shaar, Karam and Munqeth Othman Agha (2021): " How the Assad Regime Systematically Diverts Tens of Millions in Aid", Central For Strategic and International Studies CSIS, Available at: https://www.csis.org/analysis/how-assad-regime-systematically-diverts-tens-millions-aid

Health Cluster-Whole of Syria (2021): "Snapshot on WoS Health Resources and Services Availability Monitoring System: Syrian Arab Republic", 2021 Q1, Available at: https://bit.ly/3MluSax

Hennibusch, Raymond A. (1995): "The Political Economy of Economic Liberalization in Syria", International Journal of Middle East Studies, 27, 305-320.

International Monetary Fund (IMF) (2016): "Syria's Conflict Economy", IMF Working Paper, WP/16/123

IRC-International Rescue Committee (2021): "A Decade of Destruction: Attacks on Healthcare in Syria", Available at: https://bit.ly/3GyagYx

Kabbani, Nader and Noura Kamel (2009): "Tapping into the economic potential of young Syrians during a time of transition" In: Dhillon, Navtej and Tarek Yousef (eds) "Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East", Brookings Institution Press, pp.189–210

Kherallah, M., Alahfez, T., Sahloul, Z., Eddin, K. D., & Jamil, G. (2012): "Health care in Syria before and during the crisis", Avicenna journal of medicine, 2(3), 51–53. Available at: https://bit.ly/3Kiesy0

Lesch, David W. (2005): "The New Lion of Damascus: Bashar Al-Assad and Modern Syria", Yale University Press

Madi, Nazier. (2019): "Cultivating a Crisis: The Political Decline of Agriculture in Syria", Middle East Direction, Wartime and Post-Conflict in Syria, 3-6.

Matar, Linda. (2016): "The Political Economy of Investment in Syria", Springer EBooks, P. 65-90.

Mehchy, Zaki & Amer Doko (2011): "General Overview of Migration into, through, and from Syria", CARIM Notes 2011/41, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute

Mehchy, Zaki (2019): "The Syrian Pound Signals Economic Deterioration", Expert Comment, Chatham House. Available at: https://bit.ly/3uyrFMX

Mehchy, Zaki (2020): "On the Edge of Starvation: New Alarming Consumer Price Index Estimates in Syria", Conflict Research Programme blog, London School of Economics and Political Science, Available at: https://bit.ly/3IDeBL6

Mehchy, Zaki (2021): "The Interactions between State Budget and Political Budget in Syria", policy memo, Conflict Research Programme, the London School of Economics and Political Science. Available at: https://bit.ly/3sjTEA9

Mehchy, Zaki and Rim Turkmani (2021)" "Understanding the impact of sanctions on the political dynamics in Syria." Conflict Research Programme, London School of Economics and Political Science. Available at: http://eprints.lse.ac.uk/108412/

Mehchy, Zaki. Haid, Haid and Lina Khatib (2020): "Assessing Control and Power Dynamics in Syria", Research Paper, Middle East and North Africa Programme, Chatham House

Miller, Greg and Liz Sly (2021): "Assad's Tightening Grip" , The Washington Post, Available at: https://www.washingtonpost.com/world/interactive/2021/assad-syria-business-government/

Mullis. Ina, Martin. Michael, Foy. Pierre, and Alka Arora (2012): "TIMSS 2011 International Results in Mathematics", TIMSS & PIRLS International Study Center

Nasser, Rabie & Zaki Mehchy (2012): "Determinants of Labor Force Participation in Syria (2001-2010)", Working Paper No. 698, Economic Research Forum

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, OCHA (2021): Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic, Issued March 2021

Overland, Jody., Simons, Kenneth and Michael Spagat (2005): "Political Instability and Growth in Dictatorships", Public Choice, 25(3-4), pp. 445-470.

Perthes, Volker (1995): "The Political Economy of Syria under Asad", I.B. Tauris, London, UK

Scheppele, Kim Lane (2018): "Autocratic Legalism", The University of Chicago Law Review, 85:545, pp. 545-583

SJR (2010): Scimago Journal and Country Risk database, https://www.scimagojr.com/countryrank.php?year=2010 accessed December 20, 2021 UIS (UNESCO Institute for Statistics) (2006): 'UIS Statistics', Montreal

Slater, Dan and Sofia Fenner (2011): "State Power and Staying Power: Infrastructural Mechanisms and Authoritarian Durability", Journal of International Affairs, Vol 65, No 1, pp15-29

Svolik, Milan (2012): "The Politics of Authoritarian Rule", Cambridge, Cambridge University Press.

UNICEF (2014): "Multidimensional Poverty in Syria: A Comparative Research 2001-2009", Damascus, Syria

UNICEF (2021): Joint statement by Regional Humanitarian Coordinator for the Syria Crisis and UNICEF Regional Director for the Middle East and North Africa, https://www.unicef.org/press-releases/after-almost-ten-years-war-syria-more-half-children-continue-be-deprived-education accessed December 15, 2021

Van Dam, Nikolaos (2011): "The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Asad and the Ba'th Party:, Bloomsbury publishing, London, UK

Wieland, Carsten (2006): "Syria: Ballots or Bullets? Democracy, Islamism, and Secularism in the Levant". Seattle, WA: Cune Press.

World Bank (2017): The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria. 52

World Economic Forum (2010): "The Global Competitiveness Report 2010-2011", Available at: https://bit.ly/3Dd46wS

Zuntz, Ann-Christin (2021): "Refugees' Transnational Livelihoods and Remittences: Syrian Mobilities in the Middle East before and after 2011", Journal of Refugee Studies Vol 34, No.2

ملحق (١): دليل مقياس مؤشرات الشروط المعيشية

جودة المسكن من حيث الهيكل العام

- **سيء جداً:** يعني الأسقف والأرضية غير بيتونية (صفيح، تراب، طين، قماش)، ولا توجد نوافذ وأبواب بين الغرف
- **سيء:** مواد البناء سيئة غير بيتونية (صفيح، تراب، طين، قماش)، وتوجد نوافذ، ومساحة المكان ضيقة
- **وسط:** يعني الأسقف والأرضية بيتونية غير نظامية (بيوت مسبقة الصنع)، ومواد البناء المستخدمة وسط، والأبواب بين الغرف أو النوافذ غير مكسوة كسوة داخلية بالكامل
- **جيد:** في حال الأسقف والأرضية بيتونية نظامية، ومواد البناء المستخدمة جيدة مثل البلاط، وتوجد نوافذ وأبواب لكل المنزل
- **جيد جداً:** السقف والأرضية بتونية نظامية، ومواد البناء المستخدمة جيدة جداً مثل الرخام والسيراميك، وتوجد نوافذ وأبواب لكل المنزل مع ديكورات داخلية

موجودات المنزل من حيث تجهيزه بالمفروشات

- **سيء جداً:** يوجد بسط وكرتون للجلوس على الأرض، ولا توجد أدوات منزلية للطهى والاستخدامات المنزلية، ويوجد نقص في الأغطية والبطانيات
- **سيء:** يوجد بسط وفرشات للجلوس على الأرض، ولا توجد بعض الأدوات المنزلية البسيطة لاستخدام الطهي والاستخدامات المنزلية، وتوجد بطانيات
- **وسط:** توجد غرفة للجلوس وفرشات للنوم، وعدد مقبول من الأدوات المنزلية للطهي والاستخدامات المنزلية
- **جيد:** توجد غرف للجلوس وأسرة للنوم، وجميع أدوات المنزل من أدوات مطبخ وأدوات استخدام منزلي
- **جيد جداً:** توجد أكثر من غرفة مفروشة للجلوس، ومكتب ومفروشات غرف للنوم من أسرّة وخزن لكافة أفراد المنزل

موجودات المنزل من حيث تجهيزه بالأدوات الكهربائية

- **سيء جداً:** لا يوجد أي آلة أو جهاز يحتاج إلى كهرباء لاستخدامه مثل براد أو غسالة أو فرن كهربائي
- **سيء:** يوجد جهاز كهربائي واحد (مثلاً: براد)
- **وسط:** يوجد جهازان كهربائيان أو ثلاثة (مثلاً: براد، غسالة، فرن)
- **جيد:** توجد الأجهزة الكهربائية الأساسية جميعها مع بعض الأجهزة الثانوية (مثلاً: براد، غسالة، فرن، غاز، كمبيوتر)
- **جيد جداً:** توجد الأجهزة الكهربائية الأساسية والثانوية جميعها تقريباً (مثلاً: مكنسة كهرباء، ماكينة عجن، خلاط، أجهزة محمولة، أجهزة ذكية مثل التابلت وألعاب الأطفال الكهربائية)

توافر الوقود للطهي والتدفئة

(التوافر في المنزل يشمل وجود السلعة في السوق والقدرة على شرائها. فمثلاً، إذا كان الغاز متوفراً فقط في السوق السوداء وكانت الأسرة غير قادرة على شرائه فهو «سيء جداً». يمكن أن يتحدث المجيب عن وسطي بين الغاز والمازوت)

- **سيء جداً:** لا يتوفر معظم الأيام
- **سيء:** يتوفر لأيام محدودة خلال الشهر
- **وسط:** يتوفر لأكثر من نصف أيام الشهر
- **جيد:** يتوفر في معظم الأيام
- **جيد جداً:** يتوفر بشكل دائم

الكهرباء

(يشمل الكهرباء من الشبكة العامة أو الأمبيرات أو مولدات خاصة، ولكن البطاريات والليدّات لا تحتسب)

- **سيء جداً:** تصل الكهرباء أقل من ٢ ساعات خلال اليوم
- **سيء:** تصل الكهرباء ٣-٦ ساعات بشكل متقطع أو متصل
- **وسط:** تصل الكهرباء من ٧-١٥ ساعة خلال اليوم
- **جيد:** تصل الكهرباء ما بين ١٦-٢٢ ساعة خلال اليوم
- **جيد جداً:** تنقطع الكهرباء أقل من ساعتين في اليوم

المياه الصالحة للشرب

(سواء من الشبكة العامة أو الشراء، والقياس على توافر المياه وقدرة الأسرة على شرائها)

- **سيء جداً:** لا تقدر الأسرة على الحصول على مياه معقمة ومفلترة من الشبكة العامة، عدم توفر مياه الشرب أو عدم قدرة الأسرة على شرائها إلا عند الضرورة
- **سيء:** الشبكة موصولة للمنزل ولكن القطع يستمر أكثر من ٢٥ يوم خلال الشهر
- **وسط:** يمكن الحصول على مياه معقمة ومفلترة ولكن ليس بشكل دائم، وقد تصل فترة القطع إلى أسبوع متواصل
- **جيد:** توجد مياه معقمة ومفلترة بشكل شبه دائم، تصل للمنزل وتوجد القدرة على شرائها
- **جيد جداً:** توجد مياه معقمة ومفلترة دائماً، وتوجد القدرة على شرائها في حال القطع

شبكة الصرف الصحي

- **سيء جداً:** لا توجد قنوات للصرف الصحي في المنزل، عدم توفر حفر فنية مغلقة، استعمال الأسرة حمامات عمومية
- **سيء:** توجد حفر فنية مغلقة، لا تصل شبكات صرف صحي إلى المنزل
- **وسط:** تمديد قنوات الصرف الصحي لا يطابق المواصفات الفنية، وصوله إلى الشوارع مكشوف وعشوائي ومبني بشكل يدوي
- **جيد:** توجد شبكات صرف صحي وحفر فنية مغلقة، مع مشاكل في انسداد قنوات الصرف الصحي في الشارع الرئيسي للمنزل
- **جيد جداً:** توجو شبكات صرف صحي بشكل دائم وفعال

اتصال هاتفي أرضي

- **سيء جداً:** لا توجد خدمة اتصالات هاتفية أرضية أبداً
- **سيء:** توجد خدمة اتصالات هاتفية ولكن مقطوعة أكثر أيام الشهر
- **وسط:** توجد خدمة اتصالات هاتفية ولكن تقطع لأكثر من ١٠ أيام خلال الشهر الواحد، أو توجد بشكل سيء ومتقطع
- **جيد:** توجد خدمة اتصالات هاتفية معظم أيام الشهر مع وجود اتصال جيد وغير متقطع
- **جيد جداً:** توجد خدمة اتصالات هاتفية بشكل دائم ودون تقطع بالاتصال

اتصال الجوال

- **سيء جداً:** لا توجد خدمة بشكل دائم ولا وجود لأبراج إرسال في المنطقة القريبة
- **سيء:** توجد خدمة وأبراج ولكن هناك حاجة دائمة للسير مسافة من أجل الاقتراب من نقاط البث الرئيسية، ولا يساعد على إجراء وتلقي المكالمات داخل المنزل
- **وسط:** توجد خدمة اتصال وأبراج وشبكة، ولكن الاتصال متقطع وغير واضح داخل المنزل مع الحاجة لوجود مقوي
- **جيد:** توجد خدمة واتصال جيد وواضح داخل المنزل غالباً، مع وجود مشاكل التقاط نادرة
- **جيد جداً:** توجد خدمة واتصال جيد وواضح كل الأوقات بدون أي مشكلة بالتقاط الشبكة

الإنترنت

- **سيء جداً:** لا توجد خدمة إنترنت
- **سيء:** توجد خدمة إنترنت ضعيفة لا تسمح بإجراء اتصال عبر الانترنت ولا تصفح الإنترنت بشكل دائم
- **وسط:** توجد خدمة إنترنت متوسطة تسمح بإجراء اتصال عبر الإنترنت ولكن بشكل متقطع وغير واضح، ولا تسمح إلا بالتصفح دون استخدام برامج أخرى تحتاج إلى الإنترنت
- **جيد**: توجد خدمة إنترنت جيدة تسمح بإجراء اتصال عبر الإنترنت بشكل واضح ومستمر، ويمكن القيام باستخدام برامج تحتاج سرعة إنترنت قوية
- **جيد جداً:** كل ما سبق جيد، إضافة إلى وجود أكثر من خط إنترنت واحد، وإمكانية تشغيل الإنترنت عبر الهواتف الجوالة

المواصلات العامة

- **سيء جداً:** لا توجد مواصلات عامة
- **سيء:** توجد شبكة ضعيفة من المواصلات ولكن هناك ازدحام شديد، كما هناك حاجة للسير مسافة طويلة لركوبها
- **وسط:** توجد شبكة مواصلات جيدة، ولكنها مزدحمة معظم الأوقات وغير كافية، ولكن لا تصل لكل الشوارع الرئيسية
- **جيد:** توجد شبكة مواصلات توفر وسائل مواصلات عامة وتصل لكل الشوارع الرئيسية غير المزدحمة داخل المدينة
- **جيد جداً:** جميع ما سبق، مع حداثة الطرقات وسهولة أخذ المواصلات في أي وقت ومن أي نقطة داخل المدينة

توافر خدمة نقل النفايات

- **سيء جداً:** لا توجد خدمة نقل للنفايات ولا توجد حاويات، تتكدّس أكوام القمامة في المنطقة
- **سيء:** توجد حاويات ولكن خدمة نقل النفايات نحو مرة في الشهر أو أقل
- **وسط:** توجد حاويات في الشوارع ولكن ترحل مرة كل أسبوعين أو ثلاثة
- **جيد:** توجد حاويات في الشوارع ترحل مرة كل أسبوع أو أسبوعين
- **جيد جداً:** ترحيل القمامة مرة أسبوعياً على الأقل

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

THE DAY AFTER

Supporting Democratic Transition In Syria